www.kassioun.org

1015

الاثنين 26 نيسان 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الذهب والدولار والغذاء... في عشر سنوات

[12]

الافتتاحية

أية ديمقراطية تحتاجها سورية اليوم؟

عادت الاشتباكات ظهر اليوم إلى التجدد في القامشلي بعد هدنة قصيرة بوساطة روسية. وليس من الواضح بعد، كم ستمتد هذه الاشتباكات. وذلك رغم الجهود المبذولة من أهالي المنطقة، ومن الطرف الروسي، لمحاولة وقف الاشتباكات فوراً.

إنّ هذا الحدث مؤشر إضافي على ما بات معروفاً ومفهوماً من كل السوريين: دون حل سياسي شامل وعلى أساس القرار 2254، فإنّ الوضع سيبقى مهدداً بكل أنواع الأخطار في كل بقاع الأرض السورية.

لن يكون السوريون بمنجىً لا من الوضع الاقتصادي الكارثي، ولا من التوترات الأمنية، ولا من القمع، ولا من الإرهاب، ولا من استمرار الوجود الأجنبي، ما دامت البنى المسيطرة هي ذاتها، وما دامت البلاد تعيش في وضع تقسيم الأمر الواقع.

ضمن هذه الإحداثيات، فإنّ من المثير حقاً، ما نراه من انفصال عن الواقع عبر التحضير لـ«العمليات الديمقراطية» ولـ «الاستحقاقات» الذي نراه يجري بشكل متواز، في أكثر من منطقة في سورية، بل ومن جهات «متناقضة شكلياً»! رغم وجود بعض الفروقات في توقيت إجراء «العمليات الديمقراطية» المزمعة.

إنّ ما أكدنا ونؤكد عليه مراراً، هو: أنّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية «ضمناً الحريات والمسألة الديمقراطية»، هي جوانب مترابطة ترابطاً عضوياً لا يمكن الفصل بينها بأية حال من الأحوال، وهي ثلاثة جوانب لجوهر واحد هو القضية الوطنية؛ فلا معنى للشعار الوطني إذا كان مجرد يافطة يتم رفعها لتغطية القمع ولتغطية النهب. بل إنّ القامعين والناهبين يسيؤون للقضية الوطنية وللشعار الوطني حين يرفعونه، لأنّهم حين يقرنون بين بنيتهم «بقمعها وفسادها» وبين الشعار الوطني، فإنما ينفّرون الناس من ذلك الشعار.

وكذلك الأمر، فإنه لا معنى للحديث عن «عمليات ديمقراطية» و«صناديق اقتراع» و«حريات سياسية»، في ظل سيطرة السلاح في مختلف بقاع سورية، وفي ظل تقسيم الأمر الواقع، وفي وضع يتوزع فيه ملايين السوريين بين ثلاث مناطق في سورية نفسها، وملايين أخرى عديدة خارج البلاد، وفوق ذلك كلّه في ظل أوضاع مأساوية بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي...

أكثر من ذلك، فإنّ «العمليات الديمقراطية» التي تشتغل عليها أطراف الأزمة، لن تجري أيٌ منها في كامل سورية بل في جزء منها، ولن تشمل أي منها السوريين في الخارج، بل جزءاً منهم.

يعيدنا هذا كلّه إلى التصور الذي أطلقه معهد راند RAND الأمريكي منذ أكثر من 5 سنوات، وهو «التغيير من تحت إلى فوق» وعبر الانتخابات المناطقية... والذي كان المقصود منه، ولا يزال، تحويل خطوط التماس العسكرية إلى حدود سياسية، عبر خلق عدة «شرعيات» على الأرض السورية، أي: بكلمة واحدة: تقسيم البلاد تحت ستار «انتخابات ديمقراطية».

المضي في عمليات «ديمقراطية»، تحت سيطرة السلاح، ولا تشمل الأرض السورية كاملة، ولا تشمل كل السوريين، ولا تجري على أسس حقيقية ونزيهة تضمن حق الشعب السوري في تقرير مصيره بشكل فعلي، هو أمر شديد الخطورة، فهو لن يكون مجرد تعقيد إضافي للأزمة، أو تأخير إضافي للحل، بل وأكثر من ذلك، فإنّه سيقدم خدمة مجانية لأولئك الذين يحلمون ويعملون على تقسيم سورية وإنهاء وجودها الجغرافي السياسي.

الحفاظ على سورية موحدة أرضاً وشعباً، والخروج من المأساة التي يعيشها الشعب السوري، يمر عبر طريق واحد لا غير: التنفيذ الكامل للقرار 2254 والذي على أساسه تجري انتخابات تشمل كل السوريين وكل الأرض السورية، وفي ظروف من النزاهة والشفافية.

شؤون عمالية

زيادة الأجور بين النقابات والحكومة؟

02

ملف «سورية 2021»

في القامشلي.. إسكات السلاح معيار المصداقية

06

شؤون محلية

تشددٌ مؤجل في العقوبات وسعر صرف وهمي!

15

شؤون عربية ودولية

الديموقراطية ليست كوكاكولا

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

زيادة الأجور بين النقابات والحكومة؟

■ محمد عادل اللحام

تطالب النقابات منذ فترة طويلة بزيادة الأجور عبر المذكرات، وعبر المؤتمرات وغيرها من المنابر التي يمكن عبرها المطالبة.

أما الحكومة عندما تحضر اجتماعات المجلس العام للنقابات، وفي كل مرة من مطالبة العمال والنقابيين لها بزيادة الأجور وتحسين الوضع المعيشي لهم، كان هناك جدار صدٍّ من الحكومة في وجه المطالبات تلك، والتبرير دائماً موجود: لا موارد لدينا من أجل الزيادة، وفي الاجتماع الأخير للمجلس كان موقف الحكومة من زيادة الأجور واضحاً مغلفاً بتبريراتها المعتادة، التي تتوافق القيادة النقابية معها في تلك التبريرات، فتستعيض النقابات عن ذلك بالمطالبة بتحسين متممات الأجور، من حوافز وتعويض عائلي ومكافأة وغيرها من المتممات، التي هي مرتبطة في حال رغبت الحكومة بزيادتها بعوامل أخرى لابد من تحقيقها، وأهمها: أن تكون عجلة الإنتاج دائرة بطاقتها المفترضة، ولكن حتى هذه الأخيرة أي: متممات الأجور أعلنت الحكومة عن عدم تحسينها، حيث كانت النقابات تراهن على تحسين متممات الأجور لترضي بها جمهورها الفاقد لأي أمل بتحسن ما قد يطرأ في مستوى معيشته وأجوره، وهذا التحسن المأمول في متممات الأجور مرتبط بأوضاع الصناعة، سواء بالخاص أو في قطاع الدولة، حيث الطرفان يتعرضان لضغوط حقيقية تمنع عملية الإقلاع، وبالتالي تمنع عملية تحسين متممات الأجر.

هناك قضية على درجة كبيرة من الأهمية بما يتعلق بوضع الأجور ومستواها لم يجرِ التطرق لها، وهي: أن الكثيرين من عمال القطاع الخاص أصبحت أجورهم أقل من الحد الأدنى من الأجور، تناسباً مع الارتفاع الجنوني للأسعار، والتي تبلغ الآن بعد الزيادة الأخيرة 47675 ل.س، والقانون أي: قانون العمل لا يجيز أن تكون أجور العمال أقل من الحد الأدنى للأجور، وهذا يعني أن النقابات لا بدَّ لها من العمل على زيادة أجور العمال في القطاع الخاص إلى الحد الأدنى للأجور، حتى تصبح الأجور متوافقة مع قانون العمل هذا أولاً، وثانياً: أن يحصل العمال على الزيادة القانونية على أجورهم، وهنا ستصدم النقابات بجدار آخر من الصدّ وهم أرباب العمل الذين يعانون أيضاً من التوقف في عجلة إنتاجهم، وتجعل عملية الزيادة صعبة، حيث يقول أرباب العمل: نحن ندفع للعمال أجور بالرغم من نسبة الإنتاج المنخفضة عندنا، ولكن إلى متى سيبقى هذا الأمر لا ندري، ولا ندري كيف سيكون عليه موقف النقابات لكسر هذا الجدار المقام بالتعاون مع الحكومة؟ والنقابات شريكة للحكومة فيما تقرره وما تنتجه من توجهات، وهذا تناقض لابدَّ من حلّه من أجل أن يكون خيار النقابات هو خيار العمال في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.. كل مصالحهم، ومنها: حقهم بالعمل، وحقهم بأجور عادلة تتوافق مع حاجاتهم الأساسية والضرورية.

الخروج من عنق الزجاجة..

نؤكد مراراً على الدور المهم الذي من المفترض أن تساهم فيه وتلعبه الحركة النقابية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذا ما كانت الظروف الداخلية والخارجية مواتيه لأن تلعب الدور المطلوب منها سياسياً وعمالياً.

■ محرر الشؤون العمالية

ما المطلوب من النقابات؟

الموقف المطلوب من الحركة النقابية التعبير عنه وممارسته في الوضع السائد مبني ليس على أساس إيديولوجي فقط، بل على تجربة تاريخية مجيدة للطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية، استطاعت من خلالها أن تكون في مقدمة القوى الوطنية الفاعلة والمؤثرة في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، والأحداث السياسية الكبرى التي مرت بها البلاد، شاهدُنا على ذلك: المشاركة في النضال ضد الاستعمار الفرنسي إلى جانب القوى الوطنية المناضلة من أجل الاستقلال الكامل، وكانت الحركة النقابية في مقدمتها عبر المظاهرات، أو في الإضرابات الجزئية والكلية دفاعاً عن أجورها وحقوقها، ودفاعاً عن الوطن كي يرحل المستعمر، ورفض المشاريع الاستعمارية «مشروع حلف بغداد، والنقطة الرابعة، والهلال الخصيب»، والدفاع عن الإنتاج الوطني، وفي فترات الحصار الاقتصادي السابقة، حيث تم خفض آثار الحصار إلى الحدود الدنيا، لأن الدولة كانت حاضرة بمؤسساتها المختلفة، مما كان له الأثر الإيجابي في الخروج من دائرة الحصار المفروض بأقل الخسائر على اقتصادنا الوطني، وعلى شعبنا، من حيث تأمين المواد الأساسية الضرورية للحياة اليومية.

الحصار وقوى النهب وجهان لعملة واحدة

اليوم، نرى الآثار الكارثية للحصار الاقتصادي الجائر الغربي والأمريكي على المستوى المعيشي لشعبنا، الذي وصل إلى حدود خطيرة تهدد الناس بالموت جوعاً، إضافةً إلى دور قوى الفساد الكبير المكمل لدور الحصار الخارجي، وأيضاً دفعهم لفاتورة الحرب، مما يعني: أن القوى الوطنية بما فيها الحركة النقابية تتحمل مسؤولية استثنائية في هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها وطننا، من حيث العمل، ومن أجل أن يعيش بكرامته ويفرض سلطته الحقيقية من أجل الدفاع عن مقدراته وحقوقه الشرعية، بما فيها ثروته المنهوبة، وفي مقدمة ذلك: مواجهة قوى الفساد الكبير التي تلتقي مصالحها بمصالح القوى الخارجية، التي تعمل على استمرار الأزمة وتعميقها وإنتاجها بأشكال مختلفة، وتهيئة الظروف السياسية للقبول بالأمر الواقع، الذي يحاول العدو الخارجي والداخلي تكريسه من خلال القول: إن الصراع هو صراع طائفي وقومي، بينما واقع الحال يقول: إن الصراع هو طبقي بامتياز مهما حاولت القوى المعادية إظهاره بغير حقيقته، وُقوده الفقراء الذين يموتون بكل أنواع الموت من أجل أن تقتسم الكعكة قوى الفساد الكبير في الداخل والخارج، كلّ حسب موقعه في ميزان القوى المتشكل في سياق الأزمة.

إجراءات مأزومة

أزمة الوباء العالمي التي نعيشها كشفت بشكل مفضوح وجليّ ليس فقط آثار الوباء واحتمالاته الخطرة على عموم الفقراء، بل كشفت الهالة الكبيرة التي نسجتها الدول الإمبريالية والرأسمالية حولها في المراكز والأطراف، حول إمكاناتها وقدراتها في مواجهة الأزمات الكبرى، مثل: أزمة الوباء الذي يتطور ويتسع مداه ليحصد أرواح الملايين، وهذا كله لا يعني الإمبرياليين، فالذي يعنيهم بقاء الربح والربح فقط، وواقع الحال في بلادنا لا يخرج عن ذاك الإطار الذي تمارسه قوى الاستغلال الكبرى تجاه شعوبها، فالحال من بعضه لجهة زيف السياسات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية المتخذة، التي لم تفعل سوى رفع معدلات الإصابة بالمرض الكوفيدي، وجعلت الشعب الفقير أكثر فقراً، حيث عمّقت عنده الحرمان والحاجة بسبب ترك السوق على هواه يسرح ويمرح كما يشاء في رفع الأسعار وزيادتها بشكل لحظي، مع العلم بأن الحكومة قد صدعت رؤوسنا ببلاغاتها عن ضبط الأسعار، وتُصدر نشراتها السعرية الخُلّبية التي لا يلتزم بها أصغر البائعين، ليبقى الناس حائرين في السبيل والطريقة التي سيؤمنون بها حاجاتهم.

الضمانات للعمال مفقودة

العمال الذين ليست لهم أجور ثابتة ويأكلون من عمل يومهم، لا ضمانات لهم، وإن غاب العمل غاب معه الأكل، وهؤلاء أصبحوا كُثراً، وتنضم إليهم أعداد متزايدة من جيش العاطلين عن العمل، مع العلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أصدرت قوائم بأسماء العمال المحتاجين للمساعدة، بحسب الشروط التي وضعتها الوزارة نفسها، ولكن هذا الإجراء جاء متأخراً ولن يجدي نفعاً من حيث نتائجه الفعلية، ولن يصيب إلّا القلة القليلة من العمال ولمرة واحده، لأن معظم العمال المستهدفين بالمساعدة موزعون في أرجاء المعمورة، في العشوائيات والأرياف وأطراف المدن، فكيف السبيل إلى معرفتهم وهم غير منظمين أصلاً.. لا في النقابات وليسوا منضوين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية؟ وبالتالي: استمرار حالهم على ما هو من فقر وعوز، وكل الإجراءات المعلن عنها ستتبخر كغيرها من الإجراءات التي تُتخذ على الورق، وعلى الورق فقط.

إن تطورات الأزمة بمختلف أشكالها وألوانها الوطنية والوبائية تتطلب قرارات سياسية لمواجهتها، أي: مواجهة مسبباتها الأساسية، وهي قوى النهب والفساد الكبيرين، وهذا يتطلب إعادة اصطفاف القوى الوطنية لجهة تأمين الشروط السياسية لحل الأزمة على أساس القرار2254، باعتباره المدخل الحقيقي والواقعي للخروج من عنق الزجاجة وطنياً، ولجهة الدفاع عن لقمة الشعب وحقوقه في الحرية والكرامة، التي هي عامل حاسم في الصمود والمقاومة على طريق هزيمة المشروع الإمبريالي الرجعي، الذي أدواته في الداخل قوى الفساد الكبير.

اليوم العالمي للسلامة المهنية

مع ظهور الثورة الصناعية وازدياد عدد العاملين في الصناعة، بدأت تظهر حوادث كثيرة تؤدي إلى إصابة هؤلاء العاملين الذين ليست لهم معرفة بالصناعة وأخطارها، وكانت المصانع تكثر فيها مختلف أنواع المخاطر، وكان العرف السائد أنه إذا وقعت حادثة وكان المصاب أحد أسبابها فإن صاحب العمل لا يُلزم بأية مسؤولية على الإطلاق، وعندما ارتفعت نسبة الحوادث بشكل كبير، بدأ يتشكل بعض الوعي اتجاه السلامة والصحة المهنية، وجرى سن قوانين وتشريعات تلزم أصحاب العمل بتعويض المصابين عن الحوادث، حتى لو كانوا أحد أسباب حدوثها.

■ نبيك عكام

على إثر ذلك عمل أصحاب المصانع على تحسين ظروف العمل من أجل خفض التعويضات التي يدفعونها للمصابين مما ساهم في تقليل عدد الإصابات، إلّا أن نسبة الحوادث والإصابات عادت مرة ثانية للارتفاع بسبب التطور العام بالصناعة، ودخول العديد من المواد العضوية والكيميائية في العمليات الصناعية والتوسع في الاعتماد على الآلة في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى سبب رئيسي أخر، هو عدم اعتبار الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية من أهداف المنشأة الأساسية الذي هو الربح.

أقرت الحركة النقابية العالمية عام 1996 يوم 28 نيسان اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية، إحياء لذكرى ضحايا حوادث العمل والأمراض المهنية. ومنذ عام 2003 تبنته منظمة العمل الدولية كيوم عالمي للتوعية العالمية للسلامة والصحة المهنية، تشمل أرباب العمل وممثلي الحكومات، والنقابات. حيث يتعرض آلاف العمال سنوياً لحوادث العمل المختلفة، من أمراض مهنية عديدة وإصابات عمل تتراوح بين العجز البسيط والعجز الكلي حتى تصل إلى الموت. وتدخل السلامة في كل مجالات الحياة، إلّا أن الصناعة هي أهم مجال تظهر فيه الحاجة إلى توافر وسائل السلامة، بهدف منع أو تخفيض حوادث العمل ومنع احتمالات الإصابة بالأمراض المهنية، وذلك نظراً لما يحيطها من أخطار بنسب أعلى مما يحيط غيرها، وهذا لا يعني عدم الحاجة إلى توفير أسباب السلامة في المجالات الأخرى. وتهدر الملايين من الأموال بين علاجات وتعويضات الإصابات والأمراض المهنية، إضافة إلى ضياع وقت العمل.

تُقدر أكثر التكاليف الناجمة عن الأمراض المهنية بأمراض القلب والجهاز العضلي والهيكل العظمي، وأكثر أسباب الوفيات تعود لأمراض السرطان المهني، وهو سبب لأكثر من 30% من حالات الوفيات المختلفة. والصحة والسلامة المهنية هي ذلك العلم الذي يهتم بالحفاظ على سلامة وصحة العمال من المخاطر التي قد يتعرض لها بسبب أداء العمل، وذلك من خلال توفير بيئة عمل آمنة خالية من مسببات الحوادث والإصابات والأمراض المهنية. وبمعنى أخر هي مجموعة من القواعد والنظم الموضوعة في إطار تشريعي تهدف إلى الحفاظ على العمال والمنشآت من خطر الإصابة والتلف، وتعود بالنفع على العاملين وأصحاب العمل والحكومات. والاهتمام بالصحة والسلامة المهنية في أية مؤسسة أو منشأة يعتبر من عناصر التطور الإداري والتخطيط الاقتصادي الناجح لهذه المنشأة، وهو انعكاس للوعي العام المؤمن بأهمية السلامة والصحة المهنية ودورها كقطاع إنتاجي مهم، وعلى النقابات إدراك أهمية السلامة والصحة المهنية، والعمل على تثبيت الحق للعمال في وجود بيئة عمل صحية وآمنة تحترمها الحكومات وأرباب العمل، من خلال القوانين التي تحدد الحقوق والمسؤوليات تجاه العمال، وتقوم النقابات على تعزيزها وتطويرها وممارسة حقها في النضال من أجلها.

تعتبر البلدان النامية هي أكثر البلدان تخلفاً في تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية، وهذا يعود إلى نسبة زيادة الاستغلال للعمال، وعدم وجود قوانين ناظمة وملزمة التطبيق عل أصحاب العمل، إضافة إلى ضعف دور الحركة النقابية في هذه البلدان بسبب عدم استقلاليتها، وسيطرة أرباب العمل على الكثير من مفاصلها، وسيطرة أجهزة الدولة والحكومات على بنية هذه الحركة، مما جعلها أضعف من أن تناضل من أجل الكثير من حقوق العمال، ومنها: السلامة والصحة المهنية.

إن السلامة والصحة المهنية بمفهومها المعاصر تعني: المحافظة على عناصر الإنتاج الرئيسة التي تتضمن: 1- العامل داخل المؤسسة وخارجها. 2- المعدات وأدوات الإنتاج. 3- بيئة العمل والبيئة المحيطة بها من ماء وهواء وتراب. 4- المواد الخام والمواد المنتجة. ولكي نصل بالسلامة والصحة المهنية إلى مستوى من التقدم يساهم ويساعد في النمو، فإنه يتوجب على الدولة أن تحافظ على هذه العناصر، وعلى النقابات أن تتوفر لديها أجهزة إشراف حقيقة على حسن تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية وإرسائها، أضف إلى ذلك وجود كادر حقيقي من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح العمال، والتي منها: إرساء قواعد السلامة والصحة المهنية.

الطبقة العاملة

إضرابات عمال في اليمن

لليوم الثالث ينفذ عمال النظافة في مدينة تعز، الاثنين 19 نيسان الجاري، وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة، للمطالبة بصرف رواتبهم، وتعويض مخاطر العمل نتيجة تفشي وباء كورونا وأمراض الحمّيّات، هذا وقد طالب عمال النظافة، السلطات المحلية بصرف رواتبهم المتأخرة منذ عشرة أشهر، وهدد العمال باستمرار الإضراب عن العمل حتى تنفيذ مطالبهم بصرف مستحقاتهم القانونية، وتشهد المدينة تفشياً كبيراً لأمراض الحمّيّات وارتفاع الوفيات والإصابات بفيروس كورونا، ومن جهة أخرى أعلن عمال طوارئ الكهرباء في عدن إضراباً مفتوحاً عن العمل، وكان العمال المضربون يطالبون بصرف رواتب ومستحقات العمال المياومين بالإضافة إلى صرف رواتب العمال الأساسيين المتأخرة منذ أربعة أشهر، هذا وقد توقفت أعمال الصيانة والإصلاحات في التواهي والمعلا وصيرة وخور مكسر.

إضراب عمال السيارات في مصنع شاحنات فولفو

دخل آلاف العمال- في مقاطعة بولاسكي في مصنع شاحنات فولفو في دبلن- في إضراب مفتوح بعد توقف مفاوضات العقود بين النقابيين مع الشركة، يقول العمال: إنهم سيواصلون الإضراب حتى يتم التوصل إلى اتفاق، هذا وقد أعلن أعضاء اتحاد النقابات في المدينة صباح يوم السبت 17 الشهر الجاري عن الإضراب في مصنع فولفو نيو ريفر فالي في دبلن. يقول قادة النقابات: إنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق خلال مفاوضات الأشهر الماضية مع الشركة من أجل قضايا العمال المتعلقة بزيادة الأجور وطبيعة ومخاطر العمل والتعويضات الأخرى. وقال الاتحاد: إنه مستعد لبدء المفاوضات مرة أخرى، أما موعد انتهاء الإضراب فهو غير معروف، وشارك أكثر من 2900 عامل من عمال مصنع شاحنات فولفو للشاحنات في هذا الإضراب.

عمال مصنع الصلب بإضراب ليوم واحد في 6 أيار

أودعت العديد من النقابات العمالية الهندية- في مصنع فيساكاباتنام للحديد الصلب -إخطاراً بالإضراب لإدارة الشركة يوم الثلاثاء للإضراب لمدة يوم واحد، اعتبارا من صباح يوم 6 أيار القادم، وطالب رئيس النقابة إدارة الشركة بإزالة العقبات في تنفيذ اتفاقية الأجور لعمال الصلب وقالت النقابة: إن عمال الصلب في جميع أنحاء البلاد قرروا المشاركة بالإضراب العام يوم 6 أيار. ويطالب العمال بزيادة الرواتب 17% ورفع الحد الأدنى للأجور حسب الاتفاقية الأخيرة بما يتناسب مع تكاليف الوضع المعيشي، وقال رئيس النقابة: إن الإدارة تعمل على تسويف زيادة الأجور لأسباب واهية، وتحاول خصخصة المصنع وأكد أيضاً: إنه لا يوجد خيار آخر سوى الإضراب.

إضراب عمال إنتاج الفاناديوم في بوشفيلد

دخل العمال في منجم فاميتكو- الذي يعمل على إنتاج الفاناديوم في جنوب إفريقيا- في إضراب عامٍ احتجاجاً على شروط العمل، وضعف المكافآت المتعلقة بالإنتاج والمستحقات الأخرى، هذا وقد نظم هذا الإضراب العمالي اتحاد عمال المناجم واتحاد عمال البناء، ويذكر أنه في أعوام سابقة أن عمال المنجم قد نفذوا إضراباً عاماً من أجل زيادة أجورهم التي لا تتناسب مع معيشتهم ومشقات العمل في المنجم، هذا وقد ارتفع متوسط أسعار الفاناديوم عالمياً منذ بداية عام 2021 ما يقارب 20% عن العام الماضي، وما زالت أجور العمال على حالها، وتصدر الشركة النسبة الأكبر من إنتاجها إلى الصين، ويعتبر هذا المعدن عالي القيمة، ويستخدم في قطاعات الصلب والسبائك والكيماويات، وله العديد من الخصائص الفريدة.

بُؤس الطبقة العاملة في سورية

ربما لم تعش الطبقة العاملة في سورية أسوأ من الظروف التي تمر فيها اليوم، والتي يتحالف فيها الرأسمال العالمي الذي يفرض عقوبات على الشعب السوري مع قوى الفساد الداخلية ضد مصلحة الأغلبية من السوريين، وخاصة الطبقة العاملة.

مع توقف صوت المدافع والقصف والطائرات تعالى صوت الفقر وسُمع أنين الجوع في أرجاء الوطن، ليكشف سياسة السلطة الاقتصادية التي أفقرت السوريين منذ عام 2005 والتي بانت نتائجها منذ اليوم الأول لانفجار الأزمة، ولكن الحل الأمني وصوت المدفع كان أقوى من صوت الجوع والخوف على الحياة، وتجنب الموت كان الشاغل الوحيد للمواطن.

ظروف حياة مشابهة للقرون الوسطى

ظروف معيشية مأساوية يعاني منها العمال بسبب قوانين العمل وشروطه وظروفه والارتفاع الجنوني للأسعار، وتلاعب المضاربين والفاسدين بقيمة العملة، وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتدني الفاضح في مستوى المعيشة، حيث الأجر الشهري للعامل لا يكفي وجبة كاملة ليوم واحد أو يومين في أحسن تقدير، ناهيك عن الصعوبة في الوصول إلى أماكن العمل نتيجة أزمة المحروقات والمواصلات، والتي تكلف العامل جُل معاشه.

عند انتهاء يومه وعودته إلى منزله ليرتاح من الظلم الذي يتعرض له نهاراً نرى العامل يعود إلى منزل ليراه مظلما وباردا نتيجة انقطاع الكهرباء المستمر، وارتفاع أسعار المحروقات، والتي تفوق قدرة أيّ عامل على تأمينها، فمنازل العمال تحولت إلى سجون باردة ومظلمة لا وجود للحياة فيها، والفقر والفاقة والظلم والاضطهاد والنزوح ومناظر منازلهم المدمرة تحاصر مخيلتهم، وتحوم فوق رؤوسهم، جاثمة كالجبال فوق صدورهم.

فأيّ عامل اليوم يعود إلى منزله منهكاً لا يجد متسعاً من الوقت للإحساس بالحياة والاستمتاع مع أسرته، ولا يشعر بما يدور حوله من أحداث، وجُل همه هو إمضاء لياليه التعيسة والمظلمة مفكراً بما ستحمله له الأيام من مصاعب ومشاكل، ريثما يغلبه النوم الذي ينسيه مأسيه ومرارة الواقع، ويرى بالنوم المهرب من الواقع الأليم «متسلحاً بكلمة الله يفرجها»، ليأتي صباح اليوم التالي، وليخرج من السجن الذي يسكن فيه، والذي يدفع آجاره من دم قلبه، بعدما استنفذ كامل مدخراته السابقة بسبب النزوح، وبعد منعه من العودة إلى منزله بسبب دماره، أو تعفيشه من قبل قوى الفساد، وتدمير البنى التحتية في بلدته الأصلية، والذي اضطره بعد ذلك ليستأجر منزل مشاركة مع أسرة أخرى في العشوائيات التي تحيط بالمدن، والتي تُسمى تعدياً منازل.

حيث ينتظره سجنٌ آخر، هو مقر عمله لدى رب العمل الذي تتوفر فيه الكهرباء والماء والحياة وكل شيء يفتقده في منزله، وكل ذلك لتسهيل عملية استغلاله وبيع قوة عمله بأبخس الأثمان، لقاء معاش لا يكفيه حتى لإعالة نفسه، فكيف أسرته؟

أيّ مستقبل في ظل هذه الظروف

المستقبل والتفكير فيه بالنسبة للعمال اليوم

الحل الوحيد للخروج من هذه المأساة هو الحل السياسي للأزمة السورية وإنجاز التغيير الجذري والشامل

وجُل السوريين بات شيئاً خيالياً، وبات التخطيط له ضرباً من الجنون، فالأفق مسدود لتأمين لقمة اليوم، فكيف له بأن يتجرأ ويفكر بمستقبله الأسري أو المهني أو بمستقبل أولاده، لقد كان العامل قبل ذلك يعمل كل ما في بوسعه على أن يكمل أولاده تعليمهم ويحصلوا على شهادات عليا ومهن مرموقة لكي يؤمنوا لأنفسهم حياة أفضل من ذويهم، ولكن تدهور التعليم الحكومي والارتفاع بأقساط المدارس الخاصة حرمهم حتى من هذا الحلم الوحيد، وبات ضغط الحياة المعيشية يجبر صغارهم على ترك مقاعد الدراسة ليتجهوا إلى العمل أيضاً لتأمين لقمة العيش.

أين الحكومة من كل هذا؟

الحكومة من جهتها ليست غائبة كما يظن البعض، بل موجودة وبقوة، ولكنها تقف في صف المستثمرين والتجار وقوى الفساد، وتعمل جاهدة لتسهيل عملية نهبهم وزيادة مرابحهم، ولو على حساب 90% من السوريين، وتُصْدر كل يوم قوانين تصب في هذا الاتجاه، وترهق المواطن والعامل بضرائب ما أنزل الله بها من سلطان، كل ذلك لأنها ومع تدني مستوى المعيشة فإنها لا تجد سوى جيوب العمال لتحصّل منها فاتورة الفساد وفاتورة العقوبات، مقيمة بذلك سداً منيعاً في وجه كل من يقترب من جيوب الفاسدين، حتى وإن كان هذا يتسلح بنصوص دستورية، فالدستور مفصل على قياس قوى الفساد، وممنوع الاقتراب أو تطبيق النصوص التي تنصر الطبقة العاملة، وهذه النصوص ما هي إلّا حبرٌ على ورق، وضعت لامتصاص غضب الحركة الشعبية عند انطلاقتها.

عدا عن القوانين والقرارات التي تصدر كل فترة، والتي تنص على رفع الدعم عن المواطن وتقنين توزيع المواد الأساسية إلى أدنى مستوياته، بدءاً من الخبز إلى المحروقات والمواد التموينية، والتي يُخترع كل فترة اختراع جديد لتوزيعها، تتم تجربته على المواطنين بعد فشل الوسائل السابقة، ويتم تحميل وزر كل هذا للعقوبات، ومع أن العقوبات ليست بجديدة على السوريين، لكن على ما يبدو أن السلطة لا تريد مواجهة العقوبات، ولا إيجاد حلٌ لها، لأنها تأتي خدمة لقوى الفساد، حيث تزيد الأخيرة من نهبها بحجة العقوبات.

ناهيك عن دور مختلف النقابات العمالية منها والمهنية، وتحولها إلى منصات تابعة مدافعة عن السلطة، تبارك قراراتها وتسبح في حمدها ليلاً ونهاراً، وتنتقد وتفصل وتعاقب كل من ينتقد قوى الفساد، أو يتحدث عن الأوضاع المعيشية السيئة للغالبية من السوريين «كالسجل الأسود الذي أحدثته نقابة المحامين لملاحقة كل من ينتقد الدولة من محامين» وماهي إلّا وسائل توضع لعدم فضح قوى الفساد، وقد أسبغت عليها السلطة والإعلام الشرعية القانونية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: قانون الجريمة المعلوماتية الذي يلاحق كل من يهاجم قوى الفساد وينتقد الأوضاع الحالية على شبكات التواصل الاجتماعي.

الحل الوحيد للخروج من هذه المأساة، هو الحل السياسي للأزمة السورية، وإنجاز التغيير الجذري والشامل الذي يسمح للعمال بالتعبير عن أوجاعهم والدفاع عن مصالحهم بكل ديمقراطية، وانتخاب ممثليهم في منظماتهم، لتكون منصة لهم وليست عليهم بوجه قوى الفساد.

لماذا تريد واشنطن إشعال «جبهة الشمال»؟

بعد إغلاق قناة السويس أواخر شهر آذار الماضي، ظهر إلى الواجهة بوضوح الطريق البحري الشمالي الممتد على طول الساحل الشمالي لروسيا بوصفه أحد الخيارات الأكثر جاذبية لنقل البضائع من آسيا إلى أوروبا. ذلك أن ذوبان الأنهار الجليدية في القطب الشمالي يجعل هذا الطريق أكثر جاذبية، لأن كاسحات الجليد باتت تستطيع الآن ضمان الملاحة على مدار السنة، وعلى امتداد هذا الطريق بأكمله.

■ إعداد: سعد خطار

تجتذب هذه الحقيقة اهتمام الولايات المتحدة وكندا ودول الشمال الأوروبي، فضلاً عن عدد متزايد من اللاعبين الآسيويين، مما يُحوّل الطريق البحري الشمالي إلى منافس رئيس لقناة السويس. وفوق ذلك، فإن هذا الطريق البديل يمكن أن يجعل نقل السلع أسرع وأرخص في آن معاً. فوسطياً، يمكن لسفينة شحن الوصول إلى روتردام «غرب هولندا» بعد مغادرتها الموانئ الشمالية للصين ومرورها بقناة السويس في غضون 48 يوماً، لكن ناقلة الغاز الطبيعي المسال الروسية «كريستوف دي مار غيري» تمكنت من الوصول إلى كوريا الجنوبية بعد مغادرتها النرويج في غضون 15 يوماً فقط، وهو أسرع بثلاث مرات.

مقترح صيني لروسيا

لدى الصين مصلحة حقيقية في الاستفادة من القدرات المحتملة لطريق البحر الشمالي الذي أعلن عنه لأول مرة في عام 2009، حيث تنظر إلى الطريق باعتباره بديلاً قابلاً للتطبيق لطريق الحرير البحري عبر المحيط الهندي «وهو الطريق الذي لا تزال تتحكم واشنطن في عدد من نقاط التوتر على امتداده».

في عام 2013، اختبرت كاسحة الجليد الوحيدة في الصين «سنو دراغون» الطريق البحري الشمالي من خلال السفر من مورمانسك في روسيا إلى شنغهاي الصينية. والآن تبذل بكين الجهد لتطوير ما أطلقت عليه تسمية «طريق الحرير القطبي»، حيث تبني أسطولاً من السفن القادرة على تكسير الجليد، وتطلب ناقلات جليدية وكاسحة جليد جديدة ستبنيها كوريا الجنوبية.

ومن أجل المشاركة بنشاط أكبر في تطوير العمل على الطريق البحري الشمالي، نصحت الصين روسيا بإنشاء «Ocean Development Bank – مصرف تنمية المحيطات» يُموّل المشاريع الاقتصادية والعلمية المشتركة في القطب الشمالي. وفي الوقت الراهن، حددت الصين بالفعل البنى التي يجب إشراكها في تنفيذ هذا المشروع: شركة «داليان» للنقل البحري إلى جانب جامعة «هاربين» الهندسية، حيث تتلقى الأخيرة منحة ضخمة من شأنها أن تسهل دراستها للقطب الشمالي.

ورغم أن الصين ليس لديها أية أراضٍ في القطب الشمالي، إلا أنها أعلنت نيتها العمل مع دول القطب الشمالي لجعل عملية إنشاء ممر اقتصادي بحري بين الصين وأوروبا عبر المحيط المتجمد الشمالي أمراً ممكناً. ومن خلال تشجيع الشركات الصينية التي تشارك في تطوير البنية الأساسية اللازمة لجعل هذا الطريق قابلاً للحياة، بدأت بكين أيضاً في الاهتمام بمسائل سلامة الملاحة في هذه المنطقة بشكل خاص، وبالتعاون مع دول القطب الشمالي، تعتزم تسهيل إنتاج النفط والغاز والموارد المعدنية في المنطقة عبر تعزيز الابتكار التكنولوجي، مع إيلاء اهتمام موازٍ لمجالات صيد الأسماك والسياحة، والشّريك الرئيس للصين على هذا المسار هو، بطبيعة الحال، روسيا، التي تعمل بنشاط على تطوير الطريق.

نصحت الصين روسيا بإنشاء «Ocean Development Bank – مصرف تنمية المحيطات» يموّل المشاريع الاقتصادية والعلمية المشتركة في القطب الشمالي

WINTER IS COMING
لكن الموازين واضحة

بالإضافة إلى الإمكانات الكبيرة للطريق البحري الشمالي، لا يزال أمام هذا الطريق الكثير ليقدمه للبشرية، لأنه يحتفظ باحتياطيات غير مستكشفة وبكميات هائلة من المعادن المخبأة تحت الجليد الذائب، وتحتفظ الاحتياطيات المكتشفة في القطب الشمالي وحدها، وفقاً للأمم المتحدة، بأكثر من 100 مليار طن من النفط وأكثر من 50 تريليون متر مكعب من الغاز. وتعود معظم هذه الكميات وفقاً للقانون الدولي إلى روسيا، الأمر الذي يجعل واشنطن تشعر بالغيرة والتوتر على نحو متزايد.

لذلك كله انشغلت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة بمواصلة محاولاتها لتخويف بقية العالم، عبر نشر مزاعم لا أساس لها من الصحة حول روسيا والصين. ولا يُوفّر البنتاغون فرصة «للتعبير عن قلقه» من أن القواعد والأسلحة الروسية الجديدة يمكن أن تستخدمها موسكو ليس فقط لحماية حدودها السيادية بل لبسط سيطرتها الفعلية على جميع مناطق القطب الشمالي.

وبالنظر إلى أن خمس من دول القطب الشمالي الثماني أعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بالتزامن مع محاولة جر دولتين أخريين، السويد وفنلندا إلى الحلف، فإن خطر وقوع اشتباكات عسكرية في المنطقة آخذ في الازدياد. لكن موازين القوى واضحة، حيث تعترف الولايات المتحدة نفسها اليوم أنه ليس لديها أسطول كاسحات جليد تحت تصرفها، في حين أن روسيا لديها ما مجموعه 53 كاسحة جليد من فئات مختلفة، مع ست سفن أخرى على وشك الإنجاز واثنتي عشرة سفينة أخرى قيد الإعداد، مع عدد منها «غير مكشوف حتى الآن» تنتمي إلى فئة الثقل الفائق.

تحت تأثير هذا الواقع، انخرطت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي مؤخراً بنشاط في عسكرة القطب الشمالي. وخلال العام الماضي وحده، كما ذكر رئيس العمليات البحرية الأمريكية، مايكل جيلداي، أنجز البنتاغون 24 تمريناً وعملية في القطب الشمالي ويعتزم إطلاق مناورات وعمليات جديدة. وعلى سبيل المثال: أجريت في الشتاء الماضي مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والكندية أطلق عليها اسم «حافة القطب الشمالي 2020»، وكان الغرض المعلن من هذه المناورات هو تحديد قدرة القوات المسلحة على القيام بعمليات في ظروف مناخية شديدة البرودة. وفي العام الماضي، أجرت دول حلف شمال الأطلسي في النرويج مناورات واسعة النطاق أطلق عليها اسم «الاستجابة الباردة»، وكان الغرض من هذه الأخيرة مرة أخرى هو ممارسة عمليات قتالية عالية الكثافة في ظروف الشتاء القاسية، فضلاً عن اختبار الإمكانات الكبيرة للقوات البرمائية.

في القامشلي.. إسكات السلاح معيار المصداقية

لليوم الرابع على التوالي يستمر التوتر الميداني في مدينة القامشلي على إثر تبادل إطلاق النار بين تشكيلات عسكرية تنوزع السيطرة على أحياء المدينة، «قوات الدفاع الوطني التي تعمل تحت إمرة السلطات الرسمية السورية من جهة، وقوى الأمن الداخلي التابع للإدارة الذاتية» من جهة أخرى، ودخول هذه الأخيرة إلى مساحات واسعة من حارة طي، التي كانت خلال سنوات تحت سيطرة «الدفاع الوطني».

■ عامر الحسن

قوى توتير وقوى تهدئة

اللافت في المواقف المواكبة لهذا الحدث الخطير هو الموقف الشعبي المتعاظم ضد أية محاولة لتصعيد الموقف، ومن أيٍّ كان، والذي عبر عن نفسه بأشكال متعددة، بدءاً من النداءات والمناشدات الكثيرة في مواقع التواصل الاجتماعي، ومروراً بمبادرات قوى أهلية ومحلية مختلفة حاولت تطويق الموقف، من خلال التواصل مع الطرفين، وصولاً إلى بيان ثلاثة أحزاب سورية يدعو إلى إيقاف التصعيد، وفي حين نأى كل من طرفي الصراع المباشرَين بنفسه عن مسؤولية تصعيد الموقف من خلال وسائل الإعلام والتصريحات الرسمية. تجاهل الإعلام الرسمي السوري الوضع الخطير القائم، وكأنّ الأمر لا يعنيه في المدينة وريفها، التي يعيش فيها مئات الآلاف من السوريين، سواء من سكانها الأصليين، أو من النازحين والمهجرين إليها من المناطق السورية خلال سنوات الأزمة، والتي تعكس بالأصل تعدداً دينياً وقومياً وعشائرياً معقداً... وعلى الرغم من تصريحات الطرفين التي أفادت لأكثر من مرة بالتوصل إلى اتفاق هدنة على إثر وساطة روسية، إلّا أن الاشتباكات سرعان ما كانت تتجدد بينهما، بالتوازي مع هجوم أنصار الطرفين على الدور الروسي، الذي نجح في مرات كثيرة سابقاً بمنع تصعيد الموقف، حسب تصريحات كلا الطرفين نفسهم!؟

مؤشران خطيران

ثمة مؤشران خطيران واكبا عملية التوتر الأمني في المدينة، الأول: كان النزوح الواسع للمدنيين الذي شهده «حي طي» وبعض الأحياء المتاخمة لمنطقة الاشتباكات، واستمراره حتى ساعة إعداد هذا التقرير، مما يؤسس لحالة احتقان شعبية، تستولد المزيد من الخطاب الشعبوي المساهم في توتير الأجواء.

المؤشر الثاني: العملية الغادرة التي استهدفت أحد نشطاء السلم الأهلي، تؤكد على أن هناك قوى تقف بالمرصاد أمام أية محاولة تهدئة، وبعيداً عن التحليل الجنائي لملابسات هذه العملية الغادرة، فإن شهيد السلم الأهلي كما غيره من السوريين الغيارى والشرفاء العاملين على صيانة وحدة النسيج الاجتماعي هو بالمحصلة ضحية البيئة السياسية والأمنية التي تتكون أثناء الصراعات البينية عادة، حيث تسهل الاختراقات والتدخلات الدولية والإقليمية، ويصبح الطريق مفتوحاً أمام كل القوى المشبوهة، لتمارس مثل هذه الأعمال الإجرامية بما يساهم في تصعيد التوتر والفوضى في ظل هيمنة منطق الفعل ورد الفعل على سلوك كل الأطراف.

وعليه، فإن تحييد المدنيين في الصراع وفتح الطريق لعودة الأسر النازحة إلى بيوتها، وتهدئة الأوضاع، والكشف عن كل ملابسات العملية الغادرة التي راح ضحيتها الشهيد هايس الجريان من خلال تحقيق علني وشفاف، تعتبر مهام ملحة لا تقبل التسويف والمماطلة، ودليل على جدية جميع الأطراف من عدمها في هذه المعمعة.

ليس من حق أيّ كان اليوم وتحت أية ذريعة كانت العبث بخريطة توزع نفوذ القوى السورية ومحاولة تغييرها بقوة السلاح

إن هذين المؤشرين، وقبلهما تصعيد الموقف واستخدام السلاح في الصراع بين السوريين، لا سيما ضمن المشهد الإقليمي والدولي الراهن، يحملان في طياتهما معانٍ خطيرة، وأولها: أن ما جرى حتى الآن هو مجرد بروفه لأمر لاحق، بات من الضروري التفكير فيه، وتأريضه من قبل كل القوى الحريصة على سورية وشعبها.

السلاح ليس حلاً

تؤكد تجربة الأزمة السورية منذ بدايتها، بأن السلاح لم يحل أية مشكلة، وإن أوهام القوة من أي طرف كان، وخصوصاً في ظل الاستقطاب الدولي والإقليمي الحاد يزيد من تعقيد الموقف أكثر فأكثر، ويزيد من معاناة السوريين عموماً، ويمنع من تحقيق الأهداف المعلنة لمختلف الأطراف، فلا السلوك الاستفزازي لعناصر الدفاع الوطني المتكئ على عقلية متشددي النظام في إدارة الازمة، والمحاولات الحثيثة بإعادة الأمور إلى 2011 أمراً مقبولاً، ولا أوهام البعض في الإدارة الذاتية بإمكانية فرض نموذجهم وبالطريقة التي يريدونها من طرف واحد، والغرق في دوامة التجاذب الدولي والإقليمي، ناهيك عن الدعوات المستمرة لاستبقاء الأمريكي باتت مقبولة. لا بل إن عقلية الطرفين، تساهم وبتخادم لافت في تكوين المناخ السياسي الذي يسمح بتوتير الأوضاع في أية لحظة، فإذا كان سلوك الطرف الأول بفرض ما يريد بالقوة في ظل الوضع الناشئ وهماً، ولا علاقة له بالمنطق السليم، فإن سلوك الطرف الثاني يتكامل ويتخادم على طول الخط مع فعل وسلوك الطرف الأول، وإذا كان الأول يتذرع باستعادة السيادة على كامل الجغرافيا السورية، فمن نافل القول بأن ذلك- وبكل تأكيد- لا يكون من خلال استخدام القوة، وإذا كان الطرف الثاني يتذرع «بحقه» في تعميم نموذجه الديمقراطي، وهو الذي يؤكد باستمرار على حرصه على وحدة الدولة السورية، فإن ذلك لا يكون من خلال الاعتماد على تصريحات لوبي الفوضى والتوريط الأمريكي المواكبة للأحداث، وما قبلها، وألاعيبه في تحقيق برنامجه المعلن بتحويل «سورية إلى مستنقع» إذا استطاع.

ليس من حق أيّ كان اليوم، وتحت أية ذريعة كانت، العبث بخريطة توزع نفوذ القوى السورية ومحاولة تغييرها بقوة السلاح، وخصوصاً في منطقة سكنية مكتظة بالسكان كالقامشلي، وإذا كان التفاهم والتوافق كحل مؤقت أمر ملح وضروي، فإن الوصول إلى حل سياسي شامل للأزمة وتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 وصولاً إلى سورية جديدة موحدة ديمقراطية ينعم فيها كل أبنائها بحقوقهم، كان وما زال وسيبقى الحل الوحيد.

إسكات السلاح أولاً!

إن المعيار الوحيد للتثبت من مصداقية أي طرف فيما يتعلق بإعادة الأمان النسبي إلى مدينة القامشلي، والحفاظ على وحدة سورية، وأي مشروع ديمقراطي حقيقي، وحق السوريين بتقرير مصيرهم بأنفسهم بعيداً عن أية وصايات أو قوى نفوذ، هو في إسكات السلاح أولاً وقبل كل شيء، والتجاوب مع جهود الوساطة، والاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة، وإعادة المواطنين إلى منازلهم وحماية ممتلكاتهم، ومنع التصرفات الاستفزازية، ومنع تحويل الجزيرة السورية إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية ودولية، والكف عن مختلف الأوهام: سواء كانت أوهام إعادة القبضة الأمنية، أو أوهام استبقاء الأمر الواقع القائم، والإقرار قولاً وفعلاً بأن الحل السياسي على أساس القرار 2254 هو حلّ وحيد، وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

تبسيطٌ وتعقيد و«ديمقراطية»

جرت العادة على استخدام تبسيطات مجازية بهدف عرض أو مناقشة الصراعات الدولية؛ من قبيل تشبيهها بـ«لعبة ورق» أو بـ«رقعة شطرنج كبرى»: على الرقعة، يمكن التضحية بفيل لحماية وزير، أو يمكن التضحية بالوزير نفسه لحماية الملك، أو للإيقاع بملك الخصم، وكذلك يمكن أن تتحول وظيفة إحدى القلاع في النهايات إلى مجرد حامٍ لجندي يحثّ الخطى نحو الترقي وزيراً... والخ.

■ مهند دليقان

كي لا يبقى الكلام عائماً، نقول مثلاً: ليس نادراً أن نسمع تحليلاً من النمط التالي: سورية هي ورقة بيد روسيا يمكن أن تلقيها ضمن صفقة تضمن فيها وضع أوكرانيا. الولايات المتحدة غير مهتمة بالشرق الأوسط، ولكنها تطيل وجودها هناك بانتظار الحصول على ثمن مناسب من روسيا والصين للخروج... وهكذا.

لا يمكننا أن ننكر أنّ هذا النوع من التشبيهات مُغرٍ حقاً، وقد يكون مفيداً أحياناً أثناء عرض قضيّة من القضايا أمام المستمع أو القارئ عبر تبسيطها، وبالتالي، تسهيل تناولها... ولكن المشكلة هي تحويل هذا النوع من التشبيه من أداة في العرض إلى أداة في التحليل!

تعقيد في التحليل، تبسيط في العرض

القاعدة المستخدمة في شتى العلوم هي: أنّ عملية التحليل ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أكبر قدرٍ ممكن من المتغيرات المؤثرة في الموضوع المدروس، وأنْ تدرس تلك المتغيرات في السكون والحركة، فُرادى ومثنى وثلاث ورباع وإلخ. وبعد أنْ يتم اكتشاف القانون الحاكم للعلاقة بين هذه المتغيرات، وبعد التثبت من صحته بالتجربة، عندها فقط يصبح من الممكن الانتقال إلى مرحلة عرض النتيجة.

وفي مرحلة عرض النتيجة– ما دام البرهان الرصين بالمعنى العلمي موجوداً تحت اليد– يمكن العمل على تبسيط العرض إلى الحدود القصوى لتسهيل الفهم؛ بما في ذلك استخدام التشبيهات المجازية؛ مثلاً: يمكن وصف عنصر الأرغون بأنه «عنصر خامل»، وذلك للتعبير عن انخفاض نشاطه الكيميائي نتيجة استقراره الطاقي الناجم عن التوزع الإلكتروني ضمن ذرته، وهذا ناجم بدوره عن الصفة الكمية التي تميزه نوعياً عن أي عنصر آخر في الطبيعة، وهي عدد البروتونات ضمن نواته، وعن التجاذب الكهربائي بين البروتونات والإلكترونات، والتنافر الميكانيكي الناجم عن القوة النابذة الدورانية للإلكترونات خلال دورانها حول النواة ضمن مدارات طاقية ذات توزع فراغي معين، وإلخ وإلخ «وليس لهذا الأمر آخِر بالمناسبة، لأنّه لا يمكن الوصول إلى تفسير نهائي وكامل لأي شيء، مع أنه يمكن الوصول إلى تفسير مطلق ونسبي... وتلك مسألة أخرى»...

ما نرمي إليه من هذا المثال، هو أنه من الممكن بطبيعة الحال تبسيط أية قضية «بعد فهمها بشكل عميق»، ولكن العكس غير ممكن؛ لا يمكنك فهم الطبيعة الكيميائية للأرغون أو النيون أو غيره انطلاقاً من مجرد وصفه بأنه «عنصر خامل».

كذلك الأمر، بمعنى من المعاني، في فهم الصراعات السياسية؛ يمكنك دائماً أن تستخدم تبسيطات من نوع رقعة الشطرنج، وألعاب الورق، وحتى ألعاب الكشاتبين لتعرض أو توضح فهمك للأمور، لكن العكس غير ممكن. لا يمكنك تحليل الوضع الدولي انطلاقاً من تبسيطات من نمط لعبة الشطرنج.

السياسة مثل غيرها من القضايا شديدة التعقيد في الحياة فكي يتمكن المرء من الاقتراب من الحقيقة فهو بحاجة إلى فهم عميق لعدد هائل من العلوم

التبسيط والتعقيد و«الديمقراطية»

فلنأخذ المثل التبسيطي التالي: إذا مرض أحدنا وذهب إلى الطبيب، فإنّه في أغلب الأحوال سيلتزم بما يقوله له الطبيب ويشتري الدواء الذي يصفه له. والمريض منا لن يسمع نصيحة جاره المهندس/ البقال/ المعلم... بأن يضاعف جرعة الدواء أو أن يغيّره، بل والجار هذا سيلام على جرأته في التعدي على كارٍ ليس كاره... الأمر ليس كذلك إطلاقاً في «الشؤون العامة»، والسياسية خاصة.

ديمقراطية صناديق الاقتراع، أو ديمقراطية الدولة التمثيلية، «والتي شكّلت بكل تأكيد خطوة إلى الأمام ضمن التطور التاريخي للبشرية»، لها مشكلاتها العديدة أيضاً، وعلى رأسها: أن تلك الديمقراطية ضمن مجتمع طبقي تكون دائماً الوجه الآخر لديكتاتورية الطبقة المسيطرة ضد بقية المجتمع...

بين المشكلات المتعلقة بموضوع نقاشنا هنا، الوهم الذي تخلقه الديمقراطية: وهم التساوي بين جميع البشر في الشأن السياسي. ديمقراطية صندوق الاقتراع تتمركز حول فكرة أنّ كل المواطنين يساهمون في العملية السياسية لبلادهم بشكل متساوٍ تماماً: لكل فرد صوت واحد «رأيٌ واحد»، وبالمحصلة فإنّ الأكثرية هي من تقرر... ويبدو ذلك عادلاً جداً.

ولكن هل يمكن أن يقبل أيّ منا، إذا كان مريضاً، أن نختار له بشكل عشوائي ألف شخص مثلاً، ونطلب منهم أن يصوتوا على نوعية العلاج الذي ينبغي أن يخضع له؟ وبعد التصويت فإنّه يجب أن يخضع لرأي الأكثرية أياً يكن رأيها.

فلنضف للمثال البسيط السابق عنصراً جديداً هو التالي: المحطات الإعلامية الكبرى مملوكة من قبل قلة قليلة هي ذاتها التي تملك شركة دواء تصنع دواءً اسمه «س». في نشرات الأخبار وفي البرامج الصباحية تمر إعلانات «س»، وكذلك فإنّ ضيوفاً عديدين، كلهم أطباء، قد استضافتهم هذه المحطات وقالوا آراءً إيجابية في الدواء «س».

إذا كان ضمن العينة «العشوائية» المكونة من ألف شخص، والتي ستقرر مصير المريض، 900 شخص مثلاً يتابعون المحطات التي يملكها مالكو الدواء «س»، هل يمكن القول: إنّ «صوتهم/ رأيهم» سيكون رأياً حيادياً؟؟

الأمر كذلك أيضاً حين يكون النقاش هو حول مسألة سياسية؛ فطريقة العرض التبسيطي، بل وتعليم الناس على استخدام آليات تبسيطية في التحليل، آليات تبسيطية لدرجة سخيفة ومضحكة باعتبارها آليات تحليل حقيقية، هو جزء من نشر «الخمول» والكسل العقلي الاختزالي، والذي يصب في نهاية المطاف، في تحويل الآراء «الحرة» للناس إلى آراء مصنعة مسبقاً، ومضمونة النتائج...

السياسة مثل غيرها من القضايا شديدة التعقيد في الحياة، فكي يتمكن المرء من الاقتراب من الحقيقة، فهو بحاجة إلى فهم عميق لعدد هائل من العلوم، من الفلسفة إلى الاقتصاد إلى الاجتماع إلى الجغرافية والتاريخ وعلم النفس وغيرها... ولذا فإنّ تجهيل أكبر عدد ممكن من الناس وتسطيح وتبسيط عقولهم هو أحد أدوات العمل السياسي «الديمقراطي» الذي يصب في مصلحة الطبقات الناهبة والحاكمة. وعلى العكس فإنّ رفع سوية وعي أكبر عدد ممكن من الناس هو أحد أدوات العمل الديمقراطي والثوري الذي يصب في مصلحة الطبقات المنهوبة...

«التبسيط في التحليل» هو استغباء للناس واستعباد لهم باسم الحرية وباسم صندوق الاقتراع... التعقيد في التحليل والتبسيط في العرض هو الطريق الوحيد لاحترام عقول الناس ومصالحها، ولتمكينها من استخدام الأدوات السياسية المختلفة بما فيها الديمقراطية لتخديم مصلحتها...

رفع سعري مرتقب للدواء

مجدداً، يُعاد الحديث عن أسعار الأدوية وضرورة رفعها، وعن خسائر معامل تصنيعها، في الوقت الذي كان من المفترض أن تنخفض فيه الأسعار بالتوازي مع ادعاءات انخفاض سعر الصرف، والأهم أيضاً مع الاستقرار النسبي للإنتاج والعملية الإنتاجية لبعض معامل الأدوية بعد سني التوقف، وعودة النشاط التصديري لبعض الزمر الدوائية المنتجة محلياً.

■ عادل ابراهيم

أما من الناحية العملية، فمسلسل رفع الأسعار مستمر، وغالباً سيطال الأدوية بشكل رسمي قريباً، علماً أن أسعارها لم تستقر، والفوضى السعرية هي الطاغية على زمرها وأصنافها، وبالحد الأدنى هذا ما يلمسه ويدفع ضريبته المواطن.

فوضى سعرية ومزاجية

لم تقف أسعار الأدوية عن الارتفاع طيلة الفترة الماضية، كما لم تستقر، فكل صيدلية تقوم بتسعير ما تبيعه من أصناف دوائية للمواطنين بلحظة البيع، وبعد التأكد من تحديثات نشرات الأسعار عبر بعض البرامج الإلكترونية المرتبطة مع المعامل، أو مع المستودعات الطبية، أو هكذا يزعمون، وما على المواطن إلّا الرضوخ للسعر المحدد، بحسب ما يُفصح عنه الصيدلاني، بحيث يبدو أمر السعر بالنهاية كيفياً مرتبطاً بمزاج الصيدلاني، ومن خلفه معامل أو مستودعات طبية ومستوردين، ومهربين في بعض الأحيان.

على الطرف الآخر تتذرع معامل الأدوية بالتكاليف وبالدولار، وبين الحين والآخر تتقدم بطلبات من أجل إعادة دراسة الأسعار المحددة من قبل وزارة الصحة بغاية زيادتها، حيث تقوم الوزارة بإصدار النشرات السعرية لكل معمل، ولكل صنف وزمرة دوائية تباعاً، استناداً لدراسة اللجان المختصة المكلفة بذلك، ومع ذلك هناك بعض الهمس، أن الوزارة تُحابي بعض المعامل على حساب معامل أخرى، بما يخص عملية تسعير الأصناف والزمر المنتجة محلياً وسرعة إنجازها واعتمادها وإصدارها.

مطالبة برفع الأسعار «بسرعة»

نُقل عن رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية الوطنية، عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2021/4/19، تأكيده: «أن رفع أسعار الدواء أصبح ضرورة في ظل حالات ارتفاع أسعار السلع والمنتجات أضعافاً مضاعفة».

المطلوب من الجهات الوصائية، بحسب رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية الوطنية، «رفع أسعار الأدوية بالسرعة القصوى ضمن المعقول، ونحن لا نطالب بزيادة كبيرة، لأن المعامل في حال بقي الوضع على ما هو عليه سوف تغلق، ومصانع الأدوية لن تستمر، لذلك علينا إيجاد حل قبل أن نقع في أزمة دوائية إذا لم تتم إعادة النظر بالأسعار».

نقابة الصيادلة تؤكد وتُحيّد نفسها

صرح نقيب صيادلة سورية خلال حديث إذاعي: إن معامل الأدوية تخسر، مؤكداً فقدان بعض الزمر الدوائية، وبنفس الوقت حيّد النقابة عن التسعير ومشاكله.

حيث قال نقيب الصيادلة ما يلي: «20 زمرة دوائية مقطوعة، والمعامل تخسر، ولا دور لنا في التسعير»، وذلك بحسب ما نقلته بعض وسائل الإعلام.

الأزمة الدوائية موجودة سلفاً

الحديث عن أزمة دوائية- بحال لم تتم الاستجابة لرفع الأسعار- ليس جديداً، وكذلك فإنها موجودة ومستمرة وليست جديدة، والتهويل بها بغاية فرض زيادة في الأسعار أصبح مكرراً.

فأزمة الدواء تعددت أشكال تجليها ومستوى عمقها، فبعض الأصناف والزمر الدوائية مفقودة، أو محتكرة، وخاصة غير المنتجة محلياً، حيث يتم تأمينها عبر بعض المستوردين، أو تهريباً، مع ما يتبع ذلك من استغلال بالسعر، والأهم: بالمواصفة والمصدر، وأحياناً بتواريخ الإنتاج ومدة الصلاحية.

يضاف إلى ذلك الأزمة الخاصة والمستمرة بأدوية الأمراض المزمنة، على تعدد وتنوع هذه الأمراض ودرجة خطورتها، وكذلك أزمة اختلاف التسعير بين صيدلية وأخرى، وبين يوم وآخر، لنفس الدواء.

فواقع الحال يقول: إن الدواء بأزمة مزمنة ومستمرة، وقد تزايدت خلال سني الحرب والأزمة ومفاعيلها، وبسبب خروج أو توقف بعض المعامل الدوائية عن العمل، ويتم استغلال هذه الأزمة وتهويلها مع مسبباتها بين الحين والآخر، ليأتي أخيراً تذبذب سعر الصرف كسببٍ إضافي هامّ ومستمر ولا يمكن إغفاله.

لم تقف أسعار الأدوية عن الارتفاع طيلة الفترة الماضية كما لم تستقر فكل صيدلية تقوم بتسعير ما تبيعه من أصناف دوائية للمواطنين بلحظة البيع

الاستغلال بالسعر وبالصحة

يدفع المواطن المريض بالنتيجة ضريبة ما سبق أعلاه من بعض أشكال تجلي أزمة الدواء، سواء من خلال الابتزاز المباشر بالسعر المفروض عليه استغلالاً وتحكماً، أو من خلال فرض البدائل التي قد تكون غير مناسبة في بعض الأحيان، بذريعة عدم توفر بعض أنواع الأدوية.

وأسوأ ما يدفعه المريض من ضريبة جراء عوامل الاستغلال المتعددة المفروضة عليه هو اضطراره للاستغناء عن الدواء لعدم قدرته على تحمل سعره وتكاليفه الكبيرة والمرقومة إلى نهاية فترة العلاج المطلوبة، وصولاً إلى حال الشفاء، والأسوأ بحال كان المرض مزمن، وبالتالي فإن تكاليف الأدوية ستستمر مدى الحياة، حيث يدفع الضريبة على حساب صحته، وربما على حساب بقائه على قيد الحياة بالنتيجة.

إعفاءات وأرباح محققة

ربما تجدر الإشارة إلى أن معامل الأدوية تستفيد من بعض الإعفاءات، وكان آخرها القانون 14 لعام 2020 القاضي بإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية، ومن جميع الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد، وذلك لمدة عام واحد، حيث تنتهي مدة الإعفاء بتاريخ شهر حزيران القادم.

مع العلم، أن مستلزمات الصناعة الدوائية ممولة بسعر الصرف المعتمد رسمياً، ولا تشملها العقوبات وإجراءات الحصار، ومع ذلك فإن ذريعة سعر الصرف يتم استخدامها والتذرع بها على مستوى المواد الأولية الداخلة في التصنيع، والتي يُقال: إنها تُسعّر بسعر صرف السوق الموازي، وكذلك ذريعة العقوبات والحصار، من أجل فرض زيادة في الأسعار.

وبهذا الصدد، نذكر ما تم التصريح به مؤخراً من قبل مدير عام شركة «تاميكو» الطبية للصناعات الدوائية قائلاً: «مبيعاتنا وصلت إلى 7,2 مليارات ليرة العام الماضي، بربح صاف بمقدار ملياري ليرة، ونخطط لتحقيق مبيعات بقيمة 20 ملياراً خلال عامين»، وذلك بحسب بعض وسائل الإعلام.

وكأن «تاميكو»، وهي شركة حكومية تعاني ما تعانيه من صعوبات على كافة المستويات، بما في ذلك تشميلها بالعقوبات باعتبارها حكومية، حالة استثنائية عن بقية معامل الأدوية الخاصة، علماً أن تكاليفها الإجمالية تعتبر أعلى من المعامل الخاصة، وبالتالي فإن ادعاءات خسارة هذه العامل غير مبررة.

طبعاً ذلك لا ينفي أهمية وضرورة استمرار دعم الصناعة الدوائية، بما في ذلك تجديد مضمون القانون أعلاه كي تزيد إمكاناتها لتغطية الحاجات المحلية من كافة الأصناف والزمر، وتستعيد أسواق التصدير الخارجية.

تكريس الطبقية في الدراسات العليا

كثيرة هي المشاكل والضغوطات التي يتعرض لها طلاب الدراسات العليا، بحيث تشكل إعاقة حقيقية في بعض الأحيان على مستوى استكمال الدراسة والتحصيل العلمي بالنسبة للكثيرين منهم.

■ سوسن عجيب

كنت أتمنى أن نسمع بأن جامعة دمشق ضمنت الاشتراك بمحرك بحث علمي عالمي والتسهيل للطلاب النشر فيه عن طريقها

آخر ما حرر بهذا الشأن، هو ما يتم تداوله حول قرار النشر في المجلات العلمية، وشروط النشر الداخلي والخارجي، وما هي شروط اعتماد كل منها، والاعتراضات التي تقدم بها طلاب الدراسات العليا على مضمون القرار الذي صدر بهذا الشأن.

تفاصيل لا بد منها

ما زالت مفاعيل قرار تصنيف المجلات العلمية المحكمة للنشر الداخلي والخارجي بين أخذ ورد من قبل طلاب الدراسات العليا من طرف، ووزارة التعليم العالي من طرف آخر.

فقد ورد على صفحة طلاب الدراسات العليا في سورية «دكتوراه- ماجستير» بتاريخ 2021/4/14 ما يلي:

برسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الاتحاد الوطني لطلبة سورية

نحن طلاب الدراسات العليا «ماجستير/ دكتوراه» نطالب بإعادة النظر بقائمة تصنيف المجلات العلمية المحكمة، واعتبار مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس كمجلة للنشر الخارجي، باعتبارنا من أبناء الطبقة الكادحة ليس لدينا القدرة على دفع رسوم المجلات الأجنبية في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي نعيشها في سورية. إن المجلات الأجنبية يعني النشر فيها باللغة الأجنبية، وهذا يكلف الطلاب أجور ترجمة بمبالغ عالية، من أين للطلاب كل هذه التكاليف؟ لماذا كل هذه العقبات؟ كنت أتمنى أن نسمع بأن جامعة دمشق ضمنت الاشتراك بمحرك بحث علمي عالمي، والتسهيل للطلاب النشر فيه عن طريقها.. أين كلام وخطابات المؤتمرات التي تعد بتطوير البحث العلمي في سورية؟ أين هذا الإجراء..... والتطوير؟».

المشكلة بالنسبة لطلاب الدراسات العليا أن عدم النشر يعني خسارة الطلاب علامة مستحقة من درجاتهم النهائية، فعلامة البحث الخارجي بالنسبة لطالب الدكتوراه هي 5 علامات، وهي غالية بالنسبة لهم من دون شك. بالإضافة طبعاً للتكاليف المرتفعة للنشر الخارجي، والتي تعتبر مرهقة وفوق طاقة وإمكانات الكثير من الطلاب المفقرين، بينما من الممكن للميسورين تحمل هذه النفقة، ما يعني تكريس الطبقية في استكمال مرحلة التعليم في الدراسات العليا.

التكاليف مرتفعة للنشر الخارجي وتعتبر فوق طاقة وإمكانات الطلاب المفقرين بينما من الممكن للميسورين تحملها ما يعني تكريس الطبقية في استكمال الدراسات العليا

آراء طلابية

فيما يلي بعض ما ورد من تعليقات للطلاب حول الموضوع أعلاه:

«هذا القرار ظالم ولا عدل فيه يجب إعادة النظر فيه... نحن في الكليات النظرية لا توجد لدينا مجلة للنشر، لماذا لا يكون هناك عدل كباقي كليات الطبية؟»

«ليس فقط مجلة الاتحاد، بل هنالك العديد من المجلات «مجلة كلية التربية للبنات- جامعة بغداد».. والتي قمت بنشر بحث فيها منذ ثمانية أشهر وقبل مناقشتي بأسبوع أخبروني أنها مجلة داخلية مع أنها محققة للشروط... شكراً لجهودكم..

نرجو حل مشكلة جامعة حلب في رفضهم لتجزيء العلامة والإصرار على أن الطالب الذي لا ينشر بحثاً خارجياً يناقش من 90 حتى لو قام بنشر عشرة أبحاث داخلية!

نحن طلاب التربية، مجلة الاتحاد هي فرصتنا الوحيدة لنشر بحث خارجي ومن حقنا تكون علامتنا من 100 مو من 95 يا ريت تتراجع الوزارة عن القرار.

يرجى إعادة النظر بهالقرار لأنه مجحف بحق الطالب اللي يا دوب عم يقدر يأمن مصاريف معيشته.

رد رسمي

الاعتراضات التي تم التقدم بها من قبل طلاب الدراسات العليا تم الرد عليها من قبل معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا سحر الفاهوم، التي بينت بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2021/4/22 ما يلي: «أن هذا الموضوع تمت دراسته بشكل مفصل بالرجوع لعدد من المعايير العالمية التي تعتمد أية مجلة للنشر الخارجي، وبناء عليه صدر القرار بقائمة مفصلة من المجلات محددة بدقة، مع الأخذ بعين الاعتبار 10 معايير.. وأوضحت: أن القرار ليس له أثر رجعي على الإطلاق.. وبخصوص تحويل عدد من المجلات لداخلية ومبررات ذلك، أكدت أن النشر في مجلة خارجية يحتاج إلى معايير للمجلة تتعلق بقدم المجلة «3 سنوات على الأقل» وأن تكون المجلة محكمة، ولها عامل تأثير دولي، وألّا تكون ضمن قائمة المجلات السوداء، إضافة إلى غيرها من المعايير المهمة المفترض اعتمادها». وحول الجدل الذي حصل على صعيد «مجلة اتحاد الجامعات» قالت: «لا شيء يمنع من إدراج المجلة مستقبلاً ضمن قاعدة البيانات وتحويل النشر فيها إلى خارجي بدلاً من داخلي مع تحقيق المعايير المطلوبة لذلك».

الرد الرسمي أعلاه لم يحل مشكلة طلاب الدراسات العليا، بل كرس الوضع الراهن من الناحية العملية، باستثناء ربما ما يمكن استبعاده بشأن من تم قبول نشره قبل صدور القرار، أما بشأن القائمة المعتمدة فهي ما زالت مجحفة بحق الطلاب، وخاصة المفقرين الذين من الصعوبة بالنسبة لهم تحمل تكاليف النشر الخارجي المرتفعة.

فمن سينصف الطلاب من الإجحاف ذا المحتوى الطبقي الممارس بحقهم؟!

الضمان الصحي للمعلمين المتقاعدين «المُر والأمَر»

فوجئ أحد المعلمين المتقاعدين المشتركين بالضمان الصحي، والذي يعاني من أحد الأمراض المزمنة، بعدم صرف وصفته الطبية الشهرية كما جرت العادة، بل طُلب منه مراجعة الطبيب لإعادة تقييم مرضه المزمن!

■ مراسل قاسيون

فبعد مراجعة الصيدلية التي يصرف منها أدويته، كما جرت عليه العادة شهرياً، فوجئ أحد المعلمين المتقاعدين بعدم تسليمه أدويته الخاصة بمرضه المزمن، وكان المطلوب الانتظار إلى حين وصول رسالة من قبل الشركة التأمين الصحي المتعاقدة تتضمن الأدويـة الـتي يجب تسليمها لـه من قبل الصيدلية، لكن الرسالة لم تصل، وبالتالي لم تصرف له أدويته!

تجديد عقد الضمان

كما جرت العادة فقد تم الاتفاق بين المؤسسة العامة السورية للتأمين والمكتب التنفيذي لنقابة المعلمين على تجديد عقد التأمين الصحي للمعلمين المتقاعدين، والـذي يبدأ سريانه اعتباراً من 2021/4/1 ولمدة عام من تاريخه.

على أن يصار إلى تجديد الاشتراك من قبل المعلمين الذين سبق لهم ذلك، أو الراغبين في الاشتراك مجدداً، من خلال استمارة يتم ملؤها من قبلهم، مع تسديد مبلغ وقدره 90 ألف ليرة دفعة واحدة عن كامل العقد.

المعلم المتقاعد كان قد تقدم بالاستمارة المطلوبة لـتجديد اشـتراكه في الضمان الصحي، وكذلك كان قد سدد ما عليه من التزام مالي، حيث سدد مبلغ 90 ألف ليرة دفعة واحدة، كما هو مطلوب عن كامل مدة العقد.

تذرّع في غير مكانه

بعد مراجعة الصيدلية والحديث عن انتظار الرسالة، وتجاوز تاريخ 10 الشهر، حيث يتم وقف صرف الأدويـة بعد هذا التاريخ من كل شهر، راجع المتقاعد الصيدلية مرة أخرى، وقد تم الاتصال بشركة الرعاية الطبية التي تذرعت أنها أرسلت رسائل إلى جميع المشتركين بالضمان الصحي، سواء كانوا مشتركين مستجدين أو مجددين لعقدهم، لكن ذلك بالواقع العملي لم يتم، حيث لم تصل الرسالة للمذكور!

وعند إعلامه الشركة أن الرسالة لم تصله، تذرعت الشركة بـأن بعض المشتركين قد غيروا أرقامهم، لكن ذلـك المبرر كان أكثر ذرائعية من سابقه، حيث لـم يـغير المعلم رقمه، وربما كذلك هي حال غالبية العلمين المتقاعدين أصحاب الأمراض المزمنة الذين لم تصلهم الرسالة!

جدال وبدعة حل

بعد أخذ ورد مع الشركة، والكثير من الجدال، تم الطلب من المعلم مراجعة الشركة، واستلام استمارة لمراجعة أي طبيب– بغاية إعادة تقييم الوضع الصحي لـه، مختص أو غير مختص، من باب التسهيل، كي يسجل هذا الطبيب الأدويـة الـلازمة للمريض صاحب المرض المزمن!

وهنا كانت الطامة الكبرى بالنسبة للمعلم، فكيف يـتم الـحديث عـن مثل هـذا الطلب «البدعة»؟

فالمرض سُمي بالمزمن لعدم إمكانية الشفاء منه، وإعادة التقييم المرضي على هذا الأساس ما هي إلّا إضاعة وهدر للوقت، وربما لحق المريض بالأدوية الضرورية له لحين إعادة البت بالتقييم «البدعة»!

وعند الحديث بهذا المضمون مع الشركة، مع التنويه أن الاشتراك بالضمان الصحي، وتسديد المبلغ المرقوم أعلاه دفعة واحدة، لم يكن إلّا بغاية تسهيل الحصول على الأدوية المطلوبة للمرض المزمن، وهذا حال غالبية المتقاعدين المنتسبين والمشتركين بالضمان الصحي.

وبعد الكثير من الجدل تم إبـلاغ صاحب العلاقة بمنحه فرصة زمنية حتى نهاية الشهر الحالي لإنجاز تلك المهمة، كي لا يفقد حقه بأدوية هذا الشهر، وكأنها منّة من الشركة لصاحب الاستحقاق!

تـجدر الإشـارة إلـى أن تـجديد الاشـتراك بالضمان الصحي للمتقاعدين كان قد تمت زيادته من مبلغ 50 ألف ليرة إلى مبلغ 90 الف ليرة هذا العام، أي: ما يقارب 100%، والدفع مسبقاً ولكامل المبلغ، وهو ما يعتبر مرهقاً بالنسبة للمتقاعدين، لكن بحسب المعلم صاحب المشكلة: «شو جابرك ع المر إلّا الأمر»!

حقوق بعض المعلمين بمزاج الفساد واللامبالاة

لا شك أن الفساد كما هو معروف، وحتى في فترة ما قبل الأزمة السورية كان قد تغلغل في أدق تفاصيل ومفاصل المؤسسات المالية والتجارية والخدمية وجميع قطاعات الدولة.

■ عمار سليم

ووزارة التربية ومديرياتها جزء من هذه المؤسسات التي أتخمت فساداً من جميع جوانبها، بدءاً بـالإدارات وانتهاء بالمناهج، وما زالت أذرع الفساد تعيث فساداً بها على حساب مستقبل الـتعليم، وعـلى حساب الوضع المعيشي للمعلمين والعاملين في هذه الوزارة وحقوقهم.

تعيين المعلمين من الفئة الأولى عام 2018

عينت الدفعة الأولـى من المعلمين المقبولين بموجب مسابقة حسب الأصول عام 2018، ووافـق الجهاز المركزي للرقابة المالية على تعيينهم في شهر كانون الثاني وتمت في شهر شباط، أمّا تعيينهم فكان في شهر آذار، ولكن الرواتب لم تصرف إلّا في منتصف شهر نيسان، واحتسبت الأجـور لهم عن الفترة قبل صدور قرار التعيين على أنها أجور ساعات كالمكلفين!

وهنا يحق لهم التساؤل: لماذا لم تصرف لهم رواتبهم المستحقة بعد اعتماد الجهاز المركزي للرقابة المالية المثبت في القرار؟

ولماذا لم يصرف لهم إلا في منتصف نيسان، أي بعد ما يقارب ثلاثة أشهر؟

مماطلة المصرف التجاري واستغلال العقاري

كـأي عـامل فـي الـدولـة يـجب على المـعلـم أن يـفـتـح حـسـابـاً فـي أحـد المـصـارف لـتـوطـين راتـبـه، وخـيّـر المعتمد المراجعين، إما أن يفتحه في المصرف العقاري أو أن يفتحه في التجاري، وكان شرط فتح الحساب في العقاري آنذاك وضع 90 ألف ليرة سورية كرصيد، وفي التجاري 5000 آلاف ليرة سورية، فتوجه قسم كبير منهم إلى فتح حساباتهم في المصرف التـجاري، ولكن فوجئوا من الشهر الأول بعد توقيع فتح الحساب بأن المصرف لن يمنحهم بطاقة صراف، ولـم نعلم إلى الآن ما هو العذر وما هو السبب، مع إصرار إدارة المصرف على هذا الرفض، ثم فوجئوا ثانيةً بعدم تسليمهم الرواتب في الوقت المـحدد، فهم يـتأخرون غـالبـاً من يومين إلى عشرة أيام وأحياناً أكثر!.

علماً أنّ زملاءهم الباقين يقبضون رواتبهم في نهاية الـشهر، أو قبل نهايته بيومين أو ثلاثة، مع أن هذه المماطلة مخالفة لكل قوانين العاملين في الدولة!

تأخر صرف طبيعة العمل والمنحة مؤخراً!

مـنـذ أكـثـر مـن عـام والمـعـلـمـون ينتظرون صرف طبيعة العمل، التي لا تساوي في حقيقة الأمر ثمن وجبة طعام، ومع ذلك لم يتم صرفها إلى الآن رغم كثرة الشكاوى، إلّا أنه لم يقدّم أحد من المسؤولين توضيحاً حول هذا التأخر لأكثر من عام.

وقد وصل الأمر إلى أن المنحة التي صدر مرسومها في 16 من آذار لم تصرف إلـى الآن من المصرف التجاري للعاملين في تربية دمشق، ولا نـدري كيف يـتصرفون بـهذه الكتلة الضخمة من الأمـوال على حساب معاناة المعلمين وحاجتهم، فساداً واستهتاراً بالحقوق!

لعبة تقاذف المسؤوليات

عـنـد مـراجـعـة قـسـم كـبـيـر مـنـهـم للمعتمدين الماليين في المديرية يـعـزون المشكلة إلـى المـصـرف، وعندما يراجعون المصرف يدعي أن الخلل من المديرية، وكذلك محاسب الإدارة، أما مفتش الجهاز المركزي للرقابة المالية فغالباً غير موجود بذريعة الجولات والتفتيش، وهكذا كل طرف يلقي المسؤولية على الآخر ضاربين بـحقوق العاملين عرض الحائط!

فإلى متى الاستمرار بهذا النمط من الفساد الإداري، وربما المالي، واللامبالاة؟

برسم وزارة التربية والمصارف المعنية

قرارات حكومية بين العدالة والإجحاف

أصبح همّ المسؤولين مؤخراً «ابتكار» حلول للأزمات، المفتعلة والمستعصية، وليس ذلك فقط، بل وفق «أعلى عدالة اجتماعية» بين المواطنين تحت عنوان «الدعم لمستحقيه»، وذلك عبر جملة من القرارات، ميزتها أنها تحتوي على تغذية راجعة لتصحيح الأخطاء، وتحقيق العدالة التي يزعمون، ولكنها بالعمق تخدم مصالح شبكات الفساد والسوق السوداء أكثر فأكثر.

■ عبير حداد

فقد استمرت سلسلة الأزمات التي لم نشهد لها مثيلاً، والتي كان أهمها وأعقدها: أزمة المشتقات النفطية، والتي قيدت حركة المواطنين والنشاط الاقتصادي، حتى كادت أن تشل حركة البلاد بشكل كامل نتيجة تشعبها وارتباطها بكافة الخدمات ومفاصل الحياة الأخرى.

وبمحاولة لإدارة الأزمة رسمياً بغاية حلها، تم تطبيق آلية توزيع مادة المحروقات في محطات الوقود عبر الرسائل النصية، والتي كما ذكرنا في مادة سابقة أنها أخفت الأزمة عن السطح، فلم تتعدّ حلولها إلغاء مظاهر الوقوف لساعات أمام المحطات فقط لا غير.

فالمواطن، بعد تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع المحروقات، مُخيّر بين انتظار الرسالة لمدة تتعدى التسعة أيام أو أكثر، وبين التوجه إلى السوق السوداء بأسعارها المرتفعة، وتبقى درجة الاضطرار هي العامل الحاسم في ذلك.

رؤية حكومية عادلة؟!

لم يمضِ الكثير على اعتماد الرسالة النصيةَ كآلية لتوزيع البنزين على المواطنين، حتى تم تعديل تلك الآلية وفق رؤية حكومية تعتبرها عادلة.

فقد أعلنت الصفحة الرسمية لوزارة النفط والثروة المعدنية عن اجتماع ضم وزير النفط مع المدراء المعنيين في شركة المحروقات لمعالجة كافة الملاحظات التي ظهرت بعد تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع المحروقات، ومن مخرجات ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على توحيد الدور على مستوى المحافظة بشكل يمائل آلية توزيع الغاز المنزلي، مؤكدين أن مدة صلاحية الرسالة هي 24 ساعة كما السابق، معللين أن التعديل جاء نتيجةً لوجود محطات تحصل على كميات أكثر من محطات أخرى، وبالتالي لا تتحقق العدالة بين المواطنين.

وعلى الرغم من ذلك، فما زالت الرسائل متأخرة والمواطن قيد الانتظار!

قرارات وإبرة البنج

اعتاد المواطن بالنتيجة أنه مهما صدر من قرارات، فإن ذلك لا يُغير من واقع الحال الذي يعيشه، فتطبيق آلية الرسائل النصية مثلاً لم تحل جذر المشكلة المتمثلة بتخفيض الكميات لـ 20 ليتراً أسبوعياً، وهي دون مستوى الحاجة الفعلية، إنما أخفت ظاهرة الطوابير الممتدة لعدة كيلو مترات فقط، والتأخير باستلام المخصصات بقي قائماً، فالرسالة تتأخر لما يتعدى المدة المحددة بأسبوع، والتي هي أصلا مُجحفة بحق المواطن.

سائق تكسي تحدث عن معاناته، لم يستلم الرسالة منذ أسبوع، ويحتاج يومياً عشرة ليترات، يشتريها بـ 4 آلاف ليرة للتر الواحد من إحدى المحطات التي تبيع البنزين الحر.

المواطن بعد تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع المحروقات مُخيّر بين انتظار الرسالة لمدة تتعدى التسعة أيام أو أكثر وبين التوجه إلى سوق السوداء بأسعارها المرتفعة

وبعدما طال التقنين كافة نواحي حياة المواطن، فقد وصل ذلك التقنين حتى على المشاوير الضرورية، فأصبح الخروج من المنزل نقمة، فمواصلات النقل العامة من سيءٍ إلى أسوأ، وخاصة بعد عودة طلاب الجامعات رسمياً للدوام، وأصحاب السيارات الخاصة أيضاً أصابهم التقنين، كون الكميات «المدعومة» لا تكفي عدة مشاوير ضرورية، وأما إذا فكر بالحصول على البنزين أوكتان 95 فالطوابير تمتد على مدّ العين والنظر، بالرغم من أسعارها المرتفعة.

سقف طموحات مشوهة تشبه سابقاتها

أصبح حلم المواطن اليوم أن تعود الكميات «المدعومة» لتوزيع 30 أو 40 ليتراً أسبوعياً، وكذلك حال المسؤولين الرسميين بسقف طموحات إنجازاتهم المستقبلية التي يعدوننا بها.

فإذا كان ذلك التعديل الأخير بقرار توزيع الكميات أصبح مماثلاً لآلية الغاز المنزلي، والتي يشتكي كثيرون من تأخر دورهم لما يقارب الشهرين لاستلام مخصصاتهم من الغاز المنزلي، يصبح من الجدير طرح السؤال: هل سنشهد تأخيراً باستلام الرسائل يُحاكي ذلك التأخير؟

وعلى الطرف المقابل، المستفيد من كل ذلك هم القائمون على شبكات السوق السوداء، فهذه السوق توسعت طرداً مع توسع وازياد الأزمة اختناقاً، كما أن الطلب ازداد عليها للضرورة، كونه يوجد شحّ غير مقبول بالكميات المدعومة، حيث يصل سعر الليتر فيها إلى حدود أربعة آلاف ليرة.

فهناك وعود قد سمعناها بأن الكميات المدعومة ستعود 40 ليتراً أسبوعياً بعدما تتم زيادة الكميات المخصصة على مستوى المحافظات، وكأنهم نسوا أن هذه الكميات هي منخفضة ولا تكفي الحاجة الفعلية أصلاً، وبجوهرها تعتبر تخفيضاً للدعم المقدم للمشتقات النفطية عما كانت عليه سابقاً، والتي يتم الزعم أنها تُكلف مبالغ طائلة على خزينة الدولة سنوياً، في الوقت الذي فنّد فيه البعض التكاليف والأسعار الرسمية المعلنة مؤخراً، واتضح أنها تفتقد لجوهر الدعم للمواطن بالنتيجة، بل العملية بمجملها لم تكن إلّا عملية نهبوية كبيرة باسم الدّعم، تستفيد منها شبكات وقوى النهب والفساد، سواء على حساب خزينة الدولة أو من جيوب المواطنين، والدليل على ذلك هو تكريس عمليات تهريب المشتقات النفطية من لبنان إلى سورية وتزايدها، لأن سعرها هناك أرخص، والحاجة الاستهلاكية في السوق السورية أعلى نظراً لندرة المادة وتقنينها لدرجة الاختناق بما يحقق مصلحة السوق السوداء وكبار الناهبين.

عشرة أعوام وأزمتنا مستمرة، وتدهور قيمة الليرة الذي نراه في ارتفاع مستويات الأسعار هو عنوانها الاقتصادي الأبرز... إذ يعكس جملة التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً. فهذا الارتفاع الجنوني في الأسعار هو عملياً وصول الفقر إلى نسبة تفوق 85% من السوريين، وهو أيضاً وصول الجوع ليشمل قرابة ثلثي السوريين الموجودين في البلاد، وهو أيضاً التعبير عن حماية كبار الأثرياء لثرواتهم عبر سلعهم التي تحافظ على قيمتها وأبرزها: الدولار والذهب.

الذهب والدولار والغذاء... في عشر سنوات

بين السياسة الخارجية والسياسات الداخلية

رغم انخفاض قليل في أسعار الذهب والدولار خلال مرحلة الاستقرار في 2017-2018 فإن أسعار الغذاء استمرت بالارتفاع

■ **عشتار محمود**

إن الخط البياني الذي يعكس مستوى تضاعف أسعار الدولار، والذهب، وسلة الغذاء الضرورية يستطيع أن يقول الكثير عن المراحل الاقتصادية والسياسية للأزمة السورية. ويمكن أن يعنونها في مراحل أساسية على مقياس تسارع التدهور وتباطئه.

أما اختيار الذهب فهو لكونه «سلعة الأثرياء» باعتباره أداة ادخار أساسية ومتاحة في السوق السورية وشهدت سوقه قفزات وتقلبات كبرى في الأزمة السورية، الدولار أيضاً هو وسيلة ادخار بل أداة استثمار لشريحة الأثرياء خلال سنوات الأزمة، فالاستثمار بالدولار هو واحد من مجالات الربح الأساسية، كما أن ارتباطه بالتجارة الخارجية وبالسوق غير الشرعية يجعل سوقه متسعة، وتداولاته كثيرة نسبياً قياساً بالذهب.

أما سلة الغذاء الشهرية التي نأخذها هنا من حسابات قاسيون لتكاليف المعيشة، فهي عملياً السلة التي تعبر عن القدرة على تأمين الأساسيات، وعن مستوى التدهور في الحياة اليومية للملايين من السوريين، وهي عملياً السلعة التي تقيس تغيراتها واقع حياة ملايين الفقراء.

المراحل الأربع الأساسية بين 2011-2021

الخط البياني والتغيرات تشير إلى أربع مراحل أساسية خلال السنوات العشر الماضية:

- **2011–2014:** مرحلة الارتفاع الأولى التي كان الارتفاع فيها سنوي ومتقارب، والتي ساهمت وسطياً بـ 5% من مجمل ارتفاع الأسعار خلال السنوات العشر.
- **2015–2016:** مرحلة التدهور الأولى التي ارتفعت فيها مستويات الأسعار بمعدلات سريعة خلال فترة قصيرة من الزمن، وساهمت وسطياً بـ 12% من الارتفاع.
- **2017–2018:** مرحلة الاستقرار المؤقتة التي شهدت انخفاضاً نسبياً في الأسعار ووسطياً خفضت التدهور بنسبة 2%.
- **2019–2021:** مرحلة التدهور الثانية الأسرع: التي ساهمت حتى الآن بـ 85% وسطياً من ارتفاع الأسعار خلال السنوات العشر.

خلال كل مرحلة من هذه المراحل، هنالك مفاصل سياسية هامة تحدّد التدهور والتحسن، وهي ترتبط ارتباطاً واضحاً بالمتغيرات الاقتصادية والسياسات أيضاً

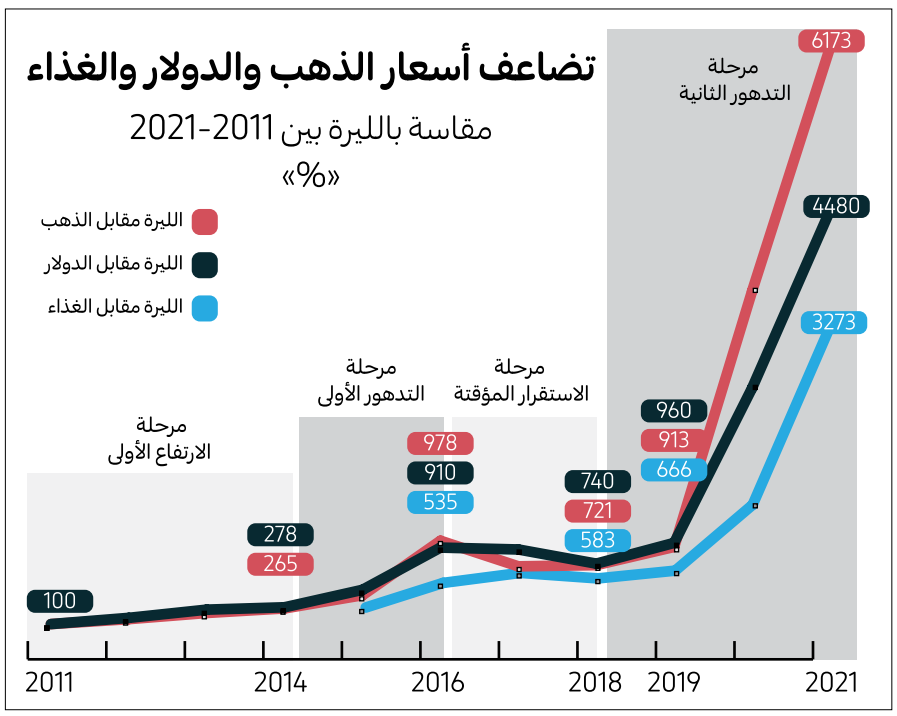

معدلات تضاعف أسعار الدولار والذهب وسلة الغذاء مقابل الليرة بين 2011–2021

العام «بين الشهر الرابع والخامس من كل عام»	الليرة مقابل الدولار	الليرة مقابل الذهب	الليرة مقابل الغذاء
2011	100	100	100
2012	166	152	-
2013	253	217	-
2014	278	265	-
2015	463	404	272
2016	910	978	535
2017	890	708	642
2018	740	721	583
2019	960	913	666
2020	2600	3608	1370
2021	4480	6173	3273

*الأرقام حسابات قاسيون من بيانات دورية لأسعار الدولار في السوق، وأسعار الذهب من جمعية الصاغة، وأسعار الغذاء من مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة.

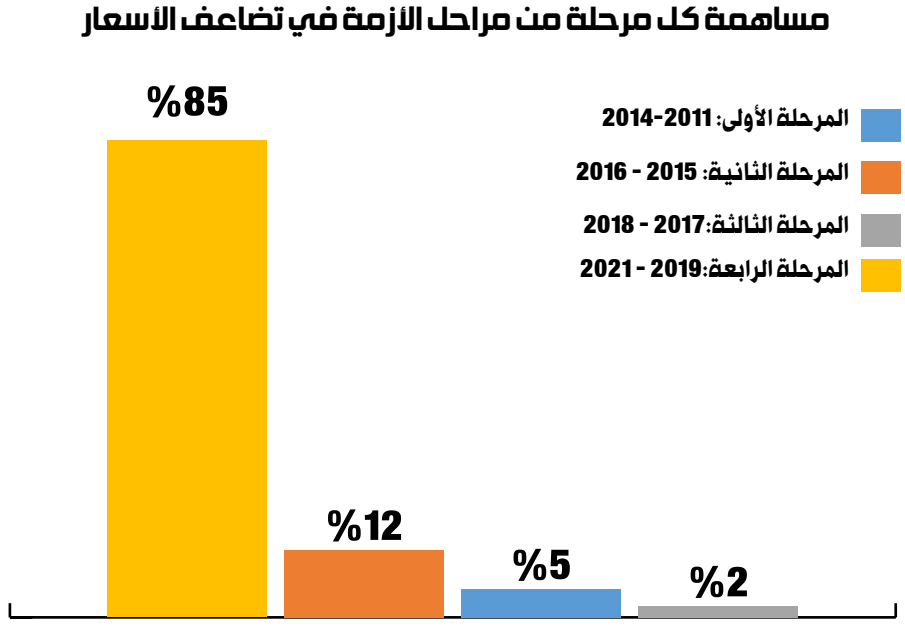

32,7×
تضاعفت أسعار الغذاء 32,7 مرّة بين 2011-2021.

45×
تضاعفت أسعار الدولار 44.8 مرّة بين 2011-2021

62×
تضاعفت أسعار الذهب 61,7 مرّة بين 2011-2021

السياسة وتأثيرها على تقطّع أوصال البلاد

في المرحلة الأولى: بين عامي 2011– 2014 كانت رقعة المعارك تتسع داخل البلاد حتى عمّت مظاهر السلاح كل مناطق التوتر، وكان عام 2013 الأكثر حدّة في الارتفاع حينها... حيث انتقلت الأزمة إلى مستوى التسليح الكامل وتقطعت أوصال المناطق والمدن نسبياً، وشهدت العديد من المدن السورية دماراً واسعاً. كما أنها المرحلة التي شهدت العقوبات على النفط السوري وتوقّف الشركات الغربية العاملة هناك.

أما المرحلة التالية: بين 2015–2016، وهي مرحلة التدهور الأولى اقتصادياً فهي التي شهدت ترسّخ ظاهرة «داعش» وما يرتبط بها من فصل كامل بين شرقي البلاد ووسطها عبر سيطرة التنظيم الإرهابي على الرقة وعلى أجزاء واسعة من البادية مع ما يرتبط بها من خسارة حقول غاز ونفط وتقلّص إمكانية النقل والحركة. والأهم: أن هذه المرحلة شهدت أعلى معدلات النزوح واللجوء من سورية، وخسرت البلاد في هذه المرحلة العدد الأكبر من مواطنيها الذين أصبحوا لاجئين.

من التسليح و«داعش» إلى أستانا

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار الوحيدة بين 2017–2018، هي المرحلة التي بدأ فيها انحسار واسع «لداعش» وصولاً إلى إنهاء نفوذها، والأهم أنها شهدت اتفاقات أستانا التي عممت الهدنة والتهدئة في العديد من المناطق الهامة... الأمر الذي أوقف المعارك إلى حد بعيد، وفي مساحات واسعة في الجنوب وريف دمشق، وفي أجزاء هامة من ريف حلب وريف حمص وجميعها مناطق حيوية سواء في الإنتاج

الزراعي أو الصناعي وعموم الحياة الاقتصادية للبلاد وتمركز قواها البشرية. كما أنها مناطق تمتد على الشريان الحيوي لسورية طريق m5 المتمثل بخط المنطقة الوسطى، وتحديداً في المنطقة الممتدة من حماة وصولاً إلى الجنوب، وهو الطريق الأساسي الذي يربط شمال البلاد بجنوبها، والذي رغم اشتماله لحلب في حينها إلّا أنه ربط المنطقة الوسطى بالجنوبية مجدداً.

العقوبات واستعصاء وصل مناطق البلاد

المرحلة الرابعة 2019–2021 والممتدة حتى اليوم، هي مرحلة التدهور الثانية التي تجاوزت عامها الثالث. عملياً شهدت هذه المرحلة أعلى معدلات التدهور بأقصر زمن. سياسياً ترتبط هذه المرحلة بتشديد العقوبات الاقتصادية، واستعصاء التقدم في الحلول والتسويات السياسية من أطراف التشدد السوري، الذين لم يقبلوا حتى اليوم بالتجاوب مع انتقال البلاد إلى أدنى مستوى من التصالح والالتقاء السياسي والحوار بين أبنائها، ولم تسمح هذه الأطراف بتطبيق فعّال لاتفاقيات فتح الطرق المقرّة كجزء من اتفاقيات أستانا. وبالعموم استعصاء الاستفادة من فرصة أستانا بالانتقال إلى مستوى أعلى وأشمل سياسياً من التسويات هو أهم العوامل السياسية لتدهور 2019–2021.

إن تقطع أوصال البلاد هو أهم العوامل التي تجعل العقوبات تفعل فعلها. الأمر الذي كان من المتوقع أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم نسبياً: عودة التوتر إلى مناطق التهدئة، وإيقاف شريان الطاقة «القليل» الذي كان يتدفق خلال الأعوام السابقة من مناطق الشمال الشرقي إلى مدن البلاد الرئيسية، وتحديداً إلى المصافي في حمص وبانياس، والذي لم يتوقف تماماً حتى في مرحلة وجود «داعش» ولكنه توقف في عام 2020 وحتى الآن لم تتم استعادته!

يضاف إلى ذلك أن اتفاق الهدنة في إدلب لم يشهد تقدماً، وأهم نقطة فيه ضمن هذا السياق: هي السماح بحركة المرور الكاملة عبر طريق m5 بين حلب وحماة مروراً بشرقي إدلب، والجزء من m4 المار عبر إدلب والذي يربط حلب باللاذقية. وهذا الاستعصاء هو عامل أساسي يؤسس مع العقوبات لاستمرار تقطّع أوصال البلاد، وتدهور أحوال السوريين في كل المناطق، والعمل على ترسيخ «تقسيم الأمر الواقع».

إنّ مرحلة التدهور الحالية لن تنتهي أو تستقر نسبياً إلّا بالانتقال سياسياً إلى مرحلة تالية، أقلّها أن تسمح بإعادة تدفق الطاقة، أي: الوصول إلى اتفاقات بين الحكومة وبين الإدارة الذاتية عوضاً عن التصعيد العسكري الذي نشهده اليوم، وهي أيضاً لن تنجح إلّا بالوصول إلى اتفاقات جديدة مع تركيا والأطراف التي تؤثر عليها بحكم الأمر الواقع، أقلّها لفتح الطرق عبر إدلب وريف حلب الشرقي... وتتطلب بالحد الأدنى أيضاً تفاهمات سياسية لترسيخ الاستقرار في مناطق الجنوب، والوصول إلى توافقات تسمح بإعادة تشغيل الجزء الجنوبي من الطريق بشكل كامل، وصولاً إلى معبر نصيب، وإيقاف التوتير الذي يسمح «لإسرائيل» بالدخول، ويفتح لها باباً في المنطقة الجنوبية لا يمكن إغلاقه إلّا بتعميق المصالحة مع القوى السورية والمجتمع في المنطقة الجنوبية.

الأجواء المتوترة الحالية هي نتاج للتدهور الاقتصادي والاستعصاء السياسي، وهي ستدفع إلى مزيد من التوتر السياسي إن لم تتم عملية «مصالحة اقتصادية» بالحدود الدنيا، وهي لا يمكن أن تجري إلا بتوافقات سياسية واستعداد الأطراف السياسية السورية للانفتاح على بعضها البعض وعلى كل القوى المؤثرة إقليمياً... وبالتحديد تركيا التي تشكّل إحدى العقد باعتبارها جزءاً من أستانا، وطرفاً يمتلك الكثير من الأوراق التي تؤثر على حياة السوريين واقتصادهم، بل الأهم من ذلك أن أكثر من 3 ملايين سوري يعيشون هناك.

السياسات الاقتصادية الداخلية و«تأثيرها السام»

وسط كل هذه المحددات الخارجية التي تلعب دوراً حاسماً في التأثير على الوضع الاقتصادي الإجمالي، وبالتالي على قيمة الليرة وسعر الدولار والذهب وتكاليف الغذاء... فإن السياسات الاقتصادية الداخلية ليست أقل شأناً، بل عالية الأهمية في المسار الاقتصادي.

في المرحلة الأولى بين 2011–2014، لم تقم السياسات الاقتصادية بأي إجراء احترازي تحسباً للتدهور الممكن، بل على العكس اتخذت قرارات اقتصادية تزيد من هشاشة جهاز الدولة وقدرته على التحكم «بالمحددات الاقتصادية السيادية» كما قيمة الليرة، قرارات كانت تعطي الإشارة الواضحة لزيادة متسارعة في أوزان قوى السوق الكبرى المرتبطة بقوى النفوذ والفساد.

عملياً خلال هذه المرحلة تعاملت السياسات مع سعر الصرف بإدارة مفرطة بالاستهتار، وكانت خلال هذه السنوات الأربع تلاحق السوق، وتبيع له القطع الأجنبي بشكل دوري. وحتى عام 2015 أتت تقديرات البنك الدولي «التي لا يتوفر غيرها» لتقول: إن الاحتياطي السوري من القطع الأجنبي انخفض إلى قرابة 700 مليون دولار، بينما كان يقارب الـ 17 مليار دولار! بينما سرت إشاعات من وسائل إعلام إقليمية حول بيع جزء من الذهب الاحتياطي لم تنفِها الحكومة ولم تصدر أية بيانات رسمية تثبت عكس ذلك. وبدأت سياسة الغموض وعدم إعلان حجم الاحتياطي المتبقي.

الواضح والمؤكد، هو أن المصرف المركزي كان ينقل الدولار للسوق دورياً، عبر تمويل مستوردات التجار بشكل انتقائي بسعر الدولار الرسمي طوال هذه المرحلة، لينتقل جزء هام من الاحتياطي السوري إلى كبار المستوردين المحتكرين لتجارة الأساسيات، الذين حصلوا على دولار رخيص، بينما سعره في السوق أعلى. وهذه العملية لم تقل عن 4–5 مليارات دولار سنوياً. يضاف إلى ذلك عمليات التدخل المباشرة لبيع القطع عبر شركات ومكاتب الصرافة مع كل موجة مضاربة في السوق.

ترافق هذا أيضاً مع تراجع الموازنة الحكومية، وسياسة تقشّف واسعة... إذ تراجع رقم الموازنة مقاساً بالدولار بنسبة 50% تقريباً بين عامي 2011–2014. أي: قلصت الدولة حضورها الاستثماري والتنموي إلى النصف، والتقلص قد يكون أكثر من ذلك بكثير فالحكومة لا تصدر إنفاقها الفعلي!

أما في نهاية 2014 فقد أعلنت السلطات أنها ستقوم بخصخصة قطاع الخليوي، وعوضاً عن استعادة إدارتها وملكيتها الكاملة للقطاع كما كان ينص العقد، فإنها عملياً غيرت العقد لصالح المستثمرين، وتخلت عن موارد مالية واسعة لصالح المستثمرين «الذين اكتشف بعد ست سنوات فسادهم وسوء إدارتهم!».

كانت هذه العملية هي الإشارة الأبرز على السياسة الاقتصادية خلال الأزمة، سياسة نيوليبرالية تهمّش جهاز الدولة ودوره الاقتصادي والتنموي في ظل الحرب، وتنقل التحكم في السوق إلى قوى كبرى تستخدم جهاز الدولة في نفوذها وإفسادها.

مرحلة الهجوم على المجتمع

المرحلة الثانية بين 2015–2016 كان العنوان الأبرز للسياسات الاقتصادية: رفع أسعار الأساسيات، في تلك المرحلة افتتحت السلطات عام 2015 بسياسات الصدمة، فرفعت بقرار واحد أسعار المازوت والغاز والخبز والفيول بنسب كان أقلها 30% وأعلاها 70%، وذلك بتاريخ 17–1–2015، وأعقبته خلال أقل من شهر بقرار رفع أسعار الأعلاف، لتعلن انطلاق ماراتون ارتفاع للأسعار طال كل المواد الأساسية.

واستمرت العملية في النصف الأول من 2016، خلال الأشهر الستة من عام 2016 كانت موجات المضاربة على الدولار متواترة وكبيرة، وارتفعت أسعار الصرف من 390 ليرة وصولاً إلى ذروة 620 ليرة لتعود إلى الانخفاض لاحقاً. خلال هذه الموجات ما الذي فعلته الحكومة؟ رفعت أسعار جملة مواد أساسية مجدداً: الكهرباء في مطلع 2016 حيث ارتفع وسطي مبيع الكيلو واط بنسبة 950%، والمحروقات بنسبة 37%، والاتصالات 55%.

خلال مرحلة التدهور السريع هذه قادت الحكومة دفة الاقتصاد نحو تدهور الليرة، استمرت المضاربة وضخ الدولار للسوق، وارتفعت أسعار الأساسيات من الطاقة والخبز والخدمات الأساسية معطية الشرارة والإشارة على رفع الأسعار وتقليص قيمة الليرة.

كل هذا بينما كانت الحكومة تحصل على النفط بشكل دوري عبر الخط الائتماني الإيراني، في هذه المرحلة!

خلال الاستقرار بيع «كل ما يمكن بيعه»!

مرحلة الاستقرار بين 2017–2018 خلال هذه المرحلة الأمر الإيجابي الوحيد الذي فعلته الحكومة، هو وقف بيع الدولار المباشر للسوق وثبتت سعرها الرسمي. وكانت الآلية الأساسية هي تقييد حركة الليرة في المصارف على الرغم من الإعلان عن فتح باب الإقراض الذي لم يفتح عملياً، وبالمقابل استمرت عمليات تمويل المستوردات مع تضييق نسبي لها.

مرحلة الاستقرار لم تساهم بها السياسات الحكومية، بل الظرف الإقليمي والدولي ورغبة العديد من المستثمرين السوريين داخل البلاد بالتقاط فرصة الاستثمار التي يتيحها استقرار بلد مدمر أو معالم إعادة الإعمار.

بين 2011-2014 لم تقم السياسات الاقتصادية بأي إجراء احترازي تحسباً للتدهور الممكن بل على العكس اتخذت قرارات اقتصادية تزيد من هشاشة جهاز الدولة وقدرته على التحكم بالمحددات الاقتصادية السيادية

المساهمة السلبية الأساسية للسياسات في هذه المرحلة كانت بالتوقيع والتأسيس للعقود الاستثمارية سيئة الذكر، التي كانت بمثابة موجة «بيع لموارد جهاز الدولة الفعّالة»: الفوسفات بحصة لا تصل إلى 30% للدولة مقابل 70% للشركاء، واستثمار معامل الأسمدة بالنسبة ذاتها، وأخيراً تبلور عقد المرفأ في تلك المرحلة، الاستثمار الذي لا أحد يعلم ما نتيجته وجدواه حتى الآن.

في مرحلة الاستقرار في سعر الصرف، ركّزت السياسات الاقتصادية لقوى النفوذ على إظهار «أي نوع من إعادة الإعمار تريد»، وتبين أن نموذج «الحريري اللبناني» لا يزال يشعّ لدى هؤلاء. لنرى خلال هذين العامين جملة المراسيم والقوانين المرتبطة «بإعادة الإعمار» التي ركزت على الاستثمار العقاري... التي نتج عنها «المشروع الوهمي» ماروتا سيتي، وأهم نتائجه «نزوح» أهالي منطقة خلف الرازي في دمشق، وإيجاد واجهة مؤقتة لتبييض أموال الملياردية الجدد.

كما طاف على سطح هذه المرحلة «الوجوه الجديدة» لأثرياء الحرب هؤلاء الذين اشتروا كبرى الفنادق السورية– الخليجية، ودخلوا شركاء واضحين في كل صناعة كبيرة من تجميع السيارات إلى الحديد إلى المطاحن إلى الأدوية، وصولاً طبعاً إلى الاستثمار العقاري والإعلامي وغيرها.

مرحلة التدهور الانشغال «بتجميع الأموال»

مرحلة التدهور الثانية من 2019–2021 أصبحت السياسات منفعلة وتعبّر عن أزمة النخب والتعامل لحظة بلحظة مع الوقائع... العنوان الأبرز هو: توقف تقريبي لإمدادت الطاقة وإدخال كبار قوى النفوذ على دائرة استثمار الأساسيات، وتحوّل احتكار السلع الأساسية إلى مجال ربح أساسي. وأصبحت أسعار الغذائيات تقفز بمعدلات استثنائية وأعلى من أسعار السوق العالمية بنسب تفوق 40% وأكثر.

عملياً خلال هذه المرحلة تحررت سوق الطاقة إلى حد بعيد، وأصبحت كميات المحروقات المحررة المسروقة من جهاز الدولة والمباعة في السوق أكبر من الكميات الموزعة رسمياً، والتي تضاءلت إلى حد بعيد، وتقلصت تدفقات مازوت التدفئة، وتراجع إنتاج الطاقة الكهربائية. وتمّ استخدام وسيلة ربح «لشركاء البطاقات الإلكترونية» بعقود لم يعلن عنها، ليغنموا من كل إنفاق على ليتر المحروقات وجرّة الغاز، وأخيراً ربطة الخبز كما تسوّق الحكومة... وبالمقابل ليتم تقييد الكميات الموزّعة بأسعار مخفّضة.

تراجعت مصادر تدفق الأموال لقوى السوق الكبرى، وبدأت الخلافات بين قوى النفوذ، تلك التي نجم عنها اضطرابات كبرى في سوق القطع والذهب وتهريب واسع للأموال للخارج... وهذه الخلافات عملياً لا تعكس إلّا عملية تمركز كبرى جديدة، بإزاحة قوى وتصدّر قوى مع ما ينجم عن هذا من تمركز ثروة.

ثلاث علامات فارقة في السياسات خلال هذه المرحلة، الأولى: ترك جهاز الدولة والليرة وأسعار الغذاء لمصيرهم، أما الثانية: فهي التركيز على إدارة الصراع بين القوى الكبرى ومركزة الثروات والربح من الأساسيات الغذاء والطاقة، بانتظار «الفرج الإقليمي والدولي». بينما الثالثة: هي التوسع غير المسبوق في سوق الإجرام داخل سورية، التي بينت مستوى اتساعها مصادرات الكبتاغون الخارجة من المرافئ السورية أو المصادرات على الحدود الجنوبية. هذه الظاهرة المخيفة المعبرة عن حجم ووزن قوى الإجرام داخل البلاد، وسط صمت تام وتجاهل من قبل الأطراف التي تكرر حرصها على «السيادة السورية».

ماذا بين الحكومة الصينية و«جاك ما»؟

إدارة السلعة العالمية الأهم: البيانات

يتركز أثرى أثرياء العالم، المتوجون علناً بثروات من مئات مليارات الدولارات، في قطاع خدمات التكنولوجيا العالية، وتحديداً الخدمات المرتبطة بقطاع المعلومات والاتصالات... من جيف بيزوس إلى إيلون ماسك، بيل غيتس وزوكربرغ وصولاً إلى جاك ما. والسر بسيط، فهؤلاء يمتلكون أهم السلع في عالم اليوم وأعلاها قيمة: البيانات... تلك التي نعطيها بسهولة وبساطة مع كل استخدام للخدمات الإلكترونية الموصولة على الشبكة، قاعدة معلومات تتيح الكثير من السيطرة.

■ عشتار محمود

أثرياء قطاع التكنولوجيا لا يتركزون في الولايات المتحدة فقط، بل أيضاً في الصين... حيث أوسع سوق استهلاك وإنتاج عالمية، وحيث كثافة استخدام التداول الإلكتروني كبيرة جداً، وتقترب لأن تصبح شاملة. وربما أبرز الأسماء التي تعبّر عن هذه الظاهرة هو «جاك ما» مالك ومؤسس مجموعة علي بابا، وأثرى الأشخاص في الصين على الأقل حتى العام الماضي.

جاك ما دخل معركة هادئة مع السلطات الصينية منذ أواخر العام الماضي، وهذه المعركة تعبّر عن الطريقة الصينية في التعامل مع حساسية «الملكية الخاصة» لقطاع بهذا النفوذ والحجم.

2,7 تريليون دولار قيمة شركات التكنولوجيا الصينية

شركات التكنولوجيا العالية في الصين تمتلك قيمة سوقية تقارب **2,7** تريليون دولار، أي: ما يقارب **19**% من حجم الناتج الصيني السنوي. وهو رقم يعادل الناتج السنوي لبلد مثل فرنسا. وعلي بابا هي واحدة من أكبر هذه الشركات.

المجموعة التي تعمل في مجالات متعددة، ذراعها الأساسي هو سوق التداول الإلكترونية، المتمثلة في تطبيق التداول على الموبايل المسمى **Alipay** حيث يشترك أكثر من مليار شخص، و**80** مليون تاجر.

أرقام تتيح لهذه الشركة أن تكون الأرضية التي تتم عليها عمليات تداول هائلة في الصين وعبر العالم مع الصين. حيث تراكمت معلومات حول حركة هذا النشاط وتمتلك القدرة على التحكم بتدفق هذه المعلومات وتوجيهها. وهي عملياً تتحكم بنسبة **55**% من سوق المدفوعات الإلكترونية عبر تطبيقات الهاتف الذكي في الصين.

إضافة إلى تطبيق **Alipay** فإن العمود الآخر في المجموعة، هو شركة **Ant** وهي عملياً تدير قاعدة البيانات وعمليات التطوير، والأهم: أنها دخلت في المجال المالي لتعمل في الإقراض والتأمين الإلكتروني.

فالشركة في نهاية حزيران **2020** وصلت إلى قيمة إقراض تقارب **262** مليار دولار أكثر من أي بنك صيني، عبر فتح باب الإقراض المجاني للمستهلكين بفتح حساب بقيمة **1** يوان! وأصبحت إيرادات هذه الشركة من الإقراض تقارب **40**% من مجمل إيراداتها، بينما لا تتجاوز إيراداتها من ابتكاراتها التكنولوجية أكثر من **8**% من مجموع الإيرادات. وما ينطبق على هذه الشركة هو اتجاه عام في مجمل شركات التكنولوجيا في الغرب وفي الصين. فجميع هذه الشركات تعتمد على تضخم قيمة أسهمها نتيجة أهمية ملكيتها للبيانات، وليس كنتيجة لحساب الأرباح والخسائر والإيرادات في هذه الشركات.

فشركة علي بابا مثلاً، مقابل قيمة أصول قاربت في منتصف العام الماضي **319** مليار دولار، فإن إيراداتها السنوية كانت عند حدود **70** مليار، بينما أرباحها الصافية أقل من **25** مليار دولار...

الصين
شركات التكنولوجيا تتلاعب

في الشهر العاشر من عام **2020** منعت الصين مجموعة علي بابا من إصدار جديد لأسهمها في السوق العالمية، وكان من المتوقع أن تزداد وفقه قيمة الشركة السوقية من **319** مليار دولار إلى **353** مليار دولار. التوقيف أعقبه ظاهرة تداولها الإعلام العالمي على أنها: «اختفاء جاك ما» إذ لم يعد يظهر علناً وهو كان كثير الظهور. وأعلنت الإدارة الحكومية لتنظيم السوق الصينية «**SAMR**» أن التحقيق يجري مع جاك ما لأن الشركة تقوم بالكثير من المخالفات، مفتتحة بذلك عملية إعادة هيكلة لهذه الشركة يراد منها إعادة هيكلة القطاع بكامله.

مؤخراً عاد جاك ما للظهور، وأعلن أنه موافق على الإجراءات التنظيمية الحكومية، وفرضت الحكومة الصينية مخالفة على الشركة بقيمة **2,8** مليار دولار دفعتها علي بابا. ولكن الأمر لم ينتهِ هنا، ولم يقتصر على علي بابا.

الصين، أصدرت مجموعة قوانين لتنظيم الاحتكار في السوق الصينية، وركزت تحديداً على شركات التكنولوجيا العالية. موقع **south china post** التابع لشركة علي بابا، نقل ملخصاً عن التصريحات الحكومية حول التهم والمخالفات الموثقة على هذه الشركات ومنها:

«إلزام المنتجين ومسوقي البضائع باستخدام منصات إلكترونية محددة تتبع للشركات الكبرى، استغلال الهيمنة على الحصص السوقية، منح عروض عدائية لاستحواذ اللاعبين الكبار على قطاعات محددة في السوق، إساءة استخدام البيانات لفرض تسعير غير منصف على عملاء محددين، غض النظر عن البضائع منخفضة الجودة، تسريب بيانات المستهلكين، وكذلك التهرب من مدفوعات الضرائب».

وعموماً هي إمكانات التجاوز التي تتيحها ملكية البيانات، فهي تستطيع أن تظهر من تشاء وتوجه التداول إلى شركات محددة، وتعرض السلع المخالفة، وتبيع بيانات المستهلكين وغيرها. وهذه التهم موجهة إلى أكثر من **24** شركة خدمات تكنولوجيا عالية في الصين.

الصين ليست الولايات المتحدة حيث تدير الشركات علناً «الديمقراطية الأمريكية» كحالة شركة بلاك روك الاستثمارية

اعتذار علني
«تعلموا من علي بابا»

في آخر المستجدات فإن **11** شركة، أصدرت يوم الجمعة **16** نيسان **2021** بيانات تعهد علنية بتغيير السلوك، جاء مثلاً في بيان شركة علي بابا: أنها لن تتخذ بعد الآن معايير تلزم زبائنها باختيار منصة محددة، وأنها لن تقيد المنافسة السوقية باستخدام أدواتها التكنولوجية مثل الداتا واللوغاريتمات «التي يتحدد وفقها ظهور الخيارات للمستخدمين على سبيل المثال». كما أنها أعلنت بأنها ستقوي إجراءات إدارة معايير الغذائيات المعروضة على منصاتها، وستمتنع عن الاستخدام غير الشرعي، أو استغلال معلومات المستخدمين الشخصية. وأيضاً أنها ستخفض باستمرار المعايير التي تقيد وصول الأعمال الصغيرة لتبيع البضائع على منصاتها. وقبل هذه البيانات الـ **11** كانت شركتان قد أصدرتا بيانات مماثلة سابقاً، إحداهما: مجموعة تنسينت القابضة التي تمتلك تطبيق وي تشات الصيني أكبر شركات التكنولوجيا في الصين.

وكل ذلك بعد إجراءات الإدارة الحكومية «**SAMR**» التي كان آخرها إصدار تحذير لأكثر من **24** من شركات التكنولوجيا الكبرى في الصين طالبة منها أن «تتعلم من قضية علي بابا»، وأن تدير عملية مراجعة ذاتية خلال شهر. أتت على إثرها هذه التعهدات.

الإجراء النوعي
تنظيم ملكية البيانات

علي بابا يُراد منها أن تكون مثالاً، ويبدو أن الحكومة الصينية تسعى إلى تغيير بنية هذه الشركة إلى حد بعيد... المتداول مؤخراً: أن الحكومة الصينية ستؤسس شركة وسيطة تدخل في إدارة علي بابا، وتحديداً في شركة **Ant**. الشركة التي ستكون جهة حكومية يديرها حاكم بنك الشعب الصيني السابق وستقوم بدور أساسي، هو إدارة البيانات المالية المتاحة لشركة **Ant**. فالحكومة الصينية تقول: إن هذا الحجم من التمويل البنكي والبيانات المالية لا ينبغي أن يبقى لدى جهة خاصة، ويفترض أن تكون هذه البيانات مدارة حكومياً ومنظمة.

إنّ إجراءً من هذا النوع هو النقلة النوعية التي تظهر كمآل لنموذج صراع الحكومة الصينية مع شركات التكنولوجيا العالية. فالصين لا تستطيع أن تترك إدارة البيانات وهي السلعة الأهم عالمياً في عصر اليوم والأكثر حساسية حتى في الاختراق والحروب السيبرانية لدى شركات خاصة، تستطيع أن تتحكم بهذه البيانات وتتشابك عميقاً مع رأس المال الغربي. الصين ليست الولايات المتحدة، حيث تدير الشركات علناً «الديمقراطية الأمريكية» كحالة شركة بلاك روك الاستثمارية التي تدير أموالاً بحجم اقتصادي ألمانيا وفرنسا مجتمعين، وأكثر من ذلك التي تدير أموال البنك الفيدرالي الأمريكي وما تسمى «أموال الإنقاذ الاقتصادي» بل تدير حتى المعايير البيئية «لأرض الديمقراطية» البائدة.

تشددٌ مؤجل في العقوبات وسعر صرف وهمي!

لم تنخفض الأسعار في الأسواق على الرغم من كل الحديث عن انخفاض سعر الصرف مقابل الليرة، وعلى الرغم من صدور قانون حماية المستهلك الجديد، الذي شدد العقوبات وزاد من الغرامات لقاء المخالفات.

■ سمير علي

بالنسبة للمستهلك، ثبت بالدليل القاطع أن كل الحديث عن انخفاض سعر الصرف مقابل الليرة لم يكن إلّا حديثاً وهمياً، بدليل الثبات النسبي لأسعار السلع والبضائع والخدمات في الأسواق، بل واستمرار ارتفاع أسعار بعضها.

كذلك ثبت لدى المستهلك، أن حمايته من عدمها سيان لدى الرسميين، فبعد كل التهليل عن القانون الجديد وعن التشدد في عقوباته، والحديث عن إصداره قبل رمضان حرصاً على مصلحة المستهلكين، تم تأجيل وضع بعض مواده في التنفيذ، وذلك ربما لما بعد الشهر الكريم!

السعر الوهمي والتأثر النفسي

من الواضح، أن نسب الانخفاض الكبيرة المعلنة عبر بعض وسائل الإعلام على سعر الصرف، مع كل التهليل الذي رافقها عن جدارة الإجراءات الرسمية المتخذة، لم تجد طريقها إلى أسعار السلع في الأسواق، فما زالت غالبية الأسعار على حالها، فقد كان من المتوقع أن تنخفض الأسعار في الأسواق بما يوازي الفارق السعري على سعر الصرف المعلن عنه، حيث لم يتم ذلك إلّا على سلع قليلة ومحدودة جداً، وليس بما يوازي الفارق السعري بسعر الصرف، الأمر الذي فرض استذكار الحديث الرسمي عن السعر الوهمي للدولار، وعن التأثر النفسي بذبذبة ارتفاعات وانخفاضات سعره، فالنتيجة على مستوى ما يتم سحبه من جيوب المستهلكين على السلع والخدمات لم تتغير أبداً.

لا ضبط جدياً على الأسعار في الأسواق

بعد كل الترويج والتهليل لقانون حماية المستهلك الجديد، وبعد كل الرهان على دوره على مستوى ضبط الأسواق والأسعار خلال شهر رمضان، تم الإعلان رسمياً عن تأخير تطبيق بعض مواده، ربما إلى ما بعد العيد، وذلك لعدم صدور التعليمات التنفيذية للقانون حتى تاريخه.

فقد مضى أكثر من عشرة أيام من شهر رمضان، تبددت معها كافة الوعود عن تخفيض الأسعار وضبطها ورقابتها في الأسواق بما يضمن حماية المستهلك وضمان عدم التعدي على حقوقه، ولم تصدر التعليمات التنفيذية لقانون حماية المستهلك الجديد الذي طنبوا آذاننا به على أنه سيخرج الزير من البير، ولن تصدر على ما يبدو حتى انتهاء شهر رمضان.

حيث صرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك «أن التعليمات التنفيذية سوف تصدر خلال أسبوعين أو ثلاثة لتطبيق كل مواد القانون»، وذلك بحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي، ما يعني أن الحديث عن العقوبات الرادعة والتشدد فيها لن تجد طريقها إلى الأسواق الآن، وخلال شهر رمضان بالحد الأدنى، وكل الحديث عن ذلك هو لذر الرماد في العيون، ولا جدية في تطبيق مواد القانون المشددة على ما يبدو! وطبعاً ذلك يصب في مصلحة الحيتان الكبار المسيطرين على الأسواق قبل المخالفين الصغار.

تداخل وتنازع في الصلاحيات

بعد أن صدر القانون الجديد، أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها بشأنه لمؤازرة الضابطة التموينية خلال مهامها في الأسواق، كما نصت عليه بعض مواد القانون، وكذلك وزارة الإدارة المحلية، لكن المفاجئ هو الشكل التنفيذي الذي أصدرته محافظة دمشق!

فقد صدر عن محافظ دمشق قرارٌ يقضي بتشكيل لجان من أعضاء مجلس محافظة دمشق، ورئاسة أعضاء المكتب التنفيذي، بمهمة: «مراقبة وضبط الأسواق والأسعار بحضور ممثل عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وضبط المخالفات المرتكبة وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين بالتنسيق مع الجهات المعنية». وقد شملت اللجان المشكلة كافة مناطق وأسواق المحافظة.

منح مضمون القرار أعلاه اللجان المشكلة من قبل المحافظ مهمة الضابطة التموينية، على غير ما ورد في نص القانون الذي منح هذه الصفة لعناصر حماية المستهلك فقط وحصراً!

منح القرار اللجان المشكلة من قبل المحافظ مهمة الضابطة التموينية على غير ما ورد في نص القانون الذي منح هذه الصفة لعناصر حماية المستهلك فقط وحصراً!

الصفة لعناصر حماية المستهلك فقط وحصراً! فكيف ستعمل اللجان المشكلة من قبل المحافظ وفقاً للمهمة المناطة بها في الأسواق «بحضور ممثل عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك» كما ورد في متن القرار، بالتوازي مع مهام الضابطة التموينية المنصوص عليها وفقاً لمواد القانون الجديد؟ ومن سيكون مؤازراً لمن في الأسواق بالنتيجة؟

وكيف ستكون عليه حال السوق في ظل هذا الشكل من تنازع الصلاحيات؟

ربما ما علينا إلّا انتظار التعليمات التنفيذية المزمع إصدارها، عسى تُوضح الصلاحيات والمهام والمسؤوليات، وتحدّ من بوابات التنازع عليها، والأهم: عسى تفعل فعلها على مستوى ضبط وقمع المخالفات بما يحقق مصلحة المستهلك فعلاً.

«الحياة لا تتبدل من تلقاء نفسها، نحن الذين نبدّلها»

«الشمس تشرق وتغرب كل يوم. دولاب الزمن شغّال. كل شيء يتبدّل. الحياة نفسها ستتبدل، لكنها لا تتبدّل هكذا، من تلقاء نفسها، نحن الذين نبدّلها» - حنا مينة

■ حمزة طحّان

نحن الناجون من الحرب، نعم، جميعنا بلا استثناء، ناجون من حربٍ عشوائية لم تعرف حدوداً لإجرامها، كانَ يمكن لأيّ منا أن يكون بموقع أيّ من شهدائنا وقتلانا ومفقودينا من السوريين جميعاً على كامل رقعة البلاد، بطولها وعرضها، أولئك الذين قضوا تحت وطأة مطامع ومصالح أعدائنا أياً كانوا، داخلاً، وخارجاً.

نحن الناجون، من تنقلنا من محافظة لأخرى، ومن قرية لأخرى، ومن موقع لآخر، تحتَ تهديد السلاح العشوائيّ، نحن المحاربون الذين كنا نذهب إلى مشاغلنا بلا انقطاع مُهددين على مدار اليوم والساعة، مجازفين بحياتنا، مُرغمين، ومُكرهين، بمقابل ضرب الجوع، وإرهابه، بمقابل ما كان يعبّر عنه السوريون «إذا ما متنا قتل رح نموت جوع»، لا أوسمة لنا، ولا مراسم، ولا احتفاء، ولا شيء، فلا يزال العدوّ: موجوداً، بمختلف أشكاله ومسمياته، ولا يزال إرهاب الجوع يضرب عبر أيديه، وأصبحت: «يبدو ما متنا قتل بس رح يقتلونا جوع».

لسنا ناجين، بعد؟ فالمعركة هنا ومستمرة، حربنا اتخذت أشكالاً أخرى، ولايزال يسقط من السوريين الضحايا كل يوم، ولا تزال تنزف البلاد من «شرايينها المفتوحة» هجرةً نحو الخارج، ولا يزال أعداؤنا، يمزقون جسد البلاد، يقسمونها ويتقاسمونها... نزيفنا مستمرٌ، ولحمنا مرّ، نحن «الشعب العنيد» بمواجهة «زمنٍ شديد».

نحن المقاتلين، الآن، السوريين بأيّة بقعة كنّا في البلاد، أو خارجها، كلٌ بموقعه، كلٌ بعمله، وكلٌ بحياته المحاصرة، نمضي معركتنا كل يوم في وجه خصومنا وأعدائنا، نشدّ كتف الآخر لملاصقة كتفنا: «مشكلتنا وحدة» و «عدونا واحد بهالطرف أو هداك»، ويعود السوريون إحياء ما حاول خصومهم نسفه، وسخطه، والتسخيف به خدمةً لمصالحهم بضربنا بمواجهة بعضنا البعض، همساً: «الشعب السوري واحد».

تبدو الحياة جامدة، وتبدو الأيام رتيبةً، قاسيةً، ككل ما اعتدنا عليه من هذه البلاد، ويبدو الأفق ضيقاً ومغلقاً، ويبدو ككل ما يريده لنا أعداؤنا أن يبدو لنا...

إلا أن سيدةً مثلاً، من على جسر الرئيس في منطقة البرامكة بدمشق تصرخ بشرطيّ لا يؤدي أكثر من وظيفته بحدودها وشروطها المفروضة عليه، دفاعاً عن سائق سيارة أجرة يعيش يومه: «تركت كل شي واجيت تخالف هي التكسي؟» وتدير وجهها مخاطبةً البعض حولها: «كل هالفساد والمشاكل بالبلد، ضاقت عند تكسي؟» ويجيبها أحدهم: «طولي بالك، كمان هالشرطي مو طالع بايده شي»..

إنه موقفٌ صغير، بسيط، وعابر، لم يرصده شيء، لا كاميرات ولا تسجيلات، لا شيء سوى آذان وعيون المارة العابرين بدورهم، موقف يتكرر شبيهه كل يوم، وفي كل جانب غير وسائل النقل: على الخبز، على البنزين، على المازوت، على الغاز، على المدرسة، على العمل، على كلّ الحياة بكلّ تفاصيلها، إنه شدّ الاكتاف، وتعبير رفض وتمرد، إنه تحديد العدوّ: «هدول الكبار، هدول يلي فوق، هدول يلي بكل مكان وطرف» وليس «الشرطي» بعينه أو «سائق التكسي».. ليس أنا أو أنت، نحن المُستهدفون، والضحايا.

«نحن الذين نبدّلها»

لم تدرك السيدة السابقة ولا من ردّ عليها، ولا كل من يشبههم، وهم كل السوريون، أن ما قالته يعبر عن: موقف سياسيّ. ولم يدركوا أيضاً أن الفعل نفسه، بالحديث: يعزز التكاتف و«التنظيم» بالمعنى السياسي...

تخيّلوا الآن، لو يدركون إذاً، تخيّلوا لحظة الإدراك هذه، حينما نعي أنفسنا فاعلين، ومؤثرين، ومحركين، و «نبدل الحياة»، وندفع بها لمصلحتنا نحن، بسياستنا نحن، بأيدينا، نحو انتصارنا، ويأتي غدٌ نقول به: نحن الناجين، حررنا البلاد بعد حرب وأزمة عنيدة، لم تكن أعند منّا، لم تكسرنا، وكُسر أعداؤنا وصانعوها.. ويفخر السوريون، بصوت عال: «الشعب السوري واحد».

وبكلام سياسيٍّ جافٍّ، مختصر، ومباشر: سلاح تأمين هذا الغد بانتصاره، اليوم، هو تطبيق 2254، وإن لم يكن، فهو الضغط نحو تطبيق 2254، وإن لم يكن، فهو فرض 2254 في نهاية المطاف، ولا شيء آخر.

عِلم «اللسانيّات العصبية»

يُثبِت نظرية «التعزيز التراكمي لاكتساب اللغة»

أثبتت دراسةٌ يابانية- أمريكية جديدة، نشرت في 31 آذار 2021، في تقارير مجلة «الطبيعة»، أنّ الأشخاص متعدِّدي اللغات يسهل عليهم اكتساب المزيد من اللغات الجديدة بعد إتقان ثانية أو ثالثة. وفضلاً عن إزالة الغموض عمّا يبدو «عبقرية خارقة» لدى متعددي اللغات، يقول الباحثون: إنّ نتائج تجربتهم توفّر أوّل دليل علمي عصبيّ على أنّ المهارات اللغوية تملك ميزة «الإضافة» «زيادة قدرة الفرد على تعلم لغات جديدة مع كل لغة يضيفها لحصيلة ما تعلّمه»، وهي نظرية تُعرف باسم «نموذج التعزيز التراكمي لاكتساب اللغة».

■ تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

«لطالما كانت هناك فكرة تقليدية، تقول: إننا إذا استطعنا فهم الأشخاص «ثنائيّي اللغة»، يمكننا استخدام التفاصيل نفسها لفهم «متعدّدي اللغات». لقد تحققنا بدقة من هذا الاحتمال من خلال هذا البحث، ورأينا أن مهارات اكتساب اللغة لدى متعددي اللغات ليست مساوية لنظيرتها لدى ثنائيي اللغة، بل متفوقة عليها». هذا ما قاله الأستاذ. كونيوشي ل. ساكاي من جامعة طوكيو، وهو خبير في علم اللغة العصبيّ «اللسانيات العصبية» ومؤلف مشارك بالدراسة التي نُشرت مؤخراً في «التقارير العلمية» بمجلة «الطبيعة» **nature**. يتضمن هذا المشروع البحثي المشترك التعاون مع البروفيسورة سوزان فلين من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «MIT»، وهي متخصصة في اللغويات واكتساب اللغات المتعددة، وكانت من أوائل من اقترح «نموذج التحسين التراكمي».

التجربة

قام علماء الأعصاب الذي أعدّوا هذا البحث بقياس نشاط الدماغ لدى بالغين متطوعين: 21 منهم ثنائيّو اللغة «يعرفون لغتين» و28 منهم متعددو اللغات. وذلك أثناء تعرّفهم على الكلمات والجمل باللغة الكازاخستانية، وهي لغة جديدة تماماً بالنسبة لجميع هؤلاء المتطوعين.

كان جميع المشاركين متحدّثين أصليّين للّغة اليابانية، ولغتهم الثانية هي الإنكليزية. وبالنسبة للمشاركين متعددي اللغات، كانت اللغة الثالثة هي الإسبانية لدى معظمهم، وواحدة أو أكثر من اللغات الصينية أو الكورية أو الروسية أو الألمانية، لدى البقية، وكان يعرف بعضهم ما يصل إلى خمس لغات.

تتطلب الطلاقة في لغات متعددة إتقان الأصوات المختلفة والمفردات وتراكيب الجمل والقواعد النحوية. وعادة ما يتم تركيب الجمل باللغتين الإنكليزية والإسبانية بالاسم أو الفعل في بداية الجملة، لكن اليابانية والكازاخستانية تضعان الأسماء أو الأفعال في نهاية الجملة دائماً. كما وتتطلب قواعد الإنكليزية والإسبانية والكازاخستانية توافقاً بتصريف الفعل مع الفاعل «هو يمشي، هي تمشي»، لكن قواعد اللغة اليابانية لا تتطلب ذلك.

بدلاً من التدريبات النحوية أو مهارات المحادثة في الفصل الدراسي، قام الباحثون بمحاكاة بيئة تعلم لغة أكثر طبيعية، حيث كان على المتطوعين معرفة أساسيات لغة جديدة من خلال الاستماع فقط. استمع المتطوعون إلى تسجيلات للكلمات الكازاخستانية الفردية أو الجمل القصيرة، بما في ذلك تلك الكلمات أثناء مشاهدة شاشة فيها رموز موجب «+» أو سالب «−» للإشارة إلى ما إذا كانت الجملة صحيحة نحوياً أم لا. خضع المتطوعون لسلسلة من أربعة اختبارات استماع، تزداد صعوبةً أثناء قيام الباحثين بقياس نشاط أدمغة المتطوّعين باستخدام تقنية التصوير الطبي المعروفة باسم «التصوير الوظيفي بالرنين المغناطيسي» **fMRI**.

وفي أبسط اختبار، كان على المتطوعين تحديد ما إذا كانوا يسمعون كلمة من جلسة التعلم السابقة، أم يسمعون نسخةً مختلفة نحويّاً من الكلمة نفسها. وفي مستويات الاختبار التالية، استمع المتطوعون إلى أمثلة الجمل وسُئلوا عمّا إذا كانت الجمل صحيحةً نحوياً، وطُلبَ منهم فكُّ تشفير تراكيب الجملة عن طريق تحديد أزواج «الفعل، الاسم».

وسُمِحَ للمتطوعين إعادةُ جلسة التعلُّم وتكرارُ الاختبار لعدد غير محدود من المرات، حتى يتمكنوا من التقدُّم إلى المستوى التالي من الصعوبة.

النتيجة

من أجل النجاح في اجتياز الاختبارات باللغة الكازاخستانية «الجديدة بالنسبة للجميع»، احتاج المشاركون متعدِّدو اللغات، الذين كانوا أكثرَ طلاقةً في لغتهم الثانية والثالثة، إلى جلسات تعلّم متكررة أقلّ عدداً من تلك التي احتاجها أقرانُهم متعدّدو اللغات الأقلّ طلاقة.

كما أصبح المتحدّثون متعدِّدو اللغات، الأكثر طلاقة، أسرعَ في اختيار الإجابة مع تقدُّمهم من المستوى الثالث إلى الرابع من الاختبار، وهي علامةٌ على زيادة الثقة، وعلى أنّ المعرفة المكتسبة خلال الاختبارات الأسهل قد تمّ نقلُها بنجاح إلى مستويات أعلى.

بشكل عام تَعلُّم اللغة n+1 يصبح أسهل من تعلّم اللغة n عندما تكون n أكبر من 2

تعلُّم اللغات يُغيِّرُ الدماغ مادّياً

قال ساكاي: «في التعامل مع اللغة الكازاخية، كان نمط تنشيط الدماغ متشابهاً لدى كلٍّ من الأشخاص متعدّدي اللغات وثنائيّي اللغة، لكن الفرق بين الفئتين هو أنّ التنشيط كان أكثر حساسية وأسرع بكثير لدى متعدّدي اللغات».

يتناسب نمط تنشيط الدماغ لدى المتطوعين ثنائيّي اللغة ومتعدّدي اللغات مع معرفتنا الحالية للكيفية التي بواسطتها يقوم الدماغ بفهم اللغة، ألا وهي تحديداً: أنّ أجزاء «الفَصّ الجَبهي الأيسر» تصبح أكثرَ نشاطاً عند فهم محتوى الجملة ومعناها. وعند تعلم لغة ثانية، من الطبيعي أن تصبح المناطق المقابلة على الجانب الأيمن من الدماغ نشطة وتساعد في جهود الفهم.

لم يحدث لدى المتطوعين متعدّدي اللغات أيُّ تنشيط للجانب الأيمن يمكن اكتشافه خلال مستوى اختبار قواعد اللغة الكازاخستانية الأولي البسيط، وبالمقابل، أظهر مَسح الدماغ «بالتصوير» نشاطاً قوياً في «مناطق دماغية مساعدة» لدى المتطوّعين ثنائيّي اللغة.

اكتشفَ الباحثون أيضاً اختلافات في منطقة «العقد القاعدية» **basal ganglia**، والتي غالباً ما تُعتبر منطقة أساسية أكثر في الدماغ. كان للعُقد القاعدية للمتطوعين ثنائيّي اللغة مستويات منخفضة من التنشيط، لكنها ارتفعت مع تقدمهم خلال الاختبار، ثم عادوا إلى مستوى منخفض في بداية الاختبار التالي. بدأ المتطوعون متعددو اللغات المستوى الأول للاختبار مع نشاط مماثل منخفض للعُقد القاعدية، ثم ارتفع وظلّ مرتفعاً خلال مستويات الاختبار اللاحقة.

يقول فريق البحث المشترك «بين معهد MIT الأمريكي وجامعة طوكيو» إنّ هذا النمط من التنشيط في العقد القاعدية، يُظهِر أنّ الأشخاص متعدّدي اللغات يمكنهم التعميم والبناء على المعرفة السابقة، بدلاً من التعامل مع كل قاعدة نحوية جديدة كفكرة منفصلة لفهمها من البداية «وبتعبير آخر: تزداد القدرة على «التجريد»، على الأقل في المجال اللغوي، لدى متعدّدي اللغات– ملاحظة المعرِّب».

توصّلت دراساتٌ سابقة أجراها ساكاي وآخرون إلى جدول زمنيٍّ من ثلاثة أطوار من التغييرات في تَنشيط الدماغ أثناء تعلّم لغة جديدة: زيادة أولية، ثم هضبة عالية، ثم تَراجع إلى المستوى المنخفض نفسه من التنشيط المطلوب لفهم اللغة الأم.

تُقدّم هذه النتائج الجديدة تأكيداً على هذا النمط في تعدُّد اللغات، وتدعم إمكانية أنْ يكون التقدُّم الذي يُحرِزُه الشخص في خبرته التعلُّميّة اللغوية السابقة، يجعله قادراً على أن يكرّرها بشكل أسهل فيما بعد [مع لغة جديدة]، مما يدعم نَموذج التعزيز التراكمي لاكتساب اللغة.

قال ساكاي: «هذا تفسيرٌ علميٌ عصبيٌ للسبب في أنّ تعلُّم لغة جديدة أخرى [ثالثة فما فوق] يكون أسهل من اكتساب اللغة الثانية. يمتلك ثنائيُو اللغة نقطتَين مرجعيَّتين فقط، في حين يمكن لمتعددي اللغات استخدامُ معرفتهم بثلاث لغات أو أكثر في أدمغتهم، من أجل تعلُّم لغة جديدة إضافية».

■ العنوان الأصلي للدراسة: «عمليات تنشيط محسَّنة في المناطق ذات الصِّلة بالصياغة اللغوية لدى متعددي اللغات أثناء اكتساب لغة جديدة»، تأليف: كيتا أوميجيما، سوزان فلين، كونيوشي إل ساكاي.

Enhanced activations in syntax-related regions for multilinguals while acquiring a new language. Nature, Scientific Reports, April 2021.

الديموقراطية ليست «كوكاكولا» والقواعد لا يحددها 12% من العالم!

شكّلت تصريحات وزير الخارجية الصيني وانغ يي- التي قالها في مؤتمر بالفيديو مع ممثلي مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي- مادة دسمة لوسائل الإعلام، فالوزير الصيني الذي نبّه الولايات المتحدة إلى أن الديمقراطية ليست وصفة أمريكية واحدة تصلح للجميع، كما حدث مع الكوكاكولا، كان يحاول في مداخلته تثبيت القواعد الجديدة للعبة. تلك التي تحاول الولايات المتحدة تجاهلها.

■ علاء أبوفرّاج

وزير الخارجية الصيني قدّم في مداخلته مجموعة نقاط أساسية، رأى فيها مخرجاً للعلاقات الأمريكية الصينية المأزومة، وإن كان من الضروري استعراض هذه النقاط، إلّا أن بعض الأفكار والاستطرادات الأخرى تستحق الوقوف عندها أيضاً!

النقاط الخمس المقترحة

حملت مداخلة وانغ يي خمس نقاط أساسية يمكن من خلالها إعادة صياغة العلاقات الإستراتيجية بين واشنطن وبكين، كانت الأولى: ضرورة أن تنظر الولايات المتحدة إلى التنمية في الصين بنوع من الموضوعية والعقلانية، وضرورة أن تعمل الصين والولايات المتحدة معاً على طريقٍ جديد للتعايش السلمي والتعاون بما يضمن المنفعة المتبادلة، ويجب حسب النقطة الثالثة التي طرحها وانغ يي: أن تقبل الولايات المتحدة حق الشعب الصيني باختيار نظامه، وأن تحترم المسار الذي يختاره. وقال وانغ يي: إن على واشنطن أن تلتزم قولاً وفعلاً بمبدأ التعددية وألّا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

من يضع القواعد؟

ينتقد السياسيون الصينيون بشكل مستمر، ذلك المصطلح الذي يصر السياسيون الأمريكيون والغربيون على استخدامه، والولايات المتحدة تتمسك بما تسميه «النظام الدولي القائم على القواعد»، الذي لا تستطيع الصين فهم المقصود منه تماماً، فتطرق وزير الخارجية الصيني وفي عدة مناسبات لهذا المصطلح، ويرى فيه سعياً أمريكياً إلى تغيير المرجعية الدولية، فبدلاً من القانون الدولي والأمم المتحدة، هناك «نظام دولي قائمٌ على القواعد»، ويسأل وانغ يي: من سيضع هذه القواعد؟ ويُجيب في مداخلته عن السؤال مجتهداً، فيقول: المقصود القواعد التي وضعتها الدول الغربية، أي: إنها وبحسب الوزير الصيني، قواعد وُضعت من قبل 12% من سكان العالم، ولذلك لا يمكن أن تكون ملزمة لكل سكان الكوكب. وعلى الرغم من مشروعية التساؤلات الصينية إلّا أن السؤال الذي طرحه وانغ يي لا يمكن الإجابة عنه إلّا من خلال إعادة ترتيب سريع للمقدمات التاريخية، فما يعرف بالنظام الدولي يعني في جوهره، الأمم المتحدة والقانون الدولي أي: ذلك التفاهم الذي وضعته الأطراف المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، والذي عبّر في وقته عن توازن دولي محدد قائم على أقطاب متعددة، لكن مصطلح «النظام الدولي القائم على القواعد» ذو المنشأ الغربي، جاء ليعبر عن فترة تلت الحرب العالمية الثانية، أي: تلك الفترة التي تراجعت فيها الأقطاب الأخرى لتسود الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، فالخسائر الجسيمة التي مني بها كل المشاركين الفعليين في الحرب العالمية الثانية، كانت ثقلاً كبيراً على ظهورهم لم يسمح لهم بحركة سريعة كتلك التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة ذاتها، بالإضافة إلى أن الطرف المقابل للإمبريالية الأمريكية «أي: المعسكر الاشتراكي» كان قد شهد في وقت لاحق تراجعاً متسارعاً، كان الخلاف السوفييتي- الصيني أحد أشكاله، ووصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية، والنتائج الكارثية التي تلت هذا الانهيار. أي: إن الولايات المتحدة، عندما تتحدث عن «النظام الدولي القائم على القواعد»، إنما تتحدث عن فترة هيمنتها على العالم، تلك الفترة، والتي لا شك كان لها مقدمات موضوعية، إلا أنها لم تكن مقبولة بالمعنى العالمي، بل كانت واقعاً تعايش معه البعض وقاومه البعض الآخر مقاومة بطولية، لما حمله من ويلات على شعوب الأرض المَضطهدة.

كررت الصين وروسيا تمسكهما بالقانون الدولي وبالدور الذي تلعبه الأمم المتحدة وهذا التوجّه السياسي جاء بوصفه نتيجة موضوعية لانتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية

كررت الصين وروسيا تمسكهما بالقانون الدولي وبالدور الذي تلعبه الأمم المتحدة، وهذا التوجّه السياسي جاء بوصفه نتيجة موضوعية لانتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية، وإن كانت النخب العالمية ووسائل الإعلام تحاول دائماً وضع الذرائع التي تسوقها الولايات المتحدة في الواجهة، وتروج لكون هذه الذرائع هي السبب الوحيد والمباشر لحالة العداء القائمة، إلّا أن جوهر المسألة واضح، فالصين وروسيا تطالبان من الولايات المتحدة أن توقّع مجازياً على قرار تنازلها عن «العرش»، وهنا جوهر المشكلة بالنسبة لواشنطن. ومن هذه الزاوية بالتحديد يمكن لنا أن نكون متأكدين أن الصين وروسيا تتحدثان بكامل الجدية عن نية صادقة لفتح صفحة جديدة للعلاقات بينهما وبين الولايات المتحدة، أي: طيّ تلك الصفحة التي هيمنت فيها الولايات المتحدة على ثروات العالم وضمنها ثروات الصين وروسيا، وهم بالتأكيد مصممون على فعل ذلك بالأشكال السلمية والدبلوماسية، وبعيداً قدر الإمكان عن المواجهات العسكرية، أملاً في تجنب دفع ثمن باهظ لهذا التحول مما يجعله هشاً، هذا على فرض أن يخرج الكوكب الذي نعيشه سالماً من نزاعٍ عسكريٍ كهذا.

إن لم تكن «كوكاكولا» فما هي؟

تطرح دول البريكس شكلاً مختلفاً لإدارة شؤون الكوكب، فهي تصرّ أولاً على ضرورة إدارة شؤون العالم بأعلى شكل ممكن من الديموقراطية، وترى في وزنها مدخلاً مناسباً لهذا الطرح، فدول البريكس والتي تشكل ما يقارب 30% من تعداد السكان في العالم، ومن المتوقع أن تساهم في 50% من الناتج العالمي مع دخول العام 2030، ترى مساهمتها في صياغة أركان «النظام الدولي القائم على القواعد» أدنى مما يجب عليها أن تكون، وهذا مطلبٌ محق وعادل. لكن سؤال وانغ يي يبقى مطروحاً، من سيضع القواعد؟ فإن كان الجواب المنطقي هو أن توضع هذه القواعد بأعلى درجات الديمقراطية والتعددية، ويقدم وانغ يي طرحاً مختلفاً عن طرح «صراع الحضارات» الذي حاولت واشنطن حشره في أنوفنا، فهو يؤكد تمسك بكين بـ «تنوع الحضارات»، مؤكداً أن فرض نموذج وحضارة واحدة على الأرض يُفقد العالم حيويته وفرصته الوحيدة في البقاء، وهو محقٌ في هذا، وإن كُنّا نؤكد أيضاً: أن الديموقراطية ليست «كوكاكولا»، يبقى أن نقول: ما هي إذاً؟ فعلى الرغم من أن لها أشكالاً متنوعة ومختلفة باختلاف ثقافات الشعوب، إلّا أن جوهرها يجب أن يبقى ثابتاً بوصفها الشكل الوحيد الذي يضمن مصلحة الأكثرية الساحقة في هذا الكوكب الذي نعيش فيه، عبر ضمان حقهم، لا باختيار ناهبيهم بل باختيار أكثر الأشكال عدالة لتوزيع ثروات الأرض، وتوزيع كل تلك الثروة التي تُنتج بجهود المنتجين الحقيقيين، أياً كان موقعهم جغرافياً، وبأعلى عدالة ممكنة. فأكثر أشكال التعددية ديموقراطيةً هو ذلك الذي يستند إلى أوسع تمثيل شعبي. والصين التي كررت في عدد من المناسبات أنها ترى أن إعادة إنتاج التجربة الأمريكية خطيئة، لم تقل ذلك لإبعاد الشبهة حولها بالطبع، بل قالتها بعد ما أثبت التاريخ أن تجربة واشنطن فشلت وأن الحكمة الصينية ستفرض عدم الوقوع في الخطأ نفسه مجدداً. لا من زاوية السياسية الخارجية فحسب، بل باتباع النموذج الرأسمالي في إدارة هذه الثروة.

«إسرائيل» تنهزم ومباحثات الاتفاق النووي الإيراني تسير في الطريق الصحيح

شهد هذا الشهر تطورات كبيرة ومتسارعة بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» وهو الاسم الرسمي للاتفاق النووي الإيراني، حيث اجتمعت الأطراف المعنية به في فيينا بمباحثات ومشاورات حول كيفية إحيائه وعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل به، بعد رفعها للعقوبات عن طهران، وعودة الأخيرة إلى الامتثال ببنود الاتفاق، وقد حاولت «إسرائيل» خلالها عرقلة المفاوضات وضربها، مما أدى إلى ارتداد هذه الأفعال داخلياً عليها، وتحريك التناقضات بينها وبين الولايات المتحدة دون أثر يذكر- حتى الآن- على سير المفاوضات، وإنما برزت تصريحات إيجابية من جميع الأطراف مؤخراً تشير إلى قرب إعلان عودة العمل بالاتفاق.

■ يزن بوظو

في التاسع من الشهر الجاري بدأت أولى الخطوات الجدية باتجاه المباحثات بين أطراف الاتفاق في العاصمة النمساوية فيينا، حيث أكد المشاركون- وهم ممثلون عن إيران وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين- «عزمهم على المضي قُدماً في الجهد الدبلوماسي المشترك الحالي» بمسألتي رفع العقوبات الأمريكية عن إيران، وعودة طهران إلى تطبيق كافة التزاماتها النووية وفق الاتفاق، وصرحت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، جالينا بورتر، بأن واشنطن تتوقع استئناف محادثات مجموعات العمل مع إيران، على الرغم من تأكيد الأخيرة رفضها أية محادثات ثنائية مباشرة مع الولايات المتحدة، وبنفس اليوم بدأ تداول توقعات وأخبار غربية غير رسمية تشير بأن الولايات المتحدة تعتزم رفع العقوبات غير المتوافقة مع الاتفاق النووي، دون أن يعني ذلك رفع جميع العقوبات الصادرة منذ 2017 «إنما ما يتعارض مع نصّ الاتفاق».

تدخل «إسرائيلي»

بعد تلك التصريحات والمؤشرات، أقدمت تل أبيب على خطوة متهورة عبر استهداف منشأة «نطنز» النووية الإيرانية عن بعد في 11 من الشهر وفق التصريحات الرسمية الإيرانية، مسببةً خللاً بالشبكة الكهربائية بها أدت إلى توقفها مؤقتاً ونشوء أضرار طفيفة.

تقف تل أبيب وواشنطن على طرفي نقيض فيما يخص موقفها من الاتفاق النووي الإيراني، حيث أن واشنطن ومنذ أواخر فترة إدارة ترامب نفسها أصلاً، بدأت تُعيد حساباتها فيما يخصّ انسحابها الأحادي وما نتج عنه، من: زيادة في العزلة الدولية للولايات المتحدة. وتناقضات مع الاتحاد الأوروبي. وعدم نجاح سياسة العقوبات القصوى، وإعطاء طهران المبرر للخروج عن التزاماتها وتقوية صناعتها النووية، ورفع نسب التخصيب، ومنع المراقبين الدوليين من عملهم.

أما تل أبيب، ومن موقعها الإقليمي، كان وسيبقى هدفها محاولة حصار وإضعاف إيران بشتى الوسائل والأشكال، وعلى كافة المستويات داخلياً ودولياً، حمايةً لنفسها ووجودها إستراتيجياً «الذي يحذر من إمكانية استمراره الخبراء الأمنيون «الإسرائيليون» أنفسهم»، وبالتوازي مع الهجوم نشطت خطوات وتصريحات «إسرائيلية» تصعيدية بوجه طهران كان منها: إعلان أن «الكابينت» سيجري اجتماعاً لأول مرة منذ شهرين، لـ«بحث إيران».

أفضى التدخل «الإسرائيلي» بالمحصلة إلى نتيجة عكسية، وهو تسارع واشنطن بالعودة إلى الاتفاق بعد أن قامت طهران بالردّ على هجوم «نطنز» الذي وصفته بالـ «إرهاب النووي»، عبر رفع نسبة تخصيب اليورانيوم في الموقع نفسه إلى نسبة 60%! وهي النسبة الأعلى، والخطوة الأكبر، التي قامت بها طهران خارج نصّ الاتفاق حتى الآن، مما وضع الأمريكيين أمام ضغط كبير بالعودة قبل أن «تصنع» و«تمتلك» إيران احتياطي جيد من «اليورانيوم المخصّب».

بعد الهجوم الفاشل على منشأة «نطنز» ودون تأثيره على سير مباحثات فيينا جرى ويجري الاستفادة من الحدث داخل تل أبيب نفسها بتناقضاتها وأزمتها السياسية

ارتداد في الداخل «الإسرائيلي»

بعد الهجوم الفاشل على منشأة «نطنز»، ودون تأثيره على سير مباحثات فيينا، جرى ويجري الاستفادة من الحدث داخل تل أبيب نفسها بتناقضاتها وأزمتها السياسية، حيث جرى أولاً: اعتراف بفشل الهجوم من قبل مدير المخابرات العسكرية «الإسرائيلية» السابق، عاموس يادلين، قائلاً: إن الحادث لن يقوّض برنامج طهران النووي، ومعتبراً أنّ حملة «الضغط الأقصى» على إيران لم تنجح.

وبعد يومين قال رئيس وزراء كيان العدوّ السابق، إيهود أولمرت، بتصريح لافت ويعبر عن جزء طفيف من الأزمة داخل الكيان، حين قال: إن رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو «مستعد لبيع أمن إسرائيل من أجل تحقيق أمنه الشخصي»، ويعكس موضوعة ارتداد هذه الخطوة -وفق رؤيته بالطبع- بقوله: «في رأيي، يقوم نتنياهو عن قصد وعن قصد بأشياء يعرف أنها يمكن أن تضر بأمن إسرائيل بالفعل».

وبعد اجتماع «الكابينت الإسرائيلي» في 19 من الشهر، نقلت وكالات أخبار العدو تصريحات عن «مسؤول» وفق تعبيرهم، تفيد بأن واشنطن وطهران ترغبان بالعودة إلى الاتفاق، وأن النتيجة معروفة، وهي العودة إلى الاتفاق النووي المبرم في 2015، مشيراً أن هذه الصفقة على المدى البعيد «ستقوض حرية تصرف إسرائيل، وهذا أمر مثير للقلق البالغ».

وبعد بدء ظهور التصريحات الإيجابية من مباحثات فيينا والمشاركين بها مؤخراً، أفادت «هيئة البث الإسرائيلية» يوم الجمعة بأن «الإدارة السياسية أصدرت تعليماتها إلى المسؤولين الأمنيين الذين سيتوجهون إلى واشنطن لإبلاغها رفض إسرائيل الاتفاق المتبلور مع إيران» أي: إنه طلبٌ رسميّ بذلك.

مفاوضات بنّاءة وانفراج يلوح في الأفق

ضمن أطراف الاتفاق نفسه تقف الولايات المتحدة الأمريكية وحيدة دون دعم، فعلى الرغم من وجود إيران والصين وروسيا كحلفاء، وقد جرى فيما بينهم عددٌ من الاجتماعات والتصريحات الهامة الداعمة لموقف طهران خلال المباحثات الجارية، إلّا أن ذلك لا يعني أن الأطراف الأوروبية تقف إلى جانب واشنطن، وإنما تسعى إلى تأمين توافقات انطلاقاً من مصالحها الخاصة المرتبطة بالعلاقات مع إيران من جهة، ورغبتها بألّا تمتلك طهران احتياطات يورانيوم مخصّب بسبب من التهور الأمريكي الأحادي السابق.

لا تزال غير واضحة الخطوات الأخيرة التي سيجري الاتفاق عليها لعودة واشنطن، إلّا أن الأخيرة قدمت ورقةً لطهران بقائمة العقوبات التي سترفعها قبيل عودتها، وتبرز من تصريحات إيران الأخيرة الإيجابية إشارات عن قبولها ورضاها عن هذه الخطوة، كما تشير تصريحات روسيا والصين والأوروبيين كذلك بأن المباحثات تمضي في طريقها الصحيح نحو إعادة إحياء الاتفاق.

«تشاد» حلقة الوصل بين أزمتي القرن الإفريقي وليبيا:

محاولة للتفجير

تعتبر تشاد إحدى أهم الدول الإفريقية إستراتيجياً، وكان دورها فاعلاً في مختلف الأزمات المحيطة بها، سياسياً وعسكرياً، حيث يعتبر جيشها كذلك من أهم القوى في المنطقة، مدعوماً من فرنسا بقوات عسكرية يقدر تعدادها اليوم بنحو 5100 فرنسي... لتجري الآن محاولات تفجيرها بمقتل رئيسها، وهي التي تمسّ حدودها كلاً من ليبيا «شمالاً» التي تمضي في عملية التسوية السياسية، والسودان «شرقاً» الذي لم تنفجر أزمته بالشكل المطلوب أمريكياً، وهو البوابة نحو القرن الإفريقي.

■ ملاذ سعد

حكم نظام الرئيس الراحل إدريس ديبي البلاد منذ عام 1990 بعد انقلاب عسكري على الرئيس السابق حسين جبري، واحتفظ ديبي بموقع الرئاسة لـ 5 ولايات متتالية امتدت لـ 30 عاماً، عبر دعم غربيّ أبرزه من فرنسا، وكغيره من «أنظمة» المنطقة المشابهة، يعاني التشاديون من منظومة فساد ونهب لثرواتهم، وتوزيع مجحف للثروة أدت على طول الخط إلى تدنٍّ مستمر لمعيشتهم، ولمجمل اقتصاد البلاد، بالتوازي مع حكم عسكري وقبضة أمنية تحمي الناهبين وتقمع الأصوات المعارضة لها، وقد أنتج ذلك ظرفاً مناسباً للاستغلال الخارجي والإرهابي عبر إنشاء بؤر لجماعة «بوكو حرام» التابعة لتنظيم «القاعدة»، داخل تشاد مثلما في الدول المجاورة، بغية إدامة الاشتباك والاستنزاف من جهة، وخدمةً للناهبين من جهة أخرى لاستمرار فرض الحالة العسكرية والأمنية داخل البلاد.

بطبيعة الحال، أنتج هذا الظرف ردود فعل شعبية، انطلقت خلالها مظاهرات داخل التشاد خلال الأشهر السابقة منددة بالنهب والوضع المعيشي والحكم، ومن أبرز تيارات المعارضة «جبهة التغيير والوفاق» التي يعتبرها التشاديون لا تختلف كثيراً عن منظومة ديبي، التي نشطت منذ عام 2018 للإطاحة بالنظام القائم، ويدور بين الطرفين صراعٌ على السلطة لا يملك الشعب بها لا ناقة ولا جمل.

بدأ التوتير الأخير مع الانتخابات الرئاسية في البلاد، كانت قد سبقتها تصريحات من ماكرون في شهر شباط تشير برغبته بسحب قوات فرنسا من «مالي» وهي من الدول المجاورة لتشاد غرباً، بالتوازي مع مجمل الانسحابات العسكرية الغربية أمريكياً وأوروبياً في العالم، مما فتح باب القلق داخل نظام ديبي من احتمالية سحب القوات الفرنسية وأثرها داخلياً، وبالمقابل فتح لقوى المعارضة باباً للهجوم.

مع اقتراب موعد الانتخابات بدأت أصداء «حرب أهلية» تبرز، حيث هاجمت جبهة «التغيير والوفاق» المعارضة في 11 من الشهر الجاري، وهو يوم بدء الانتخابات، بلدة زواركيه وسيطرت عليها، إضافةً إلى توترات بعدد من البلدات والمدن الأخرى في الشمال، في زحف «قادم من ليبيا» وجهته العاصمةَ انجمينا.

في الـ 20 من الشهر أعلن فوز إدريس ديبي الانتخابات الرئاسية لولاية سادسة، وكانت قد سبقته بيومين دعوة واشنطن عبر وزارة خارجيتها لدبلوماسييها ومواطنيها بمغادرة التشاد «بسبب هجمات محتملة»!

في اليوم التالي من إعلان فوز ديبي، صدرت أنباء مقتله على جبهة القتال مع «المتمردين الشماليين»، وأعلن الجيش التشادي بعدها على الفور إقامة مجلس عسكري انتقالي بقيادة الجنرال محمد الديبي، نجل الرئيس الراحل لتولي السلطة في البلاد، مما أثار سخطاً شعبياً ومن تيارات المعارضة على موضوعة التوريث ومخالفتها للدستور، ويستمر الاقتتال المسلح بين الجيش التشادي وقوى المعارضة المسلحة حتى لحظة كتابة هذا المقال.

ليبيا والسودان

أدى هذا التطور التشادي إلى قلق لدى جميع الدول المجاورة، أبرزها: ليبيا التي لا تزال بخطواتها الأولى في طريق الحل السياسي، خاصةً وأن القوى المعارضة المسلحة جاءت من أراضيها جنوباً، وهو ما يضع إشارة استفهام بل وربما جواباً، عن مصير بعض القوى المسلحة التي كانت تقاتل في ليبيا، وإعادة توجيهها نحو مناطق أخرى، حيث طالب مجلس النواب الليبي عبر بيان رسمي القوات المسلحة لحماية الحدود الجنوبية للبلاد ودعا «اللجنة العسكرية «5+5» بالإسراع في توحيد المؤسسة العسكرية» في ليبيا. من جهتها قالت وزارة الخارجية السودانية في بيان أيضاً: إن الخرطوم تتابع «بقلق بالغ تطورات الأحداث الجارية في تشاد وتدعو كافة الأطراف للتهدئة ووقف الاقتتال»، كما جرى تواصل وتنسيق ليبي سوداني بين رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، ورئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان، حول أوضاع التشاد.

وقد أعلن المتمردون المسلحون يوم الأحد استعدادهم للالتزام بوقف لإطلاق النار وبحث تسوية سياسيّة بتصريح من رئيس جبهة الوفاق من أجل التغيير، محمد مهدي علي قائلاً: «اليوم لا بد من حوار شامل، يشترك فيه كافة الطيف السياسي في تشاد».

فهل ستفشل أيضاً طموحات من له مصلحة بالتوتير والاقتتال، بمقابل خفض التصعيد والحلول السياسية كما يجري في أغلب الملفات؟

الصورة عالمياً

• اعترف جيش الاحتلال بسقوط قذيفتين صاروخيتين من قطاع غزة باتجاه جنوب الأراضي المحتلة، قائلاً بأنّ قذيفة سقطت في «منطقة مفتوحة قرب الجدار»، وأخرى أسقطتها «القبة الحديدية».

• أكد المبعوث الخاص للخارجية الروسية لشؤون التسوية الشرق أوسطية، فلاديمير سافرونكوف، على ضرورة عقد اجتماع وزاري للجنة الرباعية للوسطاء الدوليين بأسرع ما يمكن.

• وافق رئيس الجمهورية أرمين سركيسيان على استقالة الحكومة برئاسة نيكول باشينيان. وجاء في المرسوم المنشور على موقع الرئاسي «مع الاسترشاد بنصوص الدستور الوطني، تم قبول استقالة الحكومة».

• أرسلت وزارة الدفاع الأمريكية قاذفتين إضافيتين من طراز «بي-52» إلى الخليج، ومددت مهمة حاملة الطائرات «يو إس إس أيزنهاور» بالمنطقة، لتأمين انسحاب قوات التحالف الدولي من أفغانستان.

• وجه وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو قوات الجيش بأن تكون مستعدة للرد فوراً على أية تطورات سلبية في مناطق إجراء مناورات Defender Europe التي سينفذها حلف الناتو قريباً..

• لم يتم التوافق في مجلس الأمن الدولي على تبني مشروع الإعلان المشترك الذي أعدّته الولايات المتحدة، والداعي إلى «تجنب التصعيد» في النزاع بالصحراء الغربية.

التدخل الصيني- الروسي في إفريقيا

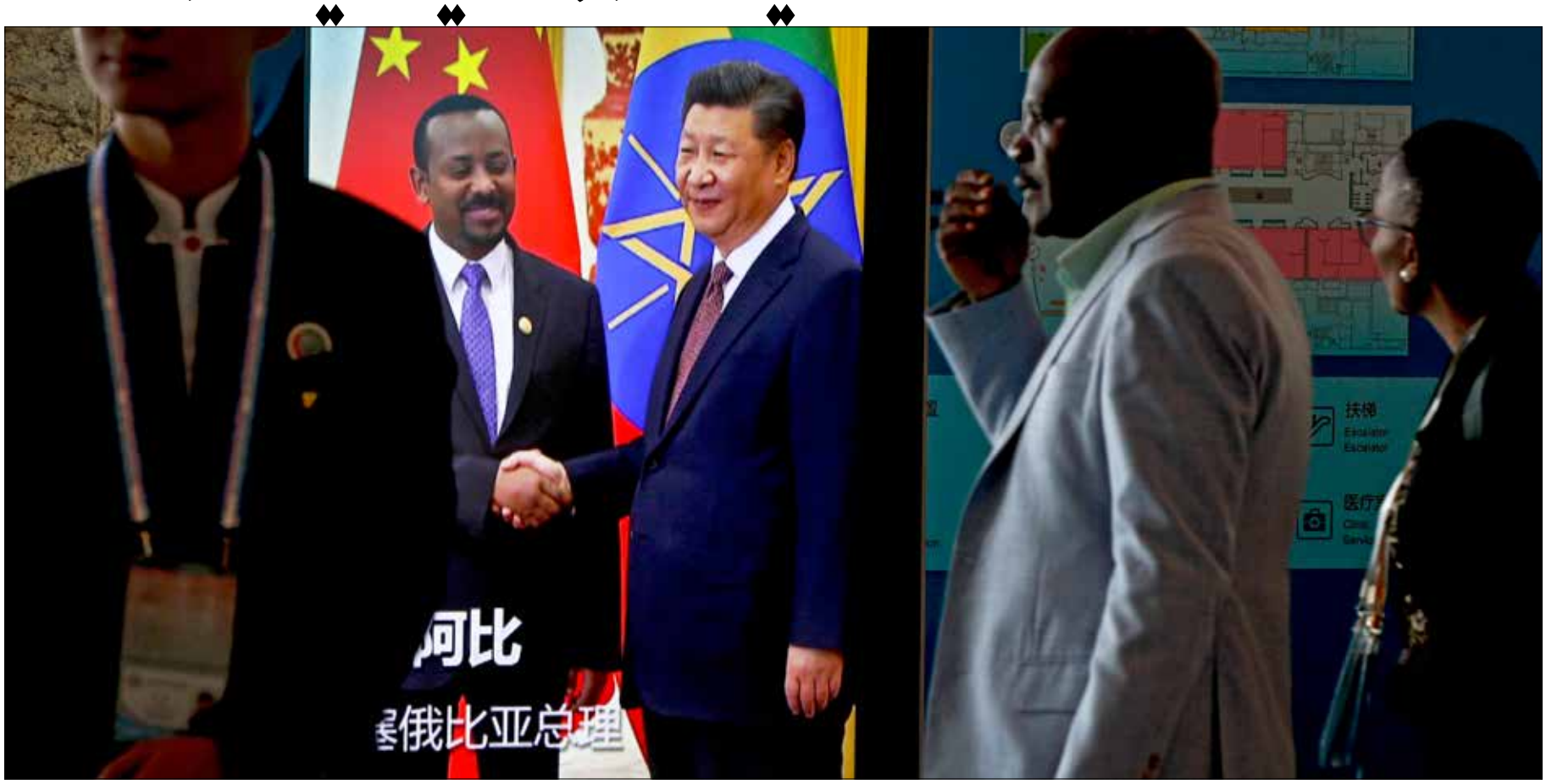

كان الغرب على مدى عقود يَسوّق إفريقيا على أنّها مكان للفشل والأزمات، والظل الداكن في عصر العولمة، وعقبة النمو بالنسبة لبقيّة العالم. في الحقبة الاستعمارية، فرضت القوى الغربية إنشاء مؤسسات اقتصادية وسياسية استغلالية، ومنعت الوحدة التجارية الإفريقية عبر وضع حدود صناعية، الأمر الذي قاد إلى تأخر التطور الصناعي والتكنولوجي في إفريقيا. منذ الاستقلال، الكثير من الدول الإفريقية مضت في مسار تنموي مرتكز على الدولة في الستينيات والسبعينيات، ثمّ مرّت بإصلاحات تعديل هيكلي بدءاً من الثمانينيات فصاعداً، وأدّت إلى تحقيق نجاحات محدودة. تقدّم قاسيون هنا الجزء الثاني من ترجمة تلخيصية لتقرير نشره مركز أبحاث «مجلس العلاقات الخارجية الروسي» يعالج مختلف جوانب الوجود الروسي والصيني في إفريقيا.

■ عدد من الباحثين

المنظور الصيني

تأثرت القارة بشكل سلبي بالتنافس بين القوى العظمى أثناء الحرب الباردة، وأبقت على صلات غير متوازنة ولا متساوية مع القوى الاستعمارية السابقة، الأمر الذي تمّت الإشارة إليه «بالاستعمار الجديد». في هذه الأثناء صعد التضامن والصداقة بين الصين والقارة الإفريقية في حقبة الحرب الباردة، واستمرّ ليمنح التدخل الدبلوماسي الصيني شكله الباقي إلى اليوم. تناقصت أهمّية القارة الإفريقية الجيوسياسية بالنسبة للغرب بعد الحرب الباردة، لتؤدي إلى ما يسمى «وهن المساعدات». في ذات الوقت، ومع تسارع العولمة تحت تأثير هيمنة واشنطن وبقية الدول الصناعية، أعيد بناء السلاسل الصناعية العالمية، ونقلت الصناعات إلى مناطق التكلفة الأزهد ثمناً.

عانى الاقتصاد الإفريقي بسبب التاريخ الاستعماري الطويل من النقص الحاد في البنية التحتية الحديثة، والمؤسسات الصناعية المتطورة، والأسواق الاستهلاكية القوية، ولم يستفد كثيراً من نقل الصناعة بالمقارنة مع ما حدث في شرق آسيا. ولكن الصين وعلى عكس الغرب، عادت منذ التسعينيات للتواجد بشكل أكبر في القارة الإفريقية، وركزت منذ بداية الألفية على الفرص التجارية، وامتنعت عن فرض الشروط والتدخلات السياسية في الشؤون الداخلية للدول.

عانى الاقتصاد الإفريقي بسبب التاريخ الاستعماري الطويل من النقص الحاد في البنية التحتية الحديثة والمؤسسات الصناعية المتطورة والأسواق الاستهلاكية القوية

منذ بداية الألفية تغيّر الخطاب الدولي حول إفريقيا بفضل نموها الاقتصادي القوي وتزايد أهميّة مواردها الطبيعية بالنسبة للدول الصناعية. انتقلت من «القارة اليائسة» لتصبح قارة الطموح والأمل. وإذا ما استثنينا بعض أماكن الصراع، فقد تمكنت البلدان الإفريقية من الحفاظ على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الإيجابي على مدى العقد الماضي. بدأت منطقة التجارة الحرّة القاريّة «AFCFTA» التي أطلقت في 2018 باكتساب الزخم بهدف إزالة التعريفات والحواجز التجارية، والسماح بحرية وصول السلع والخدمات عبر القارة.

يتزايد ضمن هذا السياق حضور الصين ونفوذها في إفريقيا، مع تحفيز «إعادة اكتشاف إفريقيا» بواسطة لاعبين دوليين رئيسيين آخرين. شركاء إفريقيا اليوم لا يقتصرون على الغرب فقط، بل يشملون اقتصادات ناشئة، مثل: روسيا والهند والبرازيل وتركيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا، ما أدّى لظهور ما يسمى «التدافع لأجل إفريقيا». لدى الأفارقة فرصة اليوم، في حال تعاملهم مع هذا التدافع بحكمة لأن يكونوا هم الفائزون الرئيسيون.

كان على إفريقيا أن تتعامل بدءاً من تشرين الثاني 2020 مع أول ركود كبير منذ 25 عاماً. رغم التحديات العاجلة للوباء والركود الاقتصادي، لا تزال وجهة النظر الصينية بشأن التنمية المستقبلية لإفريقيا متفائلة نسبياً. تهديد الديون الإفريقية حقيقي، ولكن تمّ تضخيمه وتعبئته إعلامياً في الخطاب الغربي لتشويه مصداقية الصين ونفوذها المتزايد في القارة.

تزايد اللامساواة وانتكاسات الديمقراطية والتوسع الحضري غير المتكافئ أصبحت مصادر جديدة للعنف. أثبتت سنوات الانتقال السلمي للسلطة على مدى سنوات قدرة الدول الإفريقية على التغلب على الخلافات السياسية. ولا يزال نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة، سواء بما لذلك من أبعاد دولية أو محلية، مثار خوف في القارة.

الديون والتصنيع

تعافت إفريقيا من انهيار طفرة السلع الأساسية في 2015 و2016، وحققت نمواً إجمالياً بلغ 3،2% و2،4%. يعود النمو في إفريقيا لارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والاستهلاك المحلي القوي والمناخ الملائم. في 2018 سجلت البلدان الإفريقية معدلات نمو أعلى من 5%. ولوحظ الانتعاش المُطّرد في الاقتصادات الإفريقية الكبرى، مثل: جنوب إفريقيا ونيجيريا وأنغولا. علينا كي نتابع مسار النمو في إفريقيا- ضمن المساهمة الصينية- أن نتابع مجالي الديون والتصنيع.

كثيراً ما تمّ اتهام القروض الصينية والتنمية والتمويل- خاصة في قطاع البنية التحتية- بأنّها «مصائد ديون». ففي 2018 مثلاً، أظهرت الإحصاءات بأنّ خمسة بلاد إفريقية «تشاد وموزمبيق وجنوب السودان والسودان وزيمبابوي» وأحد عشر كياناً كبيراً، يواجهون مخاطر مرتفعة من ضائقة الديون. لكن أظهرت البيانات بأنّ غالبية الدول المثقلة بالديون لم تكن محنتها بسبب الديون الصينية. فالديون الصينية كانت تمثل 20% من الديون الخارجية للبلدان الإفريقية، بينما القروض من القطاع الخاص الدولي مثّلت 32%. ومن المؤسسات المالية متعددة الجنسيات 35%. كما أنّ القروض الصينية تتركّز بمعظمها في بلدان إفريقية لم تعانِ من ضائقة ديون، حيث تلقت ثلاث دول «أنغولا وإثيوبيا وكينيا» بين بداية الألفية وعام 2017 قروضاً من الصين بقيمة تتجاوز 8 مليارات دولار.

لكن وكما أشار المختصون، فحصّة إفريقيا من الدَّين العالمي لا تزال صغيرة جداً، ومن المبالغة اعتبار تهديد الديون وكأنّه أزمة تلوح في الأفق. كما أنّ الالتماس الذي قدمه القادة الأفارقة للصين لتخفيف الديون وجد استجابة سريعة من الحكومة الصينية، حيث أعلنت في القمة الاستثنائية التي جمعت الصين بإفريقيا في 17 حزيران 2020 بأنّها ستلغي القروض المعفاة من الفوائد التي يحين موعد استحقاقها في 2020، وستمدد تعليق ديون الدول الإفريقية المتضررة من الوباء. «لمعلومات أكثر: تخفيف الديون بسمات صينية «1»: بين الإجراءات التقليدية والخلّاقة»

التحدي الآخر الذي يواجه الحكومات الإفريقية، هو أنّ النمو الاقتصادي الإيجابي على مدى السنوات العشرين الماضية لم يوفّر فرص عمل كافية. ففي الوقت الذي احتفت فيه الدول الإفريقية بطفرات النمو الطويلة المدفوعة في المقام الأول بالموارد المعدنية والازدهار السلعي في الأسواق الدولية، تتناقض التجربة الإفريقية مع تجربة تحوّل الهيكل والتصنيع السريع في شرق آسيا.

دافعت الصين عن نمو الصناعة الخفيفة في إفريقيا. جاء عدد كبير من الشركات الصينية إلى إفريقيا، وتبعاً لتقرير في 2017 كان هناك ما لا يقل عن 10 آلاف شركة صينية في إفريقيا، ثلثها يعمل في قطاع الصناعة. مع ارتقاء الصناعة في الصين، ستطلق حوالي 85 مليون وظيفة صناعية إلى العالم النامي، ما سيمنح إفريقيا فرصة تاريخية لجذب الاستثمارات الصناعية وخلق وظائف صناعية. قد تصبح إفريقيا المصنع العالمي القادم. بلدان، مثل: إثيوبيا ورواندا وكينيا ونيجيريا لديها بالفعل نمو قوي في قطّاعاتها الصناعية. ولا يزال علينا الانتظار ومراقبة مدى خلق المشاريع الصناعية لفرص عمل مستدامة في البلدان الإفريقية.

«2: المبادئ والوقائع»

المبادئ الصينية

تتعامل الصين مع إفريقيا ضمن ثلاثة مستويات مختلفة ومتزامنة. في المستوى الأعلى: هناك الدولة الصينية والشركات المملوكة للدولة الصينية، وهي التي تشترك عادة في دبلوماسية المساعدات وعمليات الحفاظ على السلام والمشاريع العملاقة في التعدين والبنية التحتية. على المستوى الأوسط: هناك الشركات الصينية الكثيرة المملوكة للقطاع الخاص، وهي النشطة في مجال الاستثمار والعمل في إفريقيا. وفقاً لتقرير 2017، من بين أكثر من 10 آلاف شركة صينية في إفريقيا، هناك أكثر من 90% مملوكة للقطاع الخاص. وفي الوقت الذي تُنشئ فيه هذه الشركات عدداً هائلاً من فرص العمل على الأرض، تُنتج أيضاً علاقات عمالة مهمة وديناميكيات اقتصادية– اجتماعية معقدة مع الحكومات والمجتمعات المحلية. وعلى المستوى الأدنى: تعدّ إفريقيا اليوم موطناً لأكثر من مليون مهاجر صيني. هؤلاء المهاجرين هم من محترفي وموظفي الشركات الصينية المملوكة للدولة، وتجار ومستثمرين خاصين، ومهاجرين غير شرعيين.

يمكن تلخيص مبادئ الصين الرئيسية في التعامل مع إفريقيا، 1: مبدأ الصين الواحدة. 2: المساعدات والقروض التفضيلية غير المرفقة بشروط. 3: عدم التدخل بالشؤون المحلية للدول.

الصين الواحدة مبدأ سياسي وشرط مسبق لإنشاء الصين وتنميتها لأية علاقة بينها وبين أية جهة، سواء مع الدول أو مع المنظمات القارية في إفريقيا. الصين راغبة بتطوير العلاقات الدبلوماسية مع أيّة دولة لا تُنشئ علاقات رسمية مع تايوان. بالإضافة إلى مسألة تايوان، دبلوماسية الصداقة مع إفريقيا تضمن التعاون السياسي الصيني– الإفريقي في قضايا أخرى. منها: قيام الحكومات الإفريقية بالتنسيق ودعم الصين في القضايا الدولية. مثال: لطالما منحت الدول الإفريقية دعمها للصين في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في قضايا، مثل: التحكيم في بحر الصين الجنوبي، واتهامات خرق حقوق الإنسان في تشينغ يانغ أو في هونغ كونغ. تدعم الصين بالمقابل الحكومات الإفريقية في القضايا الدولية، مثال: مناهضة الحمائية من قبل الدول المتقدمة، وتعزيز المنصات متعددة الأطراف في النظام الدولي.

كما تشكل الصين علاقات متبادلة مع الدول الإفريقية من خلال التبادلات الحزبية والدعم المادي، وتدريب الكوادر السياسية، والتواصل مع أحزاب السلطة والمعارضة والبرلمانات المشتركة. تعدّ هذه الأنشطة مكملة بشكل ناجح للدبلوماسية الرسمية الصينية، وستُساعد على المدى المتوسط والطويل في تنمية العلاقات المؤسساتية والشخصية، وفتح فرص جديدة للصينيين مع صانعي السياسة.

السياسة الروسية في إفريقيا

رغم أنّ إفريقيا سقطت من الحسابات الروسية أثناء الفترة الصعبة التالية لتفكك الاتحاد السوفييتي، إلا أنّها كانت تنمو ببطء ووصلت ذروتها في 2019 التي كانت نقطة تحول بعد القمة الروسية الإفريقية الأولى. وعدم وجود إستراتيجية واحدة وموحدة للتعاون الروسي مع إفريقيا يمكن أن يخدم تفسيرين، الأول: يرى فيه عقبة تمنع روسيا من تنسيق خطواتها ضمن هيكليّة متتالية، أمّا الآخر: يرى فيه مساحة أكبر للمناورة الروسية. ومن الركائز التي تعتمد عليها روسيا: التاريخ المشترك بين القارة الإفريقية والاتحاد السوفييتي السابق، وهو الذي أشار إليه البيان الختامي للقمة الروسية وسماه «تقاليد النضال المشترك من أجل إنهاء الاستعمار واستقلال الدول الإفريقية». علاوة على أنّ روسيا كانت واضحة بأنّ دعمها ومشاريعها التنموية لن تكون مشروطة بأيّة تدخلات في الشؤون المحلية لدول إفريقيا.

بعد تدهور العلاقات الروسية مع الغرب بعد 2014، بدأت بتنويع اتصالاتها بنشاط في مجالات السياسة الخارجية والتجارة، وذلك بما يشمل القارة الإفريقية. من الناحية السياسية تتشابه الدول الإفريقية وروسيا في السعي نحو نظام متعدد الأقطاب كبديل عن النظام العالمي الحالي. كما أنّ عدم التدخل في الشؤون الداخلية مسألة شديدة الأهمية بالنسبة للدول الإفريقية، لأنّها ذاقت من الاستعمار الجديد، وهي حساسة تجاه أيّ شيء يرتبط به. وعموماً تنظر الدول الإفريقية إلى روسيا بارتياح بسبب الدعم التاريخي لخلاصها من الاستعمار.

أصبحت الشركات الروسية في العقد الماضي جهات فاعلة بارزة في استكشاف وتطوير الهيدروكربونات والموارد المعدنية الأخرى

توفر روسيا مساعدات شديدة الأهمية بالنسبة للقارة الإفريقية في المجالات التقنية بما يوفر السيادة التكنولوجية للحكومات الإفريقية. تستخدم روسيا «قوتها الناعمة» من خلال تعزيز جاذبيتها في مجال الثقافة والعلوم والتعليم في القارة الإفريقية. تستخدم روسيا وسائل الإعلام الخاصة بها لرفع مستوى الوعي الإفريقي بالحالة الحقيقية للسياسة الروسية والاقتصاد الروسي من أجل سد الطريق أمام «المرآة الملتوية» لوسائل الإعلام الغربي التي تسعى إلى تشويه روسيا.

ربّما مجال الأمن والسلام هما من أبرز مصادر قوّة الروس. فكما اتضح من السياسات الروسية في سورية، فهي تسعى بشكل جدي وتساهم بشكل عملي لتحقيق السلام والمحافظة عليه، كما أنّها ذات باع طويل بحل النزاعات بين الدول. تمتلك روسيا التقنيات الأمنية والسلاح المتطور الذي يمكن أن يحسن بشكل كبير من البنية الأمنية في إفريقيا. وهي بوجودها كقوة عالمية كبرى تحقق بالنسبة للأفارقة موازناً دولياً وبديلاً عن الأساليب الغربية المثيرة للحنق.

البعد الاقتصادي

يتمثل البعد الاقتصادي لسياسة روسيا تجاه إفريقيا بوجهه العملي من خلال الشركات الروسية المصنّعة التي تبحث عن أسواق جديدة لسلعها وخدماتها، وكذلك الشركات المهتمة بالموارد المعدنية في إفريقيا ومنتجات الزراعة الاستوائية. يجري العمل على زيادة الصادرات الروسية إلى إفريقيا: الأسمدة والمنتجات الهندسية والمعدات والأدوية إلخ... روسيا مهتمة بإنتاج و/ أو شراء الموارد المعدنية الإفريقية بسبب استنفاذ مخزونها الخاص، وصعوبة اكتشاف الرواسب الجديدة وتطويرها، علاوة على أنّ روسيا فقدت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قدرتها على الوصول إلى الكثير من الموارد الحساسة.

إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية الفريدة من نوعها، علاوة على أنّ تكلفة إنتاجها منخفضة نسبياً. من الناحية الجيولوجية، لم يتم حتى الآن استكشاف الأراضي الإفريقية بالكامل، وروسيا هنا تقدم خدمات وإمكانات هامة في الاستكشاف الجغرافي وتخطيط الموارد المعدنية. الأهم من ذلك: أنّ لروسيا ميزة تنافسية من حيث الجمع بين الجودة العالية والتكلفة المعقولة، ما يجعل التعاون الروسي الإفريقي ذا آفاق ممتازة.

أصبحت الشركات الروسية في العقد الماضي جهات فاعلة بارزة في استكشاف وتطوير الهيدروكربونات والموارد المعدنية الأخرى. الشركات الروسية في القارة مرنة للغاية، وهي تشارك بنشاط في إنشاء القيمة المضافة وتعزيز السلاسل والنقل. في بعض الحالات تساهم الشركات الروسية من نقطة الصفر إلى عملية التصنيع التامة للسلع.

زادت مبيعات إفريقيا من الخضراوات والفاكهة إلى روسيا بشكل كبير لتحلّ محل منتجات دول الاتحاد الأوروبي. كما تقوم روسيا بنشاط بتصدير المنتجات الزراعية الخاصة بها إلى إفريقيا، وعلى رأسها الحبوب. ولا يجب أن ننسى القدرات الروسية القابلة للتصدير في مجالات المعرفة التكنولوجية، وبناء المحطات النووية ومرافق البنية التحتية الأخرى.

يهتم الأفارقة بالسلع والخدمات الروسية، لكنّهم يهتمون أكثر بالاستثمارات الروسية، ولا سيما استثمارات البنية التحتية والمشاريع الصناعية والعلوم والرعاية الصحية وتدريب الكوادر البشرية. من بين 30 دولة تخطط لبناء محطات طاقة نووية، 10 منها إفريقيّة. ساعدت شركة «روس– أتوم» في بناء مفاعلات بحثية في الجزائر والكونغو وليبيا والمغرب ونيجيريا. زادت الصادرات غير الموارد وغير الطاقية الروسية إلى إفريقيا في 2019 لتشكل 84% من عموم الصادرات الروسية.

أصعب المهام التي تواجه روسيا هي: إظهار مزاياها التنافسية كشريك في تنفيذ التحديث الاقتصادي والاجتماعي في البرامج الإفريقية. كان الاتحاد السوفييتي يحظى بشعبية كبيرة في العالم الثالث، بسبب تشكيله موازناً إستراتيجياً لواشنطن ودعم تنمية الدول النامية في وجه الدول الاستعمارية. لكن روسيا ليست الاتحاد السوفييتي، وهي ليست في موقع ممتاز لتمنح الدول الإفريقيّة نموذجاً للتنمية، خاصة وأنّها تعاني من الكثير من المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية، مثل: الاعتماد المفرط على الهيدروكربون واللامساواة الاجتماعية. لكن يبقى لروسيا الكثير من الأدوار التي قد تلعبها في إفريقيا، وربّما من أهمها: أن تحقق البديل الفاعل للغرب من جهة، والموازن للصين من جهة أخرى، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه في الجزء الثالث والأخير من هذه السلسلة في العدد القادم.

■ بتصرّف عن: russiancouncil

محطات من ثورة الشيخ صالح العلي

الشيخ صالح العلي قائد وطني، أشعل واحدة من أكبر الثورات السورية ضد الاستعمار في القرن العشرين. وخاض معارك مشرفة ضدهم «يمكن الرجوع إلى تفاصيلها في الكتب التاريخية». وسنذكر هنا بعض المحطات السياسية والتاريخية حول الشيخ الثائر.

■ تايه الجمعة

الاجتماع مع وزير الحربية

وجّه يوسف العظمة، وزير الحربية السورية، دعوة للشيخ، فاجتمع به، وبحثا في شؤون الثورة، وأقسما يمين الولاء والوفاء. وكانت هناك رسائل كثيرة متبادلة بين البطلين. حفظت في بيت سعد الله الجابري، إلّا أن حريقاً أتى على البيت وما فيه، فاحترقت هذه الوثائق الهامة.

وكان الرئيس جميل مامليش أحد مستشاري وقادة أركان الثورة، أرسله وزير الحربية من دمشق، كما اجتمع العظمة قُبيل استشهاده بفترة قصيرة مع الشيخ صالح في «علّية بيت مسوكر» قرية السويدة، جانب مدينة مصياف، في سهل الغاب.

رافق وزير الحربية أبرز القيادات العسكرية التي شكّلت الجيش السوري الوليد، وتم الاتفاق على عدة نقاط، من ضمنها: قيام وزارة الحربية بتزويد الثورة بالسلاح والعتاد وندب ضباط نظاميين لمساعدة الشيخ بقيادة الثورة، وكذلك تشكيل فوج ضم متطوعين مدنيين التحقوا بالثورة من مدن الساحل والداخل السوري بقيادة عزيز بك هارون من اللاذقية، وهو من ضمن هيئة أركان الثورة.

التنسيق مع الثورات السورية

تلقى الشيخ صالح العلي الدعم من إبراهيم هنانو. كما تلقى دعماً أكبر من ثوار حماة، «خط المعونات يمر من حماة ومصياف ووادي العيون والشيخ بدر. وكان الشيخ على اتصال مع الوطنيين في منطقة الفرات.

كما قدم الشيخ صالح العلي الدعم لثورة الشيخ عز الدين القسام في خط جبلة– الحفة. وقدم الدعم أيضاً لثورة الشيخ عمر البيطار في الحفة وجبالها الشمالية «ثورة جبل صهيون».

تأثيرات ثورة أكتوبر

يذكر المحللون، أن ثورة الشيخ صالح العلي لم تكن بعيدة عن أصداء ثورة أكتوبر المنتصرة حديثاً عام 1917. ونقل عن الشيخ قوله عن لينين: «إن هذا اللينين سوف يخلص البشرية، وإن أعداءه سيحاربونه باسم الدِّين».

وكتبت جريدة الدفاع السورية في أحد أعدادها عام 1921 ما يلي: «كما نريد أن يقتنع معنا الجميع، أن البلشفية ليست سوى حالة اجتماعية محضة وداعيها – أي أسبابها – ما في النظام من الخلل، وما بين الطبقات من التفاوت والفاقة. فإذا ما اقتنع الجميع، والتي هي في نظرنا من الأولويات التي لا تحتاج إلى برهان، فعليهم أن يعرفوا أن البلشفية موجودة حقاً في سورية، وأن كل ما سنسرده من الحوادث التي تدل على وجودها يقع مثلها في كل بلاد توجد فيها مثل الأسباب التي أدت إلى هذه الحوادث.

تلقى الشيخ صالح العلي رسالة من المهاتما غاندي في الهند وتدور هذه الرسالة حول أطماع الغرب في الشرق

لا يجهل أحد من قراء الصحف السورية ما يأتيه صالح العلي من الأعمال في جبال العلويين، وأهم مظاهر أعماله الأخيرة في تلك الجبال، أنه عمل على نشر البلشفية من حيث لا يدري. وبعد أن يطلع القارئ على أعماله هذه ونتائجها، يستطيع أن يسميه زعيم البلشفية، والفرق بينه وبين لينين أنه لا يعرف ما يعمل، بينما لينين يعرف ما يقوم به».

نضال شعوب الشرق

كتب الشيخ صالح العلي قصيدة قبل الثورة مطلعها:

دافعوا عن بلادكم يا بني الشرق
وسيروا إلى العـــلا باتحاد
ولا تضيعوا أمجادكم واطلبوهـا
في ظلال السيوف والأغمـاد
واستعيدوا إرث الجدود الميامين
ولو في مخالب الأســـاد

نستطيع من هذه القصيدة معرفة ما كان يفكر به الشيخ الثائر، فنيران الثورة على الاستعمار تشتعل في بلدان الشرق الواسعة. وكان من عادة الصحف الرأسمالية في ذلك الزمن اتهام كل الثائرين بالبلشفية. تماماً كما قالت إحدى الصحف عام 1925 عن الثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش بأنها: روح الشيوعية الفدائية.

ألهبت ثورة أكتوبر شعوب الشرق، وخاصة بعد فضحها لبنود اتفاقية سايكس بيكو. وكان ثوار الشرق يتراسلون فيما بينهم. وتبادل لينين الرسائل مع سعد زغلول في مصر، وإبراهيم هنانو في سورية، والشيخ محمود الحفيد في كردستان العراق، وغيرهم لتفجير نار الثورات ضد الاستعمار.

كما تلقى الشيخ صالح العلي رسالة من المهاتما غاندي في الهند. وتدور هذه الرسالة حول أطماع الغرب في الشرق. ويصفها المطلعون بأنها مكتوبة بلغتين، إحداهما بالعربية، ويصفون شكلها: أن طولها يبلغ ضعفي عرضها. ويحفظ أكثر من مطلع هذا المقطع ويرددونه بحرفيته: «إن الغربي النهم يفغر فاه، ليلتهم الشرق أجمع، فمُد يدك أبايعك على أني في الشرق الأقصى كما أنت في الشرق الأدنى لكبح جماح الغربي النهم».

كان لينين بلشفياً وحيداً بينهم، والبقية ثوار وطنيون. والقاسم المشترك بينهم، أن الجميع أدرك أهمية وحدة نضال شعوب الشرق في ذلك الزمان.

■ المراجع

ثورة الشيخ صالح العلي أمثولة الثورات وسفر البطولة، مجلة دراسات اشتراكية العدد 93 «4» السنة الثانية عشرة 1990، ص 73–89.
مواد من الموقع الإلكتروني لأسرة الشيخ صالح العلي.
كتاب النائب عبد اللطيف اليونس عن ثورة الشيخ صالح العلي.

إصدارات عالمية جديدة

الغذاء والشركات الكبرى والبحر والرأسمالية والحياة ما بعد الرأسمالية، وكيف حطمت الرأسمالية كوكبنا، هي مواضيع كتب صدرت حديثاً.

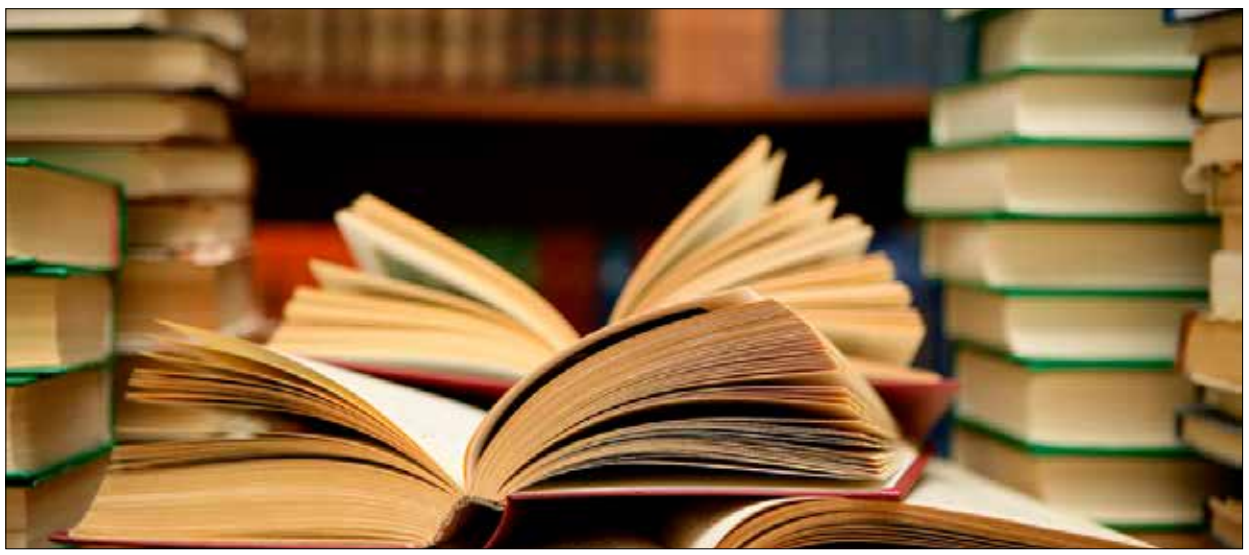

■ قاسيون

الرأسمالية والبحر، العامل البحري في صنع العالم الحديث، من تأليف ليام كامبلينغ وأليخاندرو كولاس 2021. ويتحدث المؤلفان كيف خدم المحيط العالمي كطريق تجاري ومساحة إستراتيجية وبنك للأسماك وسلسلة إمداد للرأسمالية. يجادل المؤلفان بأن الفصل الجغرافي للأرض في الأرض والبحر كان له عواقب وخيمة على التطور الرأسمالي. إنهم يركزون على التدمير الخلاق الذي نتج عن اصطدام الرأسمالية بالقوة الطبيعية الهائلة للبحر.

أما تيم جاكسون، في كتابه «ما بعد النمو، الحياة بعد الرأسمالية 2021»، يجادل جاكسون بأن مجتمع ما بعد النمو سيكون أكثر ثراءً وليس أفقر، وهو المكان الذي تكون فيه الأسبقية للمعنى على الأرباح والقوة. ما بعد النمو، هو بيان لتغيير النظام ودعوة لإعادة إحياء حوار أعمق حول طبيعة الإنسان وعالم ما بعد الرأسمالية. حوار يجمع بين التفكير الفلسفي والبصيرة الاقتصادية والرؤية الاجتماعية.

صدر حديثاً: كيف حطمت الرأسمالية الكوكب وكيف نقاوم، وهو كتاب لكيت آرانوف. ويتناول الكتاب نزعة إنكار جديدة في أروقة السلطة. لقد منح صانعو السياسات المديرين التنفيذيين للنفط والغاز مقعداً على الطاولة لتصميم السياسات التي ينبغي أن تؤدي إلى الموت الرحيم لنموذج أعمالهم. وحسب آرانوف، فإنّ الأغلبيّات الديمقراطية يجب أن تحد من قوة الملوثين، وأن تخلق وظائف نقابية جيدة الأجر، وتسن تعويضات المناخ، وتحول الاقتصاد.

يقول مايكل موس في كتابه الجديد «الغذاء والإرادة الحرة وكيف يستغل عمالقة الطعام إدماننا»: إن بعض الأطعمة تسبب الإدمان أكثر من الكحول أو السجائر أو المخدرات. يوضح موس ما تفعله صناعة المواد الغذائية لاستغلال إدماننا وتعميقه، ويقترح طرقاً لاستعادة السيطرة. كما تحث عن قوة المعارك القانونية، وحملات التسويق الخبيثة، وعلوم الغذاء المتطورة التي أوصلتنا إلى أزمة الصحة العامة الحالية.

كوكب على نار: بيان لعصر الانهيار البيئي، هو كتاب جديد لماثيو لورانس ولوري لايبورن لانغتون. يقول المؤلفان: إنه بيان عاجل لسياسة جديدة قادرة على معالجة الانهيار البيئي، ومن أجل مستقبل ديمقراطي ومستدام حسب التصميم. يجادل المؤلفان بأنه لا يكفي مجرد قضاء طريقنا للخروج من الأزمة. يجب علينا أيضاً إعادة تشكيل الاقتصاد بسرعة لخلق طريقة جديدة للحياة يمكن أن تعزز بيئة صحية ومزدهرة للجميع.

أخبار ثقافية

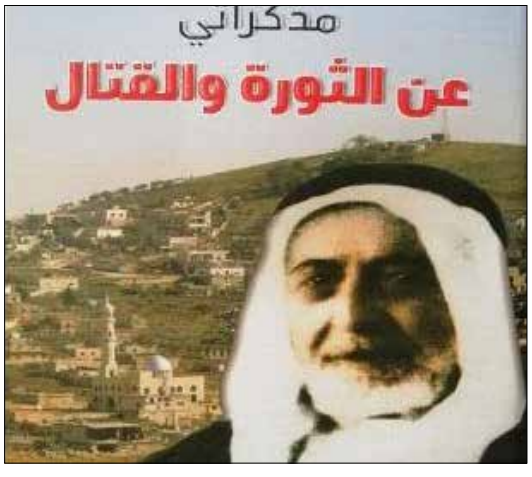

مذكرات يوسف السعدون

صدر مؤخراً كتاب «مذكراتي عن الثورة والقتال» تحرير وتحقيق د. فاروق اسليم. ويحتوي الكتاب مذكرات وسيرة حياة الشيخ يوسف السعدون وهو من أبرز قادة الثورة ضد الفرنسيين في شمال سورية. تكشف مذكرات السعدون أن الفرنسيين اعتمدوا كثيراً على عملائهم من الخونة الذين يأتونهم بالأخبار في اليوم والساعة عن كل ما يحدث من الأمور في مناطق الثورة، ما أوقع الثوار في مواجهة عنيفة استنهض الشعب بعدها هممه ونخوته، فكانت خسارة المستعمر كبيرة. وعرض المجاهد السعدون كثيراً من أماكن المعارك التي دارت ضد الاستعمار.

المنصة السحابية للعلوم البحرية

بدأ تشغيل منصة سحابية للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لعلوم المحيطات، وفقاً لما ذكره معهد علم المحيطات في الأكاديمية الصينية للعلوم. وتعمل المنصة كمجمع معلومات من خلال دمج نطاق تغطية محدث وواسع النطاق، وبيانات مفتوحة ومشتركة. ومنصة لخدمات تنمية الذكاء الاصطناعي، ومنتجات تطبيق للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. وهناك 353 مجموعة من بيانات المسح على متن السفن متاحة على المنصة السحابية، مع 59 مجموعة من بيانات المراقبة الراسية، وست مجموعات من البيانات للاستشعار عن بعد، و500 مجموعة من البرامج المتكاملة لعلوم المحيطات والغلاف الجوي.

كانوا وكنا

في بداية الثلاثينيات 1931–1933 كانت المظاهرات الحلبية ضد الاستعمار تبدأ من أي مكان، ولكن معظمها ينتهي عند منزل إبراهيم هنانو قائد ثورة الشمال. وعندما توفي هنانو، خرجت الجماهير وراءه في جنازة ضخمة 1935. وفي الذكرى الأربعين لرحيله، اندلع الإضراب الخمسيني الشهير بداية عام 1936. في الصورة: إحياء الذكرى الثالثة لرحيل إبراهيم هنانو في حلب 1938.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف									
درعا	خالد الشرع	0968844820	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	وائل منذر	0935662555	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/04/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نظريات المؤامرة:

تشتيتٌ عن المؤامرات الحقيقية

موت الأميرة ديانا، اغتيال الرئيس الأمريكي جون كيندي، أحداثٌ أخفت خلفها نماذج لنظريات مؤامرة شهيرة واسعة الانتشار داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا النوع من النظريات، يتدرج من البساطة إلى التعقيد، ولا تتوقف عن الانبعاث على مر السنوات، كان آخرها الاعتقاد بأن مجموعة من الديمقراطيين والنخب تحاول تقويض رئاسة دونالد ترامب. في حين يعتقد البعض الآخر أن مركز أبحاث شهير في ولاية ألاسكا هو مختبر للتحكم في العقول.

■ نور أبوفرّاج

تقول أشد نظريات المؤامرة إضحاكاً، بأن هناك كائناً أسطورياً شرساً يُلقب بـ «ذو الرجل الكبيرة» يجوب الولايات المتحدة الأمريكية، إذ سجلت ولاية واشنطن بمفردها أعلى معدل مشاهدات لآثار أقدام هذا الكائن بلغ عددها 2032 مشاهدة في الولاية، وفقًا لمجلة نيوزويك. في حين يؤمن أمريكيون آخرون بوجود بركان نشط أسفل إحدى الولايات، ويذهبون في ظنهم للاعتقاد بأن الحكومة الأمريكية تدرك تماماً الموعد الذي سيثور فيه هذا البركان كي يمحو الولايات المتحدة عن الوجود.

يعتقد المؤمنون بهذا النوع من الأفكار أنه لا شيء في العالم يحدث مصادفةً، وبالتالي كل شيء محسوب ومقرر سابقاً ومرتبط ببعضه البعض بنظامٍ معقد من الإشارات والرموز التي ينبغي مُتابعتها وكشفها. ولهذا تعرّف نظريات المؤامرة بكونها ميلاً إلى تفسير أحداث أو مواقف مُعيّنة بوجود مؤامرة تتخفّى خلفها، تقودها حكومة أو مجموعة أفراد، أو حتى شخص واحد بعينه. وغالباً ما يحمل المصطلح صبغةً سلبيةً، لأنه يدلل على نوع من التلاعب والتضليل يقوم به الطرف المتآمر في وجه المتآمر عليه، الذي يكون عادة شعباً أو مجموعةً كبيرةً من الأفراد.

أفلام الكارتون كجزء من المؤامرة

هناك اعتقادٌ سائد بأن كُتّاب مسلسل الرسوم المُتحركة «سمبسون» المخصص للبالغين، قادرين على التنبؤ بالمستقبل، وأنهم يضمنون في برنامجهم إشارات ورموز تشي بما قد يحصل في القادم من الزمن. ومن أشهر تلك القناعات تلك المرتبطة بفوز ترامب وأوباما في الانتخابات الأمريكية، وظهور شخصيات فنية أمثال المغنية الأمريكية «ليدي غاغا» هذا إلى جانب التنبؤ بأحداث 11 سبتمبر، وصولاً إلى قضايا محلية أخرى كجرائم قتل أو فضائح متعلقة بصفقات فساد. ويذهب المؤمنون بهذا الأمر إلى القول: إن المسلسل استطاع حتى التنبؤ بانتشار فايروس كورونا، ففي إحدى الحلقات المذاعة عام 1993 يقوم بعض العاملين في مصنع ياباني بنشر فايروس معدٍ عن طريق الخطأ. لكن السؤال الذي يستدعي التفكير هنا: إن كان الأمر كذلك حقاً، وكان هذا المسلسل معبراً لتسريب خطط قادة العالم ووكالة الاستخبارات الأمريكية، ما الهدف الذي سيحققه؟ خاصة وأن التنبؤ بأي من تلك الأحداث لم يحل دون تنفيذها. قد يكون هناك تفسيرٌ أبسط لكل هذا؛ القراءة الجيدة للتاريخ ولإستراتيجيات الدول في حفظ مصالحها، يسهل تصور خطواتها القادمة أو سياساتها المستقبلية.

إن أخطر نظريات المؤامرة هي تلك الجليّة تماماً والتي تكون مكشوفة وممارسة أمام عيوننا بصورة علنية تماماً كما لو أن تلك العلنية تُكسبها نوعاً من الشرعية

قصة موت معلن ونظريات المؤامرة

في قصته الشهيرة «قصة موت معلن» الصادرة عام 1989، يعبر الكاتب الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز عن فكرة بالغة الأهمية حينما يقول: إن المعرفة أو فضح المخططات أيّاً كانت تلك المخططات غير كاف لوقفها أو الحيلولة دون وقوعها. في القصّة يعلم الجميع بأن جريمة ما توشك على أن تُرتكب، حتى أن الخبر يُشاع وينتقل من بيت إلى بيت، بحيث يعرفه الجميع، إلّا الضحية التي توشك على خسارة حياتها. ولأن الجريمة جريمة شرف يريد القاتلان بنشر الخبر أن يقوم أحد بثنيهما عما يزمعان تنفيذه، ويظنان بأن نشر الخبر على الملأ كاف كي يظهر من يقوم بردعهما، ولذلك تنفذ الجريمة التي كانت محض خطة بذات الطريقة التي أعلن بأنها ستنفذ بها.

وهذا الأمر يشبه إلى حد كبير خطط وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، التي يتم إعلانها ونشرها على أوسع نطاق، لتمسي جزءاً يومياً ومقبولاً من حياة الناس. بحيث لا يُسائلها أحد، أو يحاول الوقوف في وجهها.

مؤامرات تحت ضوء الشمس

في برنامجه الشهير «تحت الجلد» يجادل الممثل والناشط البريطاني راسل براند بالقول: إن أخطر نظريات المؤامرة هي تلك الجليّة تماماً، والتي تكون مكشوفة وممارسة أمام عيوننا بصورة علنية تماماً، كما لو أن تلك العلنية تُكسبها نوعاً من الشرعية، وتُذهب عنها شُبهة الخطر وتجعلها مقبولة في عيون العالم، فقط ببساطة لأنها تُنفذ في وضح النهار.

وبالطبع لا يجد براند ضيفاً أنسب كي يناقش معه قضية نظريات المؤامرة أكثر من الموظف السابق لدى وكالة المخابرات المركزية إدوارد سنودن، الذي عمل كمتعاقد مع وكالة الأمن القومي قبل أن يُسرب تفاصيل برنامج التجسس «بريسم» إلى الصحافة عام 2013. إذ يرى سنودن أن الكثير من نظريات المؤامرة صحيحة في جوهرها، لكن اسمها «نظرية المؤامرة» هو المضلل، فهو يرى أن أعظم نظريات المؤامرة مورست بشكلٍ علني، وكانت محمية من قبل القانون باعتبارها جزءاً من السياسات وأنظمة الحكومات. ويضيف سنودن أيضاً: إن المتآمرين كثيراً ما يعلنون نواياهم صراحةً عبر الجرائد والمجلات ومواقع التواصل الاجتماعي. وتلك الفكرة الأخيرة شديدة الأهمية حقاً، لأن الاعتيادية والتطبيع يخلعان عن تلك السياسات صفة الخطورة، بحيث تبدو أقل درامية وإثارةً للغموض من نظريات أخرى. فالتهديد الحقيقي بنظر سنودن ينطوي في التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية، أو صناعة الديون أو المراقبة الجماعية.

ففي جوهرها تعبر هذه النظريات عن مخاوف الناس، وتشي بالْكَم الكبير من عدم الثقة المحيط بحكوماتهم وقادتهم، وهذا أهم ما ينبغي الالتفات إليه والتفكير به في تحليل هذا النوع من الخطاب السائد.